المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الوثائق الرسمية ٢٠١٤
الملحق رقم ١٥

E/2014/35*

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

تقرير المجلس التنفيذي عن أعماله خلال عام ٢٠١٤

الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٥

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

المحتويات

الفصل		الصفحة
	الجزء الأول: الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٤	
أولا -	المسائل التنظيمية	٧
	الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٨
ثانيا -	بيان مديرة البرنامج والشؤون الجنسانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٨
ثالثا -	البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها	١٤
رابعا -	التعاون فيما بين بلدان الجنوب	١٩
خامسا -	التقييم	٢١
سادسا -	الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة	٢٣
سابعا -	صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية	٢٣
	الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان	٢٥
ثامنا -	بيان المدير التنفيذي والتقييم	٢٥
تاسعا -	البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها	٣٢
	الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	٣٤
	بيان المدير التنفيذي	٣٤
	الجزء المشترك	٣٦
عاشرا -	توصيات مجلس مراجعي الحسابات	٣٦
حادي عشر -	الزيارات الميدانية	٣٩
	المرفق: تقرير الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي	٤٠
	الجزء الثاني: الدورة السنوية لعام ٢٠١٤	
أولا -	المسائل التنظيمية	٤٩

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٤٩
ثانيا – بيان مديرة البرنامج والتقرير السنوي لمديرة البرنامج ٤٩
ثالثا – الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ ..... ٥٤
رابعا – تقرير التنمية البشرية ٥٦
خامسا – صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ٥٧
سادسا – برنامج متطوعي الأمم المتحدة ٥٩
سابعا – التقييم ٦١
ثامنا – البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل المتصلة بها ٦٣
الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان ٦٤
تاسعا – بيان المدير التنفيذي والتقرير السنوي للمدير التنفيذي ٦٤
عاشرا – الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ ..... ٦٧
حادي عشر – التقييم ٦٨
ثاني عشر – الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة ٧٠
ثالث عشر – البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها ٧٢
الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ٧٣
رابع عشر – بيان المدير التنفيذي والتقرير السنوي للمدير التنفيذي ٧٣
الجزء المشترك ٧٥
خامس عشر – مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان ٧٥
سادس عشر – تقارير مكاتب الأخلاقيات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ٧٨
الجزء الثالث: الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٤
أولا – المسائل التنظيمية ٨١
الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٨١
ثانيا – بيان مديرة البرنامج والشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة ٨١

ثالثا – الالتزامات بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٨٧
رابعا – البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها ٨٩
خامسا – تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات ٩٠
الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان ٩٢
سادسا – بيان المديرة التنفيذية والالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان ٩٢
سابعا – تحديث سياسة الرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان ٩٧
ثامنا – البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها ٩٨
تاسعا – المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة ٩٩
عاشرا – تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات ٩٩
الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ١٠١
حادي عشر – البيان الذي أدلى به المدير التنفيذي والتقرير الإحصائي السنوي عن أنشطة الشراء التي اضطلعت بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ١٠١
الجزء المشترك ١٠٥
ثاني عشر – المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة ١٠٥
ثالث عشر – متابعة اجتماع مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ١٠٨
رابع عشر – الزيارات الميدانية ١١٠
خامس عشر – مسائل أخرى ١١١
المرفقات:
الأول – القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٤ ..... ١١٣
الثاني – عضوية المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٤ ..... ١٦٤

الجزء الأول
الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٤

المعقودة في مقر الأمم المتحدة، نيويورك

في الفترة من ٢٧ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤

أولا - المسائل التنظيمية

١ - عُقدت الدورة السنوية الأولى لعام ٢٠١٤ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في الفترة من ٢٧ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. ورحب رئيس المجلس بجميع الوفود وأعرب عن شكره للرئيس ونواب الرئيس المنتهية ولايتهم على قيادتهم والتزامهم بأعمال المجلس في عام ٢٠١٣. وهنأ أعضاء المكتب الجدد على انتخابهم.

٢ - ووفقا للمادة ٧ من النظام الداخلي للمجلس التنفيذي، انتخب المجلس أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لعام ٢٠١٤:

الرئيس:	سعادة السيد بيتر طومسون	(فيجي)
نائب الرئيس:	السيد جوناثان فييرا	(إكوادور)
نائب الرئيس:	السيد بويان بيليف	(بلغاريا)
نائب الرئيس:	السيد فينسنت (هيرليهي)	((أيرلندا)
نائب الرئيس:	سعادة السيد توفاكو ناثانيال مانونغي	(جمهورية تنزانيا المتحدة)

٣ - وقد أقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الأولى لعام ٢٠١٤ (DP/2014/L.1)، ووافق على تقرير الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣ (DP/2014/1 و Corr.1). واعتمد المجلس خطة العمل السنوية لعام ٢٠١٤ (DP/2014/CRP.1) كما وافق على خطة العمل المؤقتة للدورة السنوية لعام ٢٠١٤.

٤ - وترد القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٣ في الوثيقة DP/2014/2، وهي متاحة على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي.

٥ - ووافق المجلس التنفيذي في قراره ٩/٢٠١٤ على الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في عام ٢٠١٤:

الدورة السنوية لعام ٢٠١٤	٢٣ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (جنيف)
الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٤:	٢ إلى ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثانيا - بيان مديرة البرنامج والشؤون الجنسانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٦ - شكرت مديرة البرنامج في ملاحظاتها الافتتاحية أمام المجلس التنفيذي (متاحة على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي) الرئيس ونواب الرئيس المنتهية ولايتهم على التزامهم وما قدموه من دعم طوال عام ٢٠١٣،كما هنأت الرئيس ونواب الرئيس المنتخبين حديثا لعام ٢٠١٤. وقد بُثت الدورة مباشرة على الشبكة العالمية، وأبرزت مديرة البرنامج، في فيلم قصير، عمليات تنمية ناجحة من مناطق مختلفة بفضل مبادرات التعاون الإنمائي التي قام بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المملوكة وطنيا والقائمة على الطلب.

٧ - واستشرافا للمستقبل، أبرزت مديرة البرنامج أن سنة ٢٠١٤ تُعد سنة حاسمة للمنظمة، حيث بدأت فيها تنفيذ خطتها الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ وهي الركيزة الرئيسية لجهودها الرامية إلى جعل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منظمة أكثر تركيزا وتوجها نحو تحقيق النتائج وأكثر فعالية وكفاءة. وأشارت إلى الخطوات المتخذة لتضمين الخطة في جميع مجالات عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك في البرامج العالمية والإقليمية والقطرية الجديدة.

٨ - وأكدت على أن من العناصر الرئيسية في جهود المنظمة كيما تكون أكثر تركيزا وتوجها نحو تحقيق النتائج وأكثر فعالية وكفاءة عملية الاستعراض الهيكلي التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي في المقر وفي مراكز الخدمة الإقليمية. وأن الهدف الشامل للتغيير الهيكلي هو جعل البرنامج أكثر ملاءمة للغرض حتى يمكنه تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وتحقيق أفضل استفادة من الموارد المعهود بها إليه.

٩ - وتكلمت مديرة البرنامج عن أعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعما لعملية خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، حيث يُسهم البرنامج بخبرته في التفكير الإنمائي والممارسة الإنمائية، مستفيدا من منظورات شعوب العالم في المناقشة، عن طريق القيام بمبادرات مثل المشاورات العالمية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والدراسة الاستقصائية المعنونة ”عالمي“. وأبرزت أيضا أهمية إحراز تقدم في مفاوضات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وأكدت على أن البرنامج الإنمائي يُقدم دعمه الكامل لمؤتمر القمة المعني بتغير المناخ الذي سيعقده الأمين العام في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

١٠ - واغتنمت مديرة البرنامج الفرصة لإطلاع أعضاء المجلس على المستجدات بشأن دور البرنامج الإنمائي في الاستجابة للأزمات الجارية في جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى، والجمهورية العربية السورية، فضلا عن إعصار يولاندا في الفلبين وفي مساعدة السكان المتأثرين بهذه الأزمات. وسلطت الضوء على التزام البرنامج الإنمائي بدعم جهود البلدان في عمليات بناء السلام والإنعاش المبكر وبناء القدرة على التكيف وتعبئة القدرات حيثما يتطلب الأمر ذلك، مع التركيز على أهمية اتخاذ التدابير اللازمة لحماية موظفي البرنامج من الأخطار الأمنية الشديدة.

١١ - وختاما، سلطت مديرة البرنامج الضوء على الأهمية التي يوليها البرنامج الإنمائي لتعزيز الشفافية والمساءلة، وهو ما تجلى في: حصوله على أعلى مرتبة فيما يتعلق بالكشف العام بين المنظمات المتعددة الأطراف لالتزامه بالشفافية، ومن قبل المنظمة غير الحكومية ''أنشر ما تستطيع تمويله'' (Publish What You Fund)؛ ونجاحه في السنة الأولى لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ وتلقيه رأيا غير مشفوع بتحفظات لمراجعة الحسابات لعام ٢٠١٢. وفيما يتعلق بإصلاح الأمم المتحدة، كررت تأكيدها على التزام المنظمة القوي، وأشارت إلى الإنجازات الأخيرة: إطلاق إجراءات التشغيل الموحدة الجديدة بشأن ''توحيد الأداء''، وإنشاء صندوق ''تحقيق النتائج معا''، وتقاسم تكاليف نظام المنسقين المقيمين على نطاق المنظومة.

١٢ - واتفق أعضاء المجلس على أن عام ٢٠١٤ يُعد عاما حاسما بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث بدأت فيه تنفيذ خطته الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وانخرط في تقديم الدعم لتوجيه المناقشات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأعرب أعضاء المجلس عن سرورهم لتحقيق مواءمة الخطة الاستراتيجية الجديدة مع مبادئ ومضمون الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، المتضمنين في قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٦، وحثوا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التقيد بأولوياته الرئيسية المتمثلة في القضاء على الفقر وتحقيق النمو الشامل، على النحو الوارد في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

١٣ - وأكدت الوفود على أهمية الشفافية والمساءلة وضرورة تنفيذ الخطة الاستراتيجية بموافقة تامة من البلدان المستفيدة من البرامج، ووفقا لمبدأ الملكية الوطنية، اهتداء بالأولويات المحددة على الصعيد الوطني. وأعربت عن رغبتها في إبقائها على علم بعملية التغيير الهيكلي لضمان تحقيقها للغرض منها وهو تعزيز أداء البرنامج الإنمائي وجعله أكثر كفاءة وفعالية.

١٤ - وأبرز أعضاء المجلس قلقهم المستمر بشأن الاختلال القائم بين الموارد العادية (الأساسية) والموارد الأخرى (غير الأساسية)، فشددوا على أهمية تعريف وتنفيذ مفهوم

''الكتلة الحرجة للموارد''، المشار إليه في الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات، والذي اعتبروه أساسيا لنجاح الخطة الاستراتيجية.

١٥ - وتطرق أعضاء المجلس لبنود جدول الأعمال الرئيسية المطروحة للمناقشة، والتي يجري تناولها أدناه باستفاضة أكبر، ومنها: استراتيجية المساواة بين الجنسين، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧؛ والبرامج العالمية والإقليمية؛ ومبادرة مواءمة البرامج القطرية للوكالة وتبسيط عملية الموافقة عليها؛ ورأي مراجعة حسابات البرنامج الإنمائي غير المشفوع بتحفظات للسنة الثالثة على التوالي؛ وأعمال مكتب التقييم التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وتعزيز البرنامج الإنمائي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ورعايته لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٦ - وأعرب المجلس عن سروره لتعميم المنظور الجنساني في أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وشدد كثير من أعضائه على الصلة بين المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والقضاء على الفقر ومبدأ الشمول. وشجع أعضاء المجلس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة الدعوة إلى إيلاء الاهتمام الواجب للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وشددوا على أهمية تعميم مسألة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في المناقشات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٧ - وأكدت مديرة البرنامج للمجلس، في ردها، أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيواصل اطلاع المجلس على التقدم المحرز على جميع الجبهات، بما في ذلك الاستعراض الهيكلي. وأضافت قائلة إن البرنامج سيواصل تقديم الدعم لعملية خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والاستفادة من آراء الشعوب في أنحاء العالم. وقالت إن البرنامج يُشارك بالفعل في شراكات ذات شأن مع القطاعين العام والخاص على السواء وداخل منظومة الأمم المتحدة، وذلك من خلال الاتفاق العالمي ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، مع التركيز في الوقت ذاته على التعجيل بإحراز تقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية قبل الموعد النهائي عام ٢٠١٥.

١٨ - وأكدت مديرة البرنامج على أن القضاء على الفقر وتحقيق التنمية الشاملة يظلان الأولويتين الرئيسيتين للمنظمة، مع التركيز على اللامساواة التي تُعاني منها الفئات الضعيفة والنساء والفتيات والأطفال وذوو الإعاقة في حالات التنمية والأزمات على السواء. وأضافت إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ملتزم تماما بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، كما تدل على ذلك الاستراتيجية الجديدة للمساواة بين الجنسين، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وبالمثل، يُعد البرنامج الإنمائي داعما قويا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وذلك من خلال استضافته لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والأعمال التنفيذية الخاصة به

الرامية إلى تعزيز مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب ومبادرات التعاون الثلاثي وتقاسم النجاحات. واستجابة للشواغل التي أثارتها الدول الجزرية الصغيرة النامية، طمأنتها مديرة البرنامج بشأن التزام البرنامج الإنمائي بتقديم الدعم لها من أجل تلبية احتياجاتها الإنمائية الخاصة.

١٩ - وفيما يتعلق بإصلاح الأمم المتحدة، أبرزت مديرة البرنامج التزام البرنامج الإنمائي بتنفيذ القرار ٦٧/٢٦ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات. وقالت إن أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة قد وضعوا إطارا للرصد للمساعدة على تعقب التقدم المحرز، مما يكفل اتباع نهج شامل مُبسط قائم على الأدلة. وفيما يتعلق بالكتلة الحرجة، قالت إن البرنامج الإنمائي سيعمل مع الدول الأعضاء من أجل التوصل إلى فهم تام لما تريده المجموعات الإقليمية ورسم الطريق للمستقبل. وفيما يتعلق بالأمن، قالت إن المنظمة في حاجة إلى الاستفادة من المبلغ المقترح للتمويل الإضافي البالغ ٣٠ مليون دولار لتلبية الاحتياجات الأمنية المتغيرة بسرعة، وستُبلغ المجلس باستخدام ذلك المبلغ خلال استعراضات منتصف المدة للميزانية.

الشؤون الجنسانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢٠ - قدم المدير المؤقت لمكتب السياسات الإنمائية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير مديرة البرنامج بشأن تنفيذ استراتيجية البرنامج الإنمائي للمساواة بين الجنسين في عام ٢٠١٣ (DP/2014/3) واستراتيجية البرنامج الإنمائي للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/2014/4، والمرفقات).

٢١ - ورحب أعضاء المجلس بتقرير مديرة البرنامج وباستراتيجية المساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وأعربوا عن تقديرهم لتأسيس الاستراتيجية على تحقيق النتائج وعلى المواءمة مع الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ ومنطلقاتها. وأعربوا عن سرورهم لإدراج الدروس المستفادة من الاستراتيجية السابقة في الاستراتيجية الجديدة. وأكدوا على الصلة بين المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والقضاء على الفقر والتنمية الشاملة. كما أعربوا عن سرورهم لتعميم المنظور الجنساني في جميع أنشطة البرنامج الإنمائي وأكدوا على أهمية ذلك، وأعربوا عن تقديرهم لقيادة البرنامج الإنمائي للجهود المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لكفالة أن تحظى مسألة المساواة بين الجنسين باهتمام بارز في مناقشات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢٢ - وفيما يتعلق باستراتيجية المساواة بين الجنسين السابقة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، أشادت الوفود بإنجازات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجالات تركيزه الأربعة، وأشارت

إلى أن المنظمة تتمتع بوضع يتيح لها تعزيز القدرات والسياسات الوطنية الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين. وقالت الوفود إنها تنظر إلى تركيز الاهتمام على المشاركة السياسية للمرأة وانخراطها في عملية الإنعاش بعد انتهاء الصراع باعتباره تطورا إيجابيا.

٢٣ - وأفادت الوفود أنها تعتبر اللجنة المعنية بالتوجيه والتنفيذ في مجال الشؤون الجنسانية آلية رقابة جيدة فيما يتعلق باستراتيجية المساواة بين الجنسين. وأعربت الوفود عن سرورها لأن البرنامج الإنمائي واليونيسيف قد وضعا المذكرة الإرشادية بشأن مؤشر المساواة بين الجنسين، وأعربت عن الارتياح إذ علمت أن ٣٢ مكتبا قطريا قد تقدمت للحصول على خاتم الأداء الجيد في مجال المساواة بين الجنسين. وأضافت أنها تتطلع إلى نتائج عملية منح الشهادات بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين، وشجعت البرنامج الإنمائي على تمكين الموظفين من إجراء تحليلات جنسانية وتقييم الأثر الجنساني في البرمجة.

٢٤ - وفيما يتعلق بالاستراتيجية الجديدة، أيد المجلس تأييدا تاما استمرار الجهود المبذولة لتعميم المنظور الجنساني من خلال اللجنة المعنية بالتوجيه والتنفيذ في مجال الشؤون الجنسانية، واستخدام المؤشر الجنساني وخاتم المساواة بين الجنسين. وأضاف أن هناك موافقة عامة على الاقتراح الداعي إلى تخصيص ١٥ في المائة من الموارد لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بما في ذلك تخصيص ١٥ في المائة على الأقل لعملية بناء السلام. وشدد الأعضاء على ضرورة بناء القدرات على الصعيد القطري، وأعربوا عن موافقتهم على الخطة الرامية إلى تنصيب مستشارين للشؤون الإنسانية (مجموعهم ٧٠ مستشارا) في المكاتب القطرية التي لها حجم معين، مع تقاسم الخبرة الإقليمية في المكاتب الصغيرة. وأشار بعض الوفود إلى ضرورة كفالة تخصيص الموارد على الصعيد القطري على أساس إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بالتشاور مع البلد المستفيد من البرنامج.

٢٥ - ورحبت وفود بالمقترح الداعي إلى إنشاء صندوق استئماني مستقل للمساواة بين الجنسين يُركز على البرامج المشتركة ولكن بعضها تشكك في جدواه، حيث أنه يتعارض، فيما يبدو، مع تعميم المنظور الجنساني ويمكن أن يُفضي إلى تجزئة التمويل. وطلبت الحصول على معلومات بشأن ذلك المقترح، وشجعت البرنامج الإنمائي على تعزيز رصد النفقات ذات الصلة بالقضايا الجنسانية لكفالة تخصيص موارد كافية من التمويل الأساسي والتمويل المخصص.

٢٦ - وطلب عدد من الوفود معلومات عن الكيفية التي يعتزم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تتبع وتقييم التقدم المحرز خلال دورة السنوات الأربع، وشددت تلك الوفود على أهمية إدراج الدروس المستفادة من التقييمات. وذكر بعض الوفود أن تقديم التقارير عن الاستراتيجية يجب أن يتم وفقا لمجموعة قوية من المؤشرات التي تتواءم مع المؤشرات الواردة

في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. واقترحت تلك الوفود أن يتم تقديم تلك التقارير بالترادف مع التقرير السنوي لمديرة البرنامج الذي يُقدم في الدورة السنوية، وذلك لكفالة المواءمة.

٢٧ - وحرص المجلس على معرفة المزيد عن الجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للامتثال لمقتضيات خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وطلب معلومات عن تقييم الأساس لخطة العمل الذي أجري في عام ٢٠١٣. وشددت الوفود على الدور المهم الذي يقوم به البرنامج الإنمائي، بصفته رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وكفالة تقسيم واضح للعمل عبر منظومة الأمم المتحدة، وفقا للاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات. وأعربت تلك الوفود عن سرورها لتعاون المنظمة مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي.

٢٨ - وشددت الوفود على أهمية القيادة السياسية في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وفي الجهود المبذولة للتغيير السلوكي، وطلبت معلومات عما يقوم به البرنامج الإنمائي من أجل تعزيز القيادة فيما يتعلق بالشؤون الجنسانية. وأعربت عن بعض القلق إزاء الفروق القائمة في المساواة بين الجنسين على مستوى الإدارة المتوسطة؛ وطلب المجلس معلومات عن التدابير التي تتخذها المنظمة لمعالجة هذه المسألة.

٢٩ - وأشار المدير المؤقت لمكتب السياسات الإنمائية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في رده، إلى أنه على الرغم من أن أهداف تحقيق المساواة بين الجنسين أهداف طموحة يتطلب الأمر من البرنامج الإنمائي القيادة عن طريق القدوة. فأولا وقبل كل شيء، ستوفر المنظمة إبلاغا أفضل وأكثر تواترا مؤسسا على مبادئ الشفافية والمساءلة. ويشمل ذلك إجراء تقييم نهائي مستقل في نهاية الدورة. ويتطلب تحقيق الأهداف إقامة شراكات وثيقة مع حكومات البلدان المستفيدة من البرامج وإرادة سياسية قوية من جانبها. وأضاف أنه فيما يتعلق بالامتثال لخطة العمل على نطاق المنظومة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فقد استوفى البرنامج الإنمائي جميع الشروط وصُنف في مرتبة تتجاوز متوسط منظومة الأمم المتحدة، ومع ذلك فهناك دائما مجال للتحسين. وسلَّم بوجود فروق في المساواة بين الجنسين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مستوى وظائف الفئة الفنية من الرتب الصغيرة والإدارة المتوسطة، فأكد على أن البرنامج يُعوض ذلك في رتب الإدارة العليا. وأضاف أنه من أجل معالجة هذه الفروق تُركز المنظمة على ما يلي: (أ) التدريب؛ (ب) الترقية المُعجَّلة؛ (ج) تفضيل الاستقدام؛ (د) إدارة المواهب. وقال إن البرنامج الإنمائي يوافق على أن تحقيق المساواة بين الجنسين في صميم العمل الإنمائي للبرنامج

وذلك لسببين: أن المساواة بين الجنسين أثبتت أنها استراتيجية فعالة لمكافحة الفقر واللامساواة؛ وأنها تمثل قيم الأمم المتحدة.

٣٠ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢٠١٤/١: استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

ثالثا - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

البرامج الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٣١ - قدم الموظف المسؤول عن المكتب الإقليمي لأفريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وثيقة البرنامج الإقليمي لأفريقيا، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، (DP/RPD/RBA/2). وقدم مدير المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وثيقة البرنامج الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، (DP/RPD/RAP/2 و Rev.1). وقدم مدير المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وثيقة البرنامج الإقليمي للدول العربية، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، (DP/RPD/RAS/3). وقدم مدير المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وثيقة البرنامج الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، (DP/RPD/REC/3). وقدم نائب مدير المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وثيقة البرنامج الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/RPD/RLA/2).

٣٢ - وفي التعليقات عموما، أعرب أعضاء المجلس عن الارتياح للعملية الاستشارية الشفافة المتبعة في وضع البرامج الإقليمية في كل منطقة، وأعربوا عن سرورهم لملاحظة أن البرامج الإقليمية تتواءم مع الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، ومع البرنامج العالمي (DP/GP/3)، وتتواءم، وذلك هو الأهم، مع الأولويات الموضوعة إقليميا لبلدان المنطقة.

٣٣ - وشددت الوفود على أهمية الإدارة القائمة على النتائج وأهمية تحقيق النتائج، على النحو المحدد في الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، والحاجة إلى تعزيز ثقافة تحقيق النتائج. وحثت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التركيز في جميع مجالات النتائج على الهدفين الرئيسيين للخطة الاستراتيجية، وهما: القضاء على الفقر، والتنمية الشاملة، فضلا عن الإسراع بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما في أفريقيا. وإذ سلّمت الوفود باحتمال

تداخل النتائج مع النتائج المتحققة في منظمات الأمم المتحدة الأخرى، شجعت البرنامج الإنمائي على الانخراط في تعاون وثيق مشترك بين الوكالات لتفادي الازدواج، وتعزيز التنسيق، مع التركيز على المزايا النسبية.

٣٤ - ووجه أعضاء المجلس الاهتمام إلى قضايا اللامساواة، والنمو المتقلب، وطبيعة الفقر المتعددة الأبعاد، وبخاصة في بلدان الصراع والبلدان المنكوبة بالكوارث، وضرورة بناء القدرات وتوفير الخبرات. وأعربوا عن سرورهم للتركيز، على سبيل الأولوية، على الفئات الضعيفة والمستبعدة، وخصوصا ذوي الإعاقة والنساء والشباب، وحثوا على تعميم الاهتمام بهذه الفئات في جميع مجالات النتائج وفي أطر النتائج والموارد لكل برنامج إقليمي.

٣٥ - وشجعت الوفود على التركيز بدرجة أكبر على تعزيز وبناء أدوات وآليات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على الصعيد الإقليمي/العابر للحدود، ولا سيما نقل المعرفة التقنية بشأن الحلول الإنمائية القائمة على النُهج الإبداعية والشراكات، بما في ذلك مع القطاع الخاص. وأشارت إلى أن الدروس المستفادة والخبرة المكتسبة من البرامج الإقليمية والبرنامج العالمي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، ستفيد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وينبغي أن تُسهم فيها. وأثار أعضاء المجلس مسألة الاختلال بين الموارد العادية (الأساسية) والموارد الأخرى (غير الأساسية)، فأعربوا عن القلق لما لذلك من أثر محتمل على الوجود المادي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لا سيما في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣٦ - وردا على ذلك، أكد المديرون الإقليميون لأعضاء المجلس التزامهم القوي بالعمل معهم على تنفيذ البرامج الإقليمية وتلبية احتياجات البلدان المستفيدة من البرامج من منظور إقليمي. وكرروا التأكيد على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يظلان وسيلة تدخل ذات أولوية للبرامج الإقليمية، ومحورا رئيسيا لجميع أعمالها على المستوى الإقليمي والمستوى العابر للحدود. وأشاروا إلى أنه، تمشيا مع الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، أسست البرامج الإقليمية على الأولويات الشاملة المتمثلة في القضاء على الفقر وتحقيق النمو الشامل، مع أخذ طبيعة الفقر المتعددة الأبعاد في الاعتبار، والبناء على المزايا النسبية للمنظمة والإدارة القائمة على تحقيق النتائج. وجرى التسليم بأن الاختلال بين الموارد الأساسية/الموارد غير الأساسية حقيقة واقعة وأنه لا بد للبرنامج الإنمائي أن يستخدم الموارد الأساسية لحشد تمويل إضافي. وأكدوا للمجلس أن البرنامج الإنمائي، استهدافا لتعزيز وجوده الإقليمي، ملتزم بالحفاظ على وجوده البرنامجي الاستراتيجي في جميع البلدان، على الرغم من ذلك الاختلال، وبمساعدة أقل البلدان نموا

والبلدان المتوسطة الدخل على السواء. وأكدوا للوفود أن البرنامج يُشارك منظمات الأمم المتحدة الأخرى مشاركة تامة في العمل على الصعيد الإقليمي.

٣٧ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢٠١٤/٣: وثائق البرامج الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ والدول العربية وأوروبا ورابطة الدول المستقلة وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

البرنامج العالمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٣٨ - قدم المدير المؤقت لمكتب السياسات الإنمائية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي البرنامج العالمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، (DP/GP/3 و Corr.1، والمرفق).

٣٩ - وأشار أعضاء المجلس إلى أن البرنامج العالمي أداة أساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه منظمة معرفية، وأعربوا عن تقديرهم للنهج الكلي المتبع، الذي يشمل كل مجالات العمل من أجل كفالة الملاءمة والمزايا النسبية. ورحبوا بالمجالات الخمسة ذات الأولوية، التي تستفيد من منظور عالمي وتستمد من الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وأثنوا على البرنامج الإنمائي لتحديده مجالات محددة له فيها ميزة نسبية، على سبيل المثال، بناء القدرة على التكيف والمضي بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات إلى الأمام.

٤٠ - وأعربت الوفود عن سرورها لملاحظة أن البرنامج العالمي يتناول التوصيات المتضمنة في تقييم البرنامج العالمي السابق للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣. وشددت على أن نجاح البرنامج العالمي يعتمد على مشورة رفيعة المستوى متعلقة بالسياسات في المقر وتمويل ملائم، وطلبوا تفاصيل عما يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل كفالة أن تكون لديه القدرة على التنفيذ.

٤١ - وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم لتركيز إطار النتائج والموارد على نواتج مختارة من الخطة الاستراتيجية للفترة من ٢٠١٤-٢٠١٧. بيد أن الوفود أعربت عن تحفظات بشأن إصدار التصويب لتقرير البرنامج العالمي الذي يُضيف مجالا جديدا للنتائج تشعر بأنه انحراف عن مجالات خبرة البرنامج الإنمائي المبينة في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وأشارت إلى التحديات المستمرة التي تواجه الرصد والتقييم والإبلاغ، وضرورة تعزيز إطار النتائج والموارد ومؤشراته. وأوصت بتحسين إطار النتائج والموارد للبرنامج العالمي على نحو متواز مع إنجاز إطار النتائج والموارد للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

٤٢ - واعترفت الوفود بالجهود التي يبذلها البرنامج الإنمائي لمواءمة البرامج الإقليمية الجديدة مع البرنامج العالمي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وطلبت توضيحا بشأن الهيكل العام للبرنامج العالمي وأفادت أنها تفترض أن الاستراتيجية الموحدة المقررة للبرنامج الإنمائي ستتناول هذه المسألة. وكررت التأكيد على أهمية البيانات القائمة على الأدلة في كفالة نجاح البرنامج العالمي وفي بناء خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأكدت على ضرورة كفالة إدراج الفئات الضعيفة وذوي الإعاقة واللاجئين والنساء والفتيات بوصفهم قوى محركة للتنمية، وإذ أكدت الوفود على دور البرنامج الإنمائي بصفته قائدا لعملية التنسيق في منظمة الأمم المتحدة شجعت البرنامج على إنشاء و تعزيز الشراكات في إطار البرنامج العالمي.

٤٣ - وأشار المدير المؤقت لمكتب السياسات الإنمائية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في رده، إلى أن البرنامج العالمي يُركز على المزايا النسبية للبرنامج الإنمائي ويُركز على تحقيق نتائج جيدة في القضايا الاستراتيجية التي يمكن أن يُحدث فيها فرقا. وأضاف أن عمل البرنامج العالمي يقوم على التحليلات والبحوث التي تصدر عن مراكز السياسات العالمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مثل مركز أوسلو للحكم ومركز سنغافورة للتفوق في الخدمة العامة، ومركز سول للسياسات، ومركز ريو+٢٠ للتنمية المستدامة، ومركز اسطنبول الدولي لدور القطاع الخاص في التنمية، ومركز نيروبي لتنمية الأراضي الجافة. وأشار إلى أن البرنامج الإنمائي يقوم بتعميم بناء القدرة على التكيف ومنع وقوع الكوارث والتعافي منها وهي تظل ركائز أساسية لعمله. وإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ملتزم بأن يقود مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ويتعاون معها في جميع المجالات. وسلَّم بضرورة إيراد مزيد من التفصيل في ميزانية البرامج وتقييمه، وأكد على أن البرنامج الإنمائي سيركز على تحسينهما. أما فيما يتعلق بالتصويب، فقد أشار إلى أن البرنامج قد اتبع الإجراءات المعمول بها وأصدر التصويب بحسن نية حتى يعكس الأفكار، لا سيما المتعلقة بالقضاء على الفقر، التي يُشارك فيها الجميع. وتطرق إلى أثر متابعة التركيز على القضاء على الفقر في البرنامج العالمي.

٤٤ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢٠١٤/٢: البرنامج العالمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

عملية الموافقة على البرامج القطرية

٤٥ - قدمت مديرة فريق دعم العمليات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التقرير المعنون: ”تعديلات على إجراءات النظر في وثائق البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والموافقة عليها“ (DP/2014/8).

٤٦ - وقالت إن أعضاء المجلس يُعربون عن تقديرهم للمبادرة الرامية إلى المواءمة بين وثائق البرامج القطرية للمنظمات ذات الصلة وتبسيط عملية الموافقة عليها. ويثنون على المنظمات لسعيها إلى تبسيط أدوات البرمجة وتحقيق الاتساق بينها بغرض تحسين التعاون بين البرامج القطرية وفقا للاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات.

٤٧ - وأضافت إن المجلس كان يود، مع ذلك، انطلاقا من روح الاتساق، أن يرى تناول مقترح مشترك خلال الجزء المشترك من جدول الأعمال. وقالت إن أعضاء المجلس، إذ يؤكدون على ضرورة إجراء مشاورات للمجلس في وقت مناسب، يشيرون إلى أنه بانتهاء الفترة التجريبية لمبادرة ''توحيد الأداء''، لا يتسنى للمجلس القيام بالموافقة على برامج قطرية مشتركة على أساس مُخصص، وسيفضل أن يتناول التقرير تلك المسألة ويقترح حلا لها. وبالمثل، فإنهم بينما يُسلمون بأن تنسيق وثائق البرامج القطرية يتم على الصعيد القطري، يؤكدون على أن المجلس يتعين عليه أن يُشارك على نحو تام في العملية المشتركة، وأن يتم تحديد دوره على نحو أكثر وضوحا.

٤٨ - ولدى استعراض الشكل المقترح للبرامج القطرية ومحتواها اقترح أعضاء المجلس العناصر التالية، مؤكدين على ضرورة تغيير شكل وثائق البرامج القطرية تيسيرا لعملية الموافقة عليها: (أ) وضع ميزانية إرشادية، تُحدد الكيفية التي سيتم بها الاستفادة من الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية؛ (ب) وضع إطار متكامل للنتائج والموارد؛ (ج) توفير معلومات عن مدى اتصال أطر النتائج والموارد بإطار النتائج والموارد الوارد في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والأولويات الوطنية؛ (د) وضع خطة للرصد والتقييم مشفوعة بالتكاليف.

٤٩ - وبالإضافة إلى ذلك، أكدت الوفود على أنه بالنظر إلى التحرك قدما نحو التنسيق، يتعين على المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية الاشتراك بصورة أكبر في عملية وضع وثائق البرامج القطرية والموافقة عليها، واقترحت استخدام خطط عمل مشتركة والاستفادة من الدروس والخبرات المكتسبة من البلدان التي طبقت ''توحيد الأداء''. وفيما يتعلق بالمساءلة بشأن وثائق البرامج القطرية، شدد أعضاء المجلس على أهمية إنشاء تسلسل واضح للمساءلة (من الإدارة العليا إلى موظفي البرامج)، لاستخدامه في عمليات تقييم أداء الموظفين. وأبرزوا أهمية مواءمة وثائق البرامج القطرية مع الخطط الاستراتيجية للمنظمات والأولويات الوطنية ومبادئ الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات.

٥٠ - وردا على ذلك، أبرزت مديرة فريق دعم العمليات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الجهود المتضافرة المشتركة بين الوكالات، المبذولة خلال المناقشات المتعلقة بإجراءات التشغيل الموحدة التي أسهمت في صياغة التقرير. وأضافت إن المجموعة الأولى من وثائق البرامج القطرية التي سترد إلى المجلس في دورته السنوية التي ستعقد في حزيران/

يونيه ٢٠١٤ ستعكس بالفعل تعديلاته المقترحة المؤسسة على الدروس والخبرة المكتسبة من مبادرة ”توحيد الأداء“ والقائمة على إجراءات التشغيل الموحدة. وقد تناول نموذج وثيقة البرنامج القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالفعل بعض الطلبات المحددة للمجلس، بما في ذلك إطار النتائج والموارد مشفوعا بأرقام للميزانية الإرشادية وخطة تقييم مشفوعة بالتكاليف الكاملة. وقالت إن النتائج المتعلقة بوثائق البرامج القطرية قد رُفعت مباشرة من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على المستوى القطري وتم مواءمتها مع الخطة الاستراتيجية الجديدة للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وأكدت للمجلس أن المشاورات المتعلقة بوثائق البرامج القطرية تبدأ مبكرا على المستوى القطري مع جميع الأطراف المعنية الوطنية، وتستمر على مستوى المقر، وهي عملية تُتاح للمجلس فيها فرصة وافرة لإبداء التعليقات.

٥١ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢٠١٤/٧: المعنون ”تعديلات على إجراءات النظر في وثائق البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان والموافقة عليها“.

٥٢ - وعملا بالقرار ٢٠٠٦/٣٦، وافق المجلس، على أساس عدم الاعتراض، بدون عرض أو مناقشة، على البرنامجين القطريين التاليين، اللذين سبقت مناقشتهما في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣: ناميبيا من منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ والمكسيك من منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

رابعا - التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٥٣ - قدمت المديرة المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي البند. وعرض مدير مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب الإطار الاستراتيجي لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، (DP/CF/SSC/5).

٥٤ - وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم الكبير للدور القيادي الذي يضطلع به مركز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وعمله في بناء الشراكات، إذ يرجع إليه الفضل في أن نال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي اهتماما واسع النطاق عبر منظومة الأمم المتحدة. وأعربت الوفود عن دعمها الكامل للإطار الاستراتيجي للمكتب للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وأعربت عن سرورها لتركيزه على: (أ) مساعدة الدول الأعضاء على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ (ب) تعزيز التعاون فيما بين

بلدان الجنوب داخل منظومة الأمم المتحدة؛ (ج) مساعدة الشركاء في وضع السياسات والخطط وإقامة الشراكات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٥٥ - وأعربت الوفود عن سرورها لملاحظة أن الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ قد أخذ في الاعتبار شواغل الدول الأعضاء، بما في ذلك تأكيدها على مبادئ خطة عمل بوينس آيرس ووثيقة نيروبي الختامية. وأعربت عن ارتياحها لأن مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب والبرنامج الإنمائي قد تعاونا في تحديد تقسيم واضح للعمل، كما يرد في الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ والإطار الاستراتيجي لمكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وأكدت على أنه لا ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يسعى إلى تكرير أو ازدواج عمل المكتب، بل يُركز في عمله فيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب على مزاياه النسبية من خلال برامجه العالمية والإقليمية والقطرية.

٥٦ - وأعرب أعضاء المجلس عن سرورهم لملاحظة أن مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب قد أنشأ مجلسا مشتركا بين الوكالات معنيا بالنتائج لدعم أعمال منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وفي معرض الحديث عن موضوع ذي صلة، شجع أعضاء المجلس مجالس البرامج الإقليمية للبرنامج الإنمائي على أن تدعو المكتب للمشاركة في اجتماعاتها ومناقشاتها العادية المقررة. وأعربوا عن شكرهم للبرنامج الإنمائي لإتاحة حيز للسياسات العامة لمكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب ولدعمه المالي له، وأكدوا على أهمية توفير التمويل الكافي لمواصلة عمله. وشجعوا الدول الأعضاء التي هي في وضع يُمكنها من الإسهام في صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على أن تقوم بذلك.

٥٧ - وأعربت الوفود عن تطلعها لقيام مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب بدور نشط في كفالة أن يحتل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مكانة بارزة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وحثت المكتب على أن يقود عملية وضع نُهج تنسيق جديدة لتعزيز مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب ومبادرات التعاون الثلاثي عبر منظومة الأمم المتحدة، في شراكة مع منظمات الأمم المتحدة ومن خلال مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وأكدت الوفود على أن فهم وتعزيز المزايا النسبية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أمر أساسي لنجاحه عموما وأفضل استراتيجية لتعميم مفهوم التعاون فيما بين بلدان الجنوب في جميع مجالات عمل منظومة الأمم المتحدة.

٥٨ - وأكدت المديرة المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأعضاء المجلس أن البرنامج يُدرك تمام الإدراك دوره الإشرافي بالنسبة لمكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب ويعمل عن كثب مع المكتب من أجل كفالة استقلاله وتقسيم واضح للعمل، حتى لا يتم تكرير أو ازدواج أنشطة البرنامج الإنمائي مع تلك المكلف بها مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأضافت أن البرنامج الإنمائي يقف على أهبة الاستعداد لمواصلة تقديم دعمه الكامل للمكتب في اضطلاعه بولايته. ووجهت الشكر لأعضاء المجلس لاعترافهم بما يقوم به البرنامج الإنمائي من عمل لتعميم مفهوم التعاون فيما بين بلدان الجنوب في برامجه العالمية والإقليمية وفي خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وأشارت إلى أن البرنامج سيستند إلى النماذج الإيجابية من أجل إدراج مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب في اللجان ذات الصلة المشتركة بين بلدان الجنوب.

٥٩ - ووجه مدير مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب الشكر إلى المجلس لدعمه الثابت وأعرب عن تقديره للبرنامج الإنمائي لرعايته المستمرة للمكتب، لا سيما دعمه المالي واحترامه لحيزه السياساتي. وأشار إلى أن الحضور القطري الواسع النطاق للبرنامج الإنمائي يتيح للمكتب المشاركة التامة للشركاء في العمل على المستوى القطري حيث يمكن أن يكون له أعظم تأثير على: (أ) خدمة احتياجات الدول الأعضاء؛ (ب) تحسين الدعم المقدم للمبادرات المشتركة بين بلدان الجنوب فيما يتعلق بالاتساق على نطاق المنظومة؛ (ج) دعم التحالفات العالمية فيما بين بلدان الجنوب. وأكد للمجلس أنه، لدى إعداد الإطار الاستراتيجي، قام بما يلي: (أ) استند إلى الولاية التي أناطته بها الجمعية العامة؛ (ب) التمس الاستجابة للأولويات المحددة قطريا، والعمل من خلال نُهج متعددة الوكالات، وإضافة قيمة حقيقية، دون ازدواج أو تداخل؛ (ج) أسس عمله ضمن إطار قوي للنتائج والموارد يُركز على الرصد والإبلاغ، بما في ذلك الإبلاغ إلى المجلس. وشدد، في الختام، على أن المكتب يُدرك تمام الإدراك ولايته ويلتزم التزاما تاما بتلبية مطالب الدول الأعضاء والمجلس.

٦٠ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالإطار الاستراتيجي لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ ووافق عليه.

خامسا - التقييم

٦١ - قدمت المديرة المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي البند، وعرض مدير مكتب التقييم التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خطة التقييم لمنتصف المدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/2014/5).

٦٢ - واعترف أعضاء المجلس بدور مكتب التقييم كرائد وقدوة في قيادة مهمة التقييم التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتقوية أثر التقييم على البرنامج والعمليات والمساءلة في البرنامج الإنمائي. وأثنوا على البرنامج الإنمائي والدور القيادي الذي يقوم به مكتب التقييم، مشيرين إلى أن خطة التقييم لمنتصف المدة أداة نافعة في تحديد إسهام البرنامج الإنمائي في مجالات عمله وشجعوا مكتب التقييم على مواصلة التماس واعتماد أساليب تقييم حديثة. وقالت الوفود إنها تتطلع إلى الآثار المترتبة على استعراض سياسة التقييم التي ينتهجها البرنامج الإنمائي واستعراض الأقران بالنسبة لتحسين القدرة على التقييم، وبخاصة فيما يتعلق بالكفاءة والفعالية من حيث التكاليف وأثنت على المنظمة لإنشاء الفريق الاستشاري المعني بالتقييم.

٦٣ - وأعربت الوفود عن دعمها للجهود المبذولة لتمحيص أثر عمل البرنامج الإنمائي في مجال الأزمات والحوكمة، وإعطاء الأولوية للتقييمات المشتركة التي تتجلى فيها أوجه التآزر؛ وبيان مستوى القدرة الاستيعابية لنتائج التقييم؛ واستخدام نتائج التقييم في النهوض بعملية صُنع القرار. ورحبت الوفود بخطط مكتب التقييم الرامية إلى تقييم نتائج التنمية وشجعت مكتب التقييم على العمل مع إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تحسين سلسلة نتائج الإدارة بهدف تحسين المساءلة. وأعربت الوفود عن تأييدها للمقترح الداعي إلى تغيير اسم مكتب التقييم ليصبح مكتب التقييم المستقل.

٦٤ - وأكدت المديرة المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن البرنامج الإنمائي يُركز بحرص على مبادئ التقييم المتعلقة بالمساءلة وبناء قدرات التعليم والمعرفة والاستفادة منها في عملية صُنع القرار وتوليد نتائج أفضل. وأشارت إلى أهمية بناء القدرة على إجراء تقييمات لا مركزية، وأن ذلك يرتبط ببناء القدرات الوطنية. ورحبت بتركيز الوفود على التقييمات المشتركة، التي ينبغي أن تكون عنصرا لا يتجزأ من البرامج المشتركة. وأضافت أنها تتفق مع القول بأن قُدرة البرنامج الإنمائي على استيعاب الدروس المستفادة من التقييم أمر أساسي لتحسين التعلم والبرمجة والأداء. وفي الختام، أشارت إلى أن خطة التقييم لمنتصف المدة ستكون متفقة مع المؤشرات والأهداف المُتضمَّنة في الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

٦٥ - وأكد مدير مكتب التقييم التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأعضاء المجلس أن المكتب سيواصل التشاور معهم من أجل تهذيب الخطة، وسيقدم برنامج عمل مشفوعا بالتكاليف في الدورة السنوية لعام ٢٠١٤. وأضاف أن المكتب يسره غاية السرور ارتفاع معدل الاستفادة من توصيات التقييم واستيعابها في البرامج العالمية والإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فضلا عن الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، مما يُيسر جهود قياس

التقدم في المستقبل. وأضاف أن المكتب سيعمل عن كثب مع إدارة البرنامج الإنمائي على مواءمة مؤشرات وأهداف الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وأشار إلى أهمية تحديد لغة تقييم مشتركة عبر البرنامج الإنمائي فيما يتعلق بالمعايير الإرشادية ومعايير الأداء. وقال إن أعمال الفريق الاستشاري المعني بالتقييم والاستعراضات الأخرى ستضيف إلى هذه الجهود المبذولة من أجل تحقيق المواءمة. وأشار إلى أن مكتب التقييم يُعزز شراكته مع فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم.

٦٦ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢٠١٤/٤ بشأن: (أ) تغيير اسم مكتب التقييم ليصبح مكتب التقييم المستقل؛ (ب) خطة التقييم المتوسطة الأجل.

سادسا - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

٦٧ - قدم مدير مكتب الشؤون الإدارية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاستجابة للمجلس التنفيذي بشأن القرار ٢٠١٣/٢٨ المتعلق بالموارد الإضافية المخصصة لتغطية التدابير الأمنية (DP/2014/6).

٦٨ - لم يُبد أعضاء المجلس أي تعليقات ردا على عرض برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٦٩ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالاستجابة للمجلس التنفيذي بشأن القرار ٢٠١٣/٢٨ المتعلق بالموارد الإضافية المخصصة لتغطية التدابير الأمنية.

سابعا - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

٧٠ - قدَّمت المديرة المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي البند وعرض الأمين التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

٧١ - ورحب أعضاء المجلس بأعمال صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبقيادة الأمين التنفيذي وأعربوا عن سرورهم لنطاق وتوجه الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. كما أعربوا عن الارتياح لملاحظة أن الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ يتواءم مع الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وأثنوا على الصندوق للعملية الاستشارية المضطلع بها لدى وضع الإطار الجديد.

٧٢ - وما زال موقف الوفود إيجابيا بشأن العمل الأساسي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية فيما يتعلق بتمويل التنمية وتقديم المساعدة لأقل البلدان نموا، لا سيما

للفئات الضعيفة، من خلال مخططات التمويل البالغ الصغر والائتمان البالغ الصغر والأدوات المالية الأخرى. وأعربت عن سرورها للأعمال ذات الصلة التي يضطلع بها الصندوق في تحقيق اللامركزية والتنمية المحلية.

٧٣ - وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية لتجشمه الأخطار، ولما يبذله من جهود لالتماس نواتج تمويل ابتكارية والمشاركة فيها ولإنشاء صندوق استثماري. بيد أنهم نبهوا الصندوق إلى ضرورة اتباع قواعد مشاركة، وشجعوا الصندوق على مواصلة التماس وبناء شراكات ابتكارية مع القطاع الخاص والمنظمات الخيرية.

٧٤ - وأعربت الوفود عن القلق إزاء استمرار النقص في الموارد الأساسية، وحثت الدول الأعضاء التي هي في وضع يُمكنها من زيادة مساهماتها في الصندوق على أن تفعل ذلك حتى يمكنه بلوغ الحد الأدنى لموارده الأساسية البالغ ٢٥ مليون دولار الضروري لدعم ٤٠ بلدا من أقل البلدان نموا. وشجعت الصندوق على بذل قصارى جهده لتعبئة موارد إضافية، بما في ذلك من القطاع الخاص. وشددت على أهمية السلامة المالية للصندوق بالنسبة لأقل البلدان نموا، حيث يتسم عمل الصندوق بأهمية بالغة وأظهر دلائل على تحقق أثر مستدام. وشددت الوفود على أن توافر قاعدة موارد أساسية قوية سيتيح للصندوق مواصلة وجوده المادي في الأربعين بلدا من أقل البلدان نموا التي له وجود فيها، مع ملاحظة أن هدفه النهائي هو أن يكون موجودا في جميع أقل البلدان نموا البالغ عددها ٤٩ بلدا لمساعدتها على الخروج من فئة أقل البلدان نموا.

٧٥ - وأكد الأمين التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية لأعضاء المجلس أن الصندوق ملتزم تماما بالعمل معهم وتحقيق اتساق أكبر مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأشار إلى طلب الوفود أن يهتدي الصندوق بالمبادئ الرئيسية للخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وهي: القضاء على الفقر، والتنمية الشاملة، مع إيلاء اهتمام خاص لأشد الفئات ضعفا. وأضاف قائلا إن الهدف النهائي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية هو أن يكون موجودا في جميع أقل البلدان نموا، بما في ذلك بلدان الأزمات، لكفالة تحقيق أقصى أثر. وشكر الوفود التي قدمت مساهمات بالفعل في الموارد الأساسية للصندوق، وأشار إلى أن الصندوق يواصل العمل على إقامة شراكات داخل الأمم المتحدة وخارجها والدخول فيها، لا سيما في مجالات التمويل البالغ الصغر والتحويلات المالية والتأمين البالغ الصغر. وأشار إلى تشجيع الوفود للصندوق على أن يظل ابتكاريا وأن يتجشم المخاطر، مع توخي الحذر، مع اطلاع المجلس على آخر التطورات. وأكد أن

الصندوق يُشارك بنشاط في مناقشات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأنه عضو في فريق العمل لما بعد عام ٢٠١٥ المعني بتمويل التنمية.

٧٦ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالإطار الاستراتيجي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، والنتائج الأولية لعام ٢٠١٣.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

ثامنا - بيان المدير التنفيذي والتقييم

٧٧ - وجه المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في بيانه أمام المجلس التنفيذي (متاح على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان) الشكر إلى الرئيس ونواب الرئيس المنتهية مدتهم على التزامهم وقيادتهم وما قدموه من توجيه خلال عام ٢٠١٣ في مساعدة الصندوق على أن يُصبح أكثر تركيزا وتوجها نحو تحقيق النتائج وأكثر خضوعا للمساءلة. وهنأ الرئيس ونواب الرئيس المنتخبين حديثا لعام ٢٠١٤، وقال إنه سيكون عاما فارقا بالنسبة لحقوق الإنسان والسكان والتنمية، وستكون فيه مشاركة الصندوق مع المجلس حيوية بشكل خاص.

٧٨ - وانتقل المدير التنفيذي إلى الحديث عن المواضيع قيد البحث فأشار إلى أن الخطة الاستراتيجية التي وافق عليها المجلس للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ وميزانيتها المتكاملة تجعلان الصندوق في وضع يتيح له الاستجابة بفعالية للتحديات القائمة، وبخاصة الإسراع بإحراز تقدم نحو تحقيق الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية بشأن صحة الأم والوفيات النفاسية قبل الموعد النهائي لذلك وهو عام ٢٠١٥. وأضاف إن عملية استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤ أظهرت أن برنامج عمل القاهرة لا يزال ذا أهمية بالغة في عام ٢٠١٤، ويُساعد على وضع إطار جديد للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤ سيُسهم في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وسلط الضوء على الإنجازات الرئيسية التي تحققت منذ عام ١٩٩٤، وإذ نوه إلى أن التقرير الشامل النهائي للاستعراض سيكون متاحا في أوائل عام ٢٠١٤، أشار إلى الرسالتين الأهم اللتين يمكن الخروج بهما من هذا التقرير، وهما: أن انعدام المساواة بجميع أشكاله يتزايد وأن على الأمم المتحدة أن تواصل الكفاح من أجل حقوق الإنسان، وتشجيع النهج القائم على حقوق الإنسان.

٧٩ - وأكد المدير التنفيذي على أن انعدام المساواة له أثر على أشد أفقر الفئات ويؤدي إلى تهميش أكثر الفئات تضررا. وقال إن صندوق الأمم المتحدة للسكان، تمشيا مع خطته

الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، والميزانية المتكاملة، يُركز على معالجة اللامساواة وحقوق الإنسان في المجالات التالية: (أ) المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بما في ذلك العنف والتمييز القائمان على نوع الجنس؛ (ب) صحة النساء والفتيات، لا سيما صحة الأم والوفيات النفاسية (الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية)، والصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، والوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية؛ (ج) المراهقون والشباب، بما في ذلك التثقيف الجنسي الشامل، وإتاحة خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وتنظيم الأسرة؛ (د) التحضر والهجرة؛ (هـ) الحوكمة والمساءلة، لا سيما تعزيز المشاركة الحرة والشاملة والشفافة للمجموعات السكانية في اتخاذ القرار. وأكد على تركيز الصندوق على الفقر والإقصاء، وبخاصة على أشد فئات السكان ضعفا.

٨٠ - وأشار إلى أن مجالات تركيز الصندوق هي بوضوح في صميم برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وقال إن الصندوق سيعمل، في عام ٢٠١٤، بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء، على كفالة أن تكون مبادئ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية محل تركيز رئيسي لإطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وشدد على أهمية أن تعمل الدول الأعضاء معا في العمليات العالمية مثل لجنة السكان والتنمية، والدورة الاستثنائية للجمعية العامة، وفي تسوية الخلافات المتصلة بحقوق الإنسان.

٨١ - وسلط المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان الضوء على أولويات المنظمة في عام ٢٠١٤، التي تشمل بدء تنفيذ الخطة الاستراتيجية الجديدة والميزانية المتكاملة، وتحسين الإدارة القائمة على النتائج والرصد والتقييم؛ وتقييم الهيكل المالي للصندوق من أجل كفالة تحقيق المواءمة مع الخطة الاستراتيجية؛ والتوسع في تعبئة الموارد من خلال إقامة شراكات جديدة مع الجهات المانحة الناشئة والقطاع الخاص. وأعرب عن بالغ التقدير لدعم الجهات المانحة الثابت للصندوق، وأكد على أن وجود قاعدة موارد أساسية قوية هو السبيل لمواجهة التحديات القائمة والاضطلاع بتكليف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٨٢ - وتطرق أيضا إلى عمل الصندوق في حالات الطوارئ والأزمات من أجل تعميم البرمجة ذات الصلة بالقضايا الجنسانية في الجهود المبذولة للإنعاش وإعادة البناء، لا سيما في سورية والفلبين وجمهورية أفريقيا الوسطى في عام ٢٠١٤. وكرر التأكيد على التزام الصندوق بتحقيق الاتساق على نطاق المنظومة والوفاء بولايته فيما يتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات. وأضاف إن الصندوق يُشارك مشاركة تامة في أعمال مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في وضع خطة عمل الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات. وفيما يتعلق بالتعاون بين الوكالات، وجه الانتباه إلى البرنامج المشترك الناجح

للصندوق مع اليونيسيف بشأن تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث. وأكد على عدم قابلية مسائل حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والتنمية البشرية المستدامة للتجزئة، وناشد المجلس أن يعمل مع الصندوق من أجل إكمال المسيرة التي بدأت في القاهرة في عام ١٩٩٤.

٨٣ - وشكر أعضاء المجلس المدير التنفيذي على قيادته خلال الفترة الانتقالية وأكدوا على أهمية عمل الصندوق لا سيما على الصعيدين الإقليمي والقطري في توجيه جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. واتفقوا على أن عام ٢٠١٤ هو عام حاسم بالنسبة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، بالنظر إلى الخطة الاستراتيجية الجديدة وبدء تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة. وقالوا إنهم يتطلعون إلى مشاركة صندوق الأمم المتحدة للسكان في استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤، لكفالة أن تتبوأ مبادئ برنامج عمل القاهرة مكانة بارزة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. كما يتطلعون إلى قراءة تقرير استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والمشاركة في دورة الجمعية العامة الاستثنائية التي ستُعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. ووجهت وفود من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الاهتمام إلى أهمية توافق آراء مونتفيديو بشأن السكان والتنمية بوصفه محركا إقليميا لجدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وحذر وفد آخر من الجهود التي تُبذل لتكثيف المناقشات الحكومية الدولية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية بشأن مسائل إشكالية، لا سيما في المؤتمرات الإقليمية.

٨٤ - وأثنى أعضاء المجلس على صندوق الأمم المتحدة للسكان لما يضطلع به من أعمال على الصُعد العالمية والإقليمية والقطرية، وأكدوا على عمله في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية - فقد تم انتشال كثيرين من براثن الفقر وأتيحت للنساء فرص أكبر للاستفادة من برامج الصحة العامة، نتيجة لمنظور الصندوق فيما يتعلق بالحقوق الإنجابية. وأعربت بعض الوفود عن قلقها، على الرغم من التقدم المحرز، لاستمرار انعدام المساواة بين الجنسين إلى جانب الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي للفئات الضعيفة، ولأن الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بصحة الأم والوفيات النفاسية لن يتحقق في الموعد النهائي المقرر وهو عام ٢٠١٥. وحثت صندوق الأمم المتحدة للسكان على بذل قُصارى الجهود للإسراع بتحقيق الهدف ٥، وكفالة الإدراج الكامل لمبادئ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ضمن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وتعميم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة فيها.

٨٥ - وشجعت الوفود صندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة تعزيز اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان يُركز على الشمول وعلى أشد الفئات ضعفا. وحثت الصندوق على مواصلة معالجة قضايا التمييز المستمر وتعزيز حماية حقوق الإنسان مع التزام الحساسية إزاء

المنظورات الثقافية والدينية. وأعربت عن تقديرها لتركيز الصندوق على تقديم خدمات صحية تفضيلية للشباب والمراهقين، لا سيما في مجال تنظيم الأسرة والتثقيف الصحي الشامل والوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. وشددت على أهمية عمل الصندوق فيما يتعلق بتحقيق المساواة والتنمية الشاملة في البلدان المتوسطة الدخل، التي لا تزال تُعاني من فقر متأصل. وأعربت بعض الوفود عن دعمها القوي لمبدأ عالمية الأنشطة التنفيذية وعن حرصها على إزالة العقبات المالية التي تعوق وجود الصندوق في بلدان معينة. وأعربت الوفود عن سرورها بأعمال الصندوق في مجال بناء القدرة على تحليل البيانات وتركيزه على البرمجة القائمة على الأدلة، وعن دعمها للجهود المبذولة لتقوية وظيفة التقييم في الصندوق من خلال إنشاء مكتب جديد للتقييم تابع للصندوق.

٨٦ - وأثنى أعضاء المجلس على الصندوق لما يقوم به من عمل في حالات الطوارئ والحالات الإنسانية، لا سيما من أجل تعميم القضايا الجنسانية في عمليات التعافي وإعادة البناء، وشجعوا الصندوق على العمل على نحو وثيق مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وحثوا الصندوق على أن يقوم، بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة، بإيلاء الأولوية للاستجابة السريعة في حالات الكوارث وتحسين قدرته على القيام بذلك.

٨٧ - ووجه المدير التنفيذي الاهتمام، في رده، إلى مستويين هامين لمشاركة الصندوق أبرزهما أعضاء المجلس وهما: المستوى السياسي بما يكفل جعل مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية في محور مناقشات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ومستوى الحقوق، بما يكفل حقوق الناس وعدم قابلية حقوق الإنسان للتجزئة، وقدرة المرأة على تحديد حقوقها. وأشار إلى تأكيد الوفود على الوفيات النفاسية وإتاحة حصول الجميع، وبخاصة الشباب، على خدمات تنظيم الأسرة وسُبل منع الحمل. وفيما يتعلق بالعمليات، أشار إلى تركيز أعضاء المجلس على الشفافية، وبدء تنفيذ الخطة الاستراتيجية الجديدة والميزانية المتكاملة، والتركيز على النتائج ذات المصداقية. ووجه الشكر للوفود لدعمها للعمل الإنساني الذي يضطلع به الصندوق، لا سيما بشأن العنف القائم على نوع الجنس. ووجه الانتباه إلى الدور الرئيسي الذي يقوم به الصندوق لإتاحة سُبل الحصول على الخدمات الأساسية في المناطق المنكوبة بالكوارث. وأضاف المدير التنفيذي أنه يتطلع إلى العمل مع أعضاء المجلس في عام ٢٠١٤، وأكد لهم أن النساء والفتيات في صميم الولاية الإنمائية للصندوق.

التقييم

٨٨ - قدم مدير مكتب التقييم التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان خطة التقييم الانتقالية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ المدرجة في الميزانية (DP/FPA/2014/2) والتقييم المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) للبرنامج المشترك المعني بتشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢. وقدمت نائبة المدير التنفيذي (البرنامج) لصندوق الأمم المتحدة للسكان، بدورها، رد الإدارة على التقييم المشترك بين الصندوق واليونيسيف للبرنامج المشترك المعني بتشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢. ورحبت نائبة المدير التنفيذي (البرنامج) لصندوق الأمم المتحدة للسكان، في بيانها، بالمديرة الجديدة لمكتب التقييم المنشأ مؤخرا التابع للصندوق وهنأتها على تعيينها.

٨٩ - وأعرب أعضاء المجلس عن سرورهم لإنشاء مكتب التقييم التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان والنوعية الجيدة لخطة التقييم الانتقالية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، المدرجة في الميزانية، التي أعدها مكتب التقييم التابع للصندوق، والتي اضطلع بها بشفافية وعن طريق عملية استشارية فعالة واسعة النطاق. وهنأوا المديرة المعينة حديثا، وأضافوا أنهم يتطلعون إلى العمل معها ومع المكتب، وطلبوا موافاتهم بتقارير مستكملة منتظمة عن عمله.

٩٠ - وأكدت الوفود على الأهمية الحاسمة للتقييم بالنسبة لبناء المعرفة وتبادلها وضمان الجودة واتخاذ القرار على أساس الأدلة، والمساءلة. وأثنت على صندوق الأمم المتحدة للسكان لما أحرزه من تقدم في إنشاء مهمة تقييم أقوى، وشجعت الصندوق على اتخاذ مزيد من التدابير لتعزيز تلك المهمة وتنمية ثقافة التقييم عبر المنظمة. وقالت إنها تفهم أن سياسة التقييم المنقحة ستستتبع إجراء تغييرات تنظيمية تتطلب وقتا وموارد وتخطيطا، وأنه لا بد للصندوق أن يوازن بين أداء التقييمات وتنمية القدرات والتدريب، وذلك من أجل إضفاء الطابع المهني على مهمة التقييم.

٩١ - وفيما يتعلق بخطة التقييم الانتقالية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ المدرجة في الميزانية، أكدت الوفود على أهمية إدارة الخطة ورصدها، وأعربت الوفود عن تقديرها لمواءمتها مع الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ والميزانية المتكاملة، فضلا عن قواعد ومعايير التقييم لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. وأكدت على أهمية إدراج نتائج التقييمات المقررة في استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ وطلبت إيضاحا عن الكيفية التي يعتزم بها الصندوق تمويل التقييمات. وطلب أعضاء المجلس معلومات عن المعايير المستخدمة في اختيار مواضيع التقييم، وأكدوا على أهمية تقديم توجيه صريح بشأن اختيار التقييمات وإجرائها. وأكدوا على أهمية معالجة حقوق الإنسان والمساواة

بين الجنسين في التقييمات التي يُجريها الصندوق. ورأوا أن التقييمات التي تُجرى على مستوى المنظمة ذات صلة وملائمة النطاق، ولكنهم أكدوا على احتمال التداخل بين تقييم تنظيم الأسرة، المدرج في خطة التقييم للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ وتقييم منتصف المدة للبرنامج العالمي لتعزيز أمن سلع الصحة الإنجابية المقترح لعام ٢٠١٦. ووجهوا الاهتمام إلى استخدام تقييمات الأثر، وشددوا على أهميتها المحتملة بالنسبة للتعلم.

٩٢ - وأعربت الوفود عن تقديرها لاشتمال الخطة للنهج المتبع لتحسين نوعية التقييمات المضطلع بها على مستوى البرامج مما ينبغي أن يُسهم في تعزيز مهمة التقييم على الصعيدين الإقليمي والقطري. وأثنت الوفود على صندوق الأمم المتحدة للسكان لإدراجه تقييمات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية و ''توحيد الأداء'' في الخطة الجديدة أيضا، وشجعت الصندوق على متابعة عمله في هذا المجال.

٩٣ - وفيما يتعلق بالتقييم المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف للبرنامج المشترك المعني بتشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢، ورد الإدارة، أثنى أعضاء المجلس على المنظمتين لما تضطلعان به من عمل مشترك في تنفيذ البرنامج المشترك وإجراء التقييم المشترك. وأعربوا عن دعمهم القوي لعمل الصندوق واليونيسيف بشأن تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث، وأعربوا عن رغبتهم في أن يتم تعميم موضوع تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث في جميع البرامج القطرية والإقليمية ذات الصلة. وشددوا على أهمية كفالة الاستدامة المالية للبرامج المشتركة، وحثوا الصندوق على استقصاء إمكانية وضع ترتيبات تمويل متعددة السنوات. وأضافوا أنهم يتطلعون إلى أن يروا مزيدا من البرامج المشتركة والتقييمات المشتركة في المستقبل.

٩٤ - وأعربت الوفود عن سرورها لنجاح البرنامج المشترك في تعزيز القدرة الوطنية وكفالة تولي الجهات الفاعلة الوطنية زمام القيادة. وأعربت عن تقديرها للنوعية الرفيعة للبرنامج واتسامه بالحساسية الثقافية في تكييف التدخلات المتعلقة بتشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث لتوافق الثقافات المحلية، مع العمل في الوقت ذاته على ترسيخها في نهج قائم على حقوق الإنسان. وأعربت الوفود عن سرورها للتقدم المحرز خلال المرحلة الأولى من البرنامج المشترك وشجعت الصندوق على مواصلة القيام بدور مركزي في المرحلة الثانية. بيد أن الوفود شددت على ضرورة أن يتخذ الصندوق التدابير اللازمة لمعالجة جوانب الضعف في البرنامج المشترك التي تم تحديدها في التقييم.

٩٥ - وأثنى أعضاء المجلس على صندوق الأمم المتحدة للسكان لالتزامه بإقامة شراكات داخل الأمم المتحدة وخارجها، وشجعوا الصندوق على النظر في فرص زيادة التنسيق مع

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في البرنامج المشترك. وطلبوا معلومات إضافية عن المزايا المحتملة التي يمكن أن تضيفها هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى هذه الجهود المشتركة.

٩٦ - وفيما يتعلق بعناصر البرنامج المشترك، أكدت الوفود ضرورة وجود إطار للنتائج والموارد يكون قويا وقائما على الأدلة تدعمه مؤشرات وخطوط أساس وأهداف محددة وقابلة للقياس وقابلة للتحقيق ومجدية ومحددة زمنيا لكفالة رصد وإبلاغ فعالين. وأضافت الوفود أنها تتطلع إلى أن ترى إطار النتائج النهائي بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٤، وحثت الصندوق على تحديد الثغرات القائمة في البيانات الأساسية ومعالجتها وذلك للاستفادة من التدخلات المقبلة، وطلبت تفاصيل عن مدى تحقق الأهداف وعن أنجح النُهج المتبعة.

٩٧ - وكان هناك اقتراح بوضع توجيهات موحدة مشتركة بين الوكالات لأعضاء المجالس المختلفة المعنيين باستعراض البرامج المشتركة بشأن أفضل نحو لإدارة المناقشات المقبلة عن التقييمات المشتركة.

٩٨ - وأكدت نائبة المدير التنفيذي (البرنامج) لصندوق الأمم المتحدة للسكان، في ردها، التزام الصندوق بالتنسيق مع شركاء منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الصحة العالمية، الذين يشترك معهم الصندوق في وضع المبادئ التوجيهية السريرية بشأن برامج تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث. وأوضحت أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة لم تكن منشأة ككيان مستقل للأمم المتحدة وقت أن وضعت اليونيسيف والصندوق البرنامج المشترك. وأشارت إلى أن اليونيسيف والصندوق يتفاوضان مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة لإشراكها على نحو تام في البرنامج المشترك المعني بتشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث، لا سيما فيما يتعلق بالعنف القائم على نوع الجنس.

٩٩ - ووجهت الشكر للجهات المانحة التي تدعم إطار التمويل المتعدد السنوات عن طريق تقديم المساهمات المالية للمرحلة الثانية من البرنامج المشترك، وشجعت الجهات الأخرى، التي هي في وضع يُتيح لها أن تُقدم إسهامات إضافية، على أن تنظر في القيام بذلك. وقالت إنها توافق على أنه بالرغم من قوة إطار رصد النتائج فإنه يحتاج إلى تحسينات، وأن الصندوق سيقدم تقريرا إلى المجلس في الدورة السنوية لعام ٢٠١٤ عن التقدم المحرز بشأن تلك التحسينات. وبالمثل، أشارت إلى أن المنظمتين قد أدرجتا مسألة المعايير الاجتماعية ضمن إطار الرصد والتقييم للمرحلة الثانية. وأضافت أن الغرض هو استخدام تحليل البيانات لوضع مؤشرات أفضل وذات أهداف أكثر تحديدا لقياس الكيفية التي نجحت بها التدخلات في تعديل المعايير الاجتماعية التي تدعم برامج تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث، ومن ثم

تربط التدخلات على نحو أوثق بالتغيير السلوكي المستدام. وفي الختام، أبرزت أهمية اتباع نهج إقليمي عابر للحدود إزاء تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث في المرحلة الثانية.

١٠٠ - وأشارت مديرة مكتب التقييم التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أن لبنات البناء متاحة لتحويل مهمة التقييم، وأن مكتب التقييم ينتقل إلى مرحلة التشغيل، وهي عملية إدارة للتغيير. وقالت إنها تتفق مع تقييم أعضاء المجلس للتحديات المقبلة التي تواجه الموارد والقدرات والتركيز الاستراتيجي وتطور التقييم، وأكدت التزام الصندوق بإضفاء الطابع المهني على مهمة التقييم. وأشارت إلى الشواغل المتعلقة بتوقيت التقييمات المضطلع بها على صعيد المنظمة وإدراجها في استعراض منتصف المدة؛ وقالت إن الصندوق سيكون أقدر على موافاة المجلس بما يستجد بشأن مسألة التوقيت عقب مرحلة تحديد النطاق المقررة لهذه التقييمات في عام ٢٠١٤. وأضافت إنه فيما يتعلق بالقدرة على التقييم، يُشارك الصندوق في إقامة شراكات على المستوى الوطني لدى إجراء تقييمات البرامج القطرية، مما يتيح إطلالة على نوعية القدرات الوطنية التي يعمل معها الصندوق بانتظام. وأكدت على الأهمية المركزية للحقوق الجنسانية وحقوق الإنسان في أعمال التقييم التي يضطلع بها الصندوق، وأكدت للمجلس أن الصندوق سيستطلع الخيارات المتاحة لإجراء تقييمات للأثر في المستقبل، مع مراعاة ضرورة التنفيذ التام لخطة التقييم الجديدة.

١٠١ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢٠١٤/٥: خطة التقييم الانتقالية المدرجة في الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

١٠٢ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير التقييم المشترك المتعلق بالبرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة بشأن تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث: الإسراع بالتغيير.

تاسعا - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

١٠٣ - قدمت نائبة المدير التنفيذي (البرنامج)، لصندوق الأمم المتحدة للسكان التقرير المعنون: ”تعديل إجراءات النظر في وثائق البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والموافقة عليها“ (DP/FPA/2014/3).

١٠٤ - وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم للمبادرة الرامية لتنسيق وثائق البرامج القطرية للمنظمات ذات الصلة وتبسيط عملية الموافقة عليها. وأثنوا على المنظمات لسعيها إلى تحقيق

تبسيط أدوات البرمجة وتنسيقها في جهد يرمي إلى تحسين التعاون بين البرامج القطرية تمشيا مع الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات.

١٠٥ - وأضاف أعضاء المجلس أنه، على الرغم من ذلك، وانطلاقا من روح الاتساق، كان المجلس يود أن يجري تناول مقترح مشترك خلال الجزء المشترك من جدول الأعمال. وإذ يؤكد أعضاء المجلس على ضرورة إجراء مشاورات في الوقت المناسب، يلاحظون أنه، بانتهاء الفترة التجريبية لمبادرة ''توحيد الأداء'' لن يكون في استطاعة المجلس تناول الموافقة على برامج قطرية مشتركة على أساس مخصص وسيفضلون أن يتناول التقرير هذه المسألة ويقترح حلا لها. وبالمثل، فإنهم، في حين يعترفون بأن تنسيق وثائق البرامج القطرية يتم على الصعيد القطري، فهم يؤكدون على أنه يتعين على المجلس أن يُشارك على نحو تام في العملية المشتركة، وأن يُحدَّد دوره بصورة أكثر وضوحا.

١٠٦ - ولدى استعراض الشكل والمحتوى المقترحين للبرامج القطرية يقترح أعضاء المجلس العناصر التالية، مؤكدين على الحاجة إلى تغيير شكل وثائق البرامج القطرية لتسهيل عملية الموافقة عليها: (أ) وضع ميزانية إرشادية تحدد كيفية استخدام الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية؛ (ب) وضع إطار متكامل للنتائج والموارد؛ (ج) توفير معلومات بشأن صلة أطر النتائج والموارد بالأطر الواردة في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وبالأولويات الوطنية؛ (د) وضع خطة للرصد والتقييم مشفوعة بالتكاليف.

١٠٧ - وبالإضافة إلى ذلك، أكدت الوفود على أنه بالنظر إلى التحرك نحو المواءمة، يتعين على المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية المشاركة بصورة أكبر في عملية وضع وثائق البرامج القطرية والموافقة عليها، واقترحت استخدام خطط عمل مشتركة والبناء على الدروس والخبرات المستفادة من البلدان التي طُبق فيها ''توحيد الأداء''. وفيما يتعلق بالمساءلة بشأن وثائق البرامج القطرية، أكد المجلس على أهمية إنشاء تسلسل مساءلة واضح (من الإدارة العليا إلى موظفي البرامج)، واستخدام هذا التسلسل في تقييمات الأداء. وركز أعضاء المجلس على أهمية مواءمة وثائق البرامج القطرية مع الخطط الاستراتيجية للمنظمات، ومع الأولويات الوطنية ومبادئ الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات.

١٠٨ - وأكدت نائبة المدير التنفيذي (البرنامج) لصندوق الأمم المتحدة للسكان لأعضاء المجلس أن الصندوق سيعمل عن كثب معهم لتهذيب عملية مواءمة البرامج القطرية والموافقة عليها. ولاحظت أن المنظمات قد آثرت أن تنتظر نتيجة وتطور تطبيق إجراءات التشغيل الموحدة على المستوى القطري قبل اقتراح إجراء تعديلات أعمق في شكل وثائق البرامج القطرية. وفيما يتعلق بالشفافية، أكدت على أن تقديم التوجيه من جانب المجلس ومشاركته

في إعداد وثائق البرامج القطرية والموافقة عليها ينعكس على نحو تام في التقرير، ويُدرَج في البرامج الإقليمية والقطرية. وأكدت لأعضاء المجلس أن الصندوق يبذل قصارى جهده لكفالة مواءمة وثائق البرامج القطرية على النحو التام مع الخطة الاستراتيجية الجديدة للصندوق للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ ومع الميزانية المتكاملة. وأكدت على التحديات الحقيقية التي يمثلها تحقيق الاتساق بالنسبة لمنظمات الأمم المتحدة، وكررت التأكيد على التزام الصندوق بالعمل مع شركاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على تعزيز جهود المواءمة.

١٠٩ - وعملا بالقرار ٣٦/٢٠٠٦، وافق المجلس التنفيذي، على أساس عدم الاعتراض ودون عرض أو مناقشة، على البرنامجين القطريين التاليين اللذين سبقت مناقشتهما في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣، وهما: ناميبيا من منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ والمكسيك من منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

١١٠ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٧/٢٠١٤ المعنون ''إجراء تعديلات على الإجراءات المتعلقة بدراسة وثائق البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واعتمادها''.

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

بيان المدير التنفيذي

١١١ - ضمَّن المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع خطابه الختامي أمام المجلس تأملات بشأن الرحلة التي قطعها المكتب خلال ولايته كمدير تنفيذي. ووجه الشكر لأعضاء المجلس لملاحظتهم إمكانات المكتب واتخاذهم قرارات رئيسية وتقديمهم التوجيه والدعم الثابت مما أتاح للمنظمة تصريف شؤونها وتحقيق النجاح.

١١٢ - وأضاف قائلا إنه عندما تولى المدير التنفيذي مهام منصبه، كان مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع يواجه تحديات خطيرة تتعلق بالإدارة المالية، والروح المعنوية السيئة للموظفين وضعف المصداقية. غير أن المكتب أثبت بمرور الوقت صلاحية نموذج تسييره للأعمال وأصبح نموذجا لإصلاح الأمم المتحدة، بفضل الكفاءة والشفافية والمصداقية الرفيعة. وأضاف أنه منذ فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، يتلقى المكتب بيانا لمراجعة الحسابات غير مشفوع بتحفظات، وفي عام ٢٠١٢ انتقل بنجاح إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتلقى بيانا ماليا مصدقا عليه غير مشفوع بتحفظات.

١١٣ - وهذه التغيرات وفَّرت لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الأسس لتقديم الخدمات وتحقيق النتائج المرجوة لأشد الفئات احتياجا، وبصفة خاصة من خلال قدرته على العمل في

إطار الحكومة من أجل بناء القدرات الوطنية، وفي البيئات الصعبة في أغلب الأحيان. وأضاف أن المكتب قد استوفى أرفع المعايير الدولية لأفضل الممارسات ومبادئ الاستدامة، بينما ظل يتعامل مع شركاء الأمم المتحدة وملتزما بولايته بموجب الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات. بيد أنه لما كانت التحديات ما زالت قائمة، يظل المكتب ملتزما باليقظة ويمارس، بوصفه كيانا ذاتي التمويل، الحصافة المالية مدعوما بهيكل حوكمة يُركز على المساءلة. وقد ترسخت علاقة المجلس بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عبر السنين كما يتجلى في التشريعات الرئيسية وقرار إدراج اسمه ضمن اسم المجلس ذاته.

١١٤ - وأشار إلى أن مستويات الروح المعنوية لموظفي مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من أعلى مستويات الروح المعنوية للموظفين بين جميع منظمات الأمم المتحدة، وهو يُركز على بناء المهارات والحفز عن طريق الاستثمار في التدريب وتنمية القدرات والتعلم مع ترشيد عمليات الاستقدام. وأضاف إن الشفافية شاغل أول، وأن المكتب هو أول منظمة تابعة للأمم المتحدة تنضم إلى المبادرة الدولية لشفافية المعونة، مما يجعله أكثر اجتذابا للأعمال مع العالم الخارجي. وفيما يتعلق بإصلاح الأمم المتحدة، قال إن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع كان يود أن يلمس إحراز تقدم أكبر. وفي الختام، تطرق إلى أداء المكتب في عام ٢٠١٣ وتنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

١١٥ - وأثنى أعضاء المجلس على المدير التنفيذي لدوره القيادي في إنشاء فريق فني يستعيد المصداقية المالية للمكتب وتحقيق نجاحه عموما. ووجهوا الاهتمام إلى نموذج المكتب الناجح في تسيير الأعمال، الذي يُركز على الكفاءة والفعالية والشفافية والمساءلة والذي يُعد نموذجا يُحتذى لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها. وأشاروا إلى جهود المكتب وإنجازاته في وضع المعايير الإرشادية لعمله وفقا للمعايير الدولية، ودعم ”توحيد الأداء“ والعمل على تحقيق ممارسات ممتازة للشراء والإدارة البيئية، ورفع الروح المعنوية للموظفين إلى مستويات سامقة وإقامة شراكات دائمة مع الكيانات القائمة داخل الأمم المتحدة وخارجها.

١١٦ - وأعرب المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، في رده، عن الثقة في مستقبل المكتب، وحث أعضاء المجلس على مواصلة تقديم التوجيه والدعم للمسيرة الإيجابية للمنظمة ومن أجل الاضطلاع بولايتها الفريدة بنجاح.

١١٧ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٦/٢٠١٤ المعنون: ”الإعراب عن التقدير للسيد إيان ماتسون، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٤“.

الجزء المشترك

عاشرا - توصيات مجلس مراجعي الحسابات

١١٨- قدم مدير مكتب الشؤون الإدارية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير البرنامج عن حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لعام ٢٠١٢ (DP/2014/7 والمرفقات). وقدم نائب المدير التنفيذي (الشؤون الإدارية) لصندوق الأمم المتحدة للسكان تقرير الصندوق بشأن متابعة تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لعام ٢٠١٢: حالة التنفيذ (DP/FPA/2014/1، والمرفق). وقدم نائب المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تقرير المكتب عن حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لعام ٢٠١٢ (DP/OPS/2014/1).

١١٩ - ورحب أعضاء المجلس بآراء مراجعة الحسابات غير المشفوعة بتحفظات بشأن المنظمات الثلاث، وبالتقدم الذي أحرزه كل منها في تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات. وأثنوا على كل منظمة لنجاحها في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، واعترفوا بالتحديات الهائلة التي تواجهها هذه المنظمات، فضلا عن مزايا تحسين الإدارة المالية والرقابة والشفافية. وقالوا إن المجلس يتطلع إلى العمل مع المنظمات من أجل مواجهة هذه التحديات.

١٢٠ - ورحبت الوفود باستحداث ميزانيات متكاملة، وأيدت طلب اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إدراج معلومات عن الموارد البشرية، ولا سيما عن أثر المناصب التي تُموَّل من مصادر متعددة، ومظروف الموارد، والشؤون المالية والمشتريات، في الدورة العادية الثانية عام ٢٠١٤. وحثت الوفود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على أن يواصلا تعزيز الضوابط الداخلية وتحسين مراقبة المكاتب القطرية ورصدها، بما في ذلك تنفيذ التوصيات المتبقية لمجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة في الوقت المناسب، وأن يواصلا كفالة الامتثال للسياسات والإجراءات المتعلقة بالمشتريات، وتتبع المخزون، والتسويات المصرفية.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٢١ - رحب أعضاء المجلس بتلقي المنظمة لرأي مراجعة الحسابات غير المشفوع بتحفظات لعام ٢٠١٢، لفترة السنتين الثالثة على التوالي، بما في ذلك خلال عامها الأول لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأعربوا عن تقديرهم لجهود البرنامج الإنمائي لمواصلة الاضطلاع بمهامه المتعلقة بمراجعة الحسابات، على الرغم من انخفاض الموارد، وحثوا البرنامج

الإنمائي على مواصلة توفير الموارد اللازمة، مشيرين إلى البيئة التي تُعاني قيودا في الموارد. وأعربوا عن سرورهم لملاحظة التقدم الذي أحرزه البرنامج الإنمائي في معالجة أولوياته العليا التسع ذات الصلة بمراجعة الحسابات، ورحبوا بالجهود المبذولة لتحسين تصميم البرامج والمشاريع ورصدها وتقييمها وإدارة المشتريات والأصول.

١٢٢ - وإذ أشار المجلس إلى الزيادة المُقدَّرة في الالتزامات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، رحب بخطة تمويل البرنامج الإنمائي التي ستساعد على تحقيق التوازن في التمويل لكل من البرنامج والالتزامات من أجل تحقيق الاستدامة المالية الطويلة الأجل للمنظمة. وشجع أعضاء المجلس البرنامج الإنمائي على اتخاذ الخطوات اللازمة لمواصلة تخفيض عدد التوصيات المتبقية المتعلقة بمراجعة الحسابات، لا سيما فيما يتعلق بعمليات التسوية المصرفية. وأضافوا أنه لا يزال هناك بعض القلق بشأن إدارة المخاطر ذات الصلة بالمشتريات، ولا سيما بشأن خفض المزاعم المتعلقة بالغش. وقالوا إن هناك اهتماما بتنفيذ العطاءات الالكترونية كأداة للنهوض بالشفافية وتعزيز سجلات الوثائق.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

١٢٣ - أثنى أعضاء المجلس على صندوق الأمم المتحدة للسكان لعدم وجود أي تحفظات في رأي مراجعي الحسابات على الحسابات المتعلقة به لعام ٢٠١٢، وأعربوا عن ارتياحهم لملاحظة التقدم المحرز في زيادة عدد التوصيات التي يجري تنفيذها، والانخفاض العام في عدد التوصيات المقدمة. وأعربوا عن سرورهم لبلوغ شُعبة خدمات الرقابة التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان مستوى العمل بكامل طاقتها، وحثوا الصندوق على تعزيز تلك القدرة حتى يمكنه القيام بمهمته لمراجعة الحسابات بصورة فعالة.

١٢٤ - وأثنت الوفود على صندوق الأمم المتحدة للسكان لنجاحه في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ٢٠١٢ وشجعت الصندوق على مواجهة التحديات المتبقية حتى يتسنى له الاستفادة على نحو كامل من الفرص المتاحة عن طريق تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بما في ذلك تحسين نُظم الرقابة الداخلية، وتعزيز عملية اتخاذ القرار، والاضطلاع بعمليات مالية أكثر كفاءة.

١٢٥ - وأشارت بعض الوفود إلى أهمية الإدارة السليمة للالتزامات فأعربت عن القلق إزاء الالتزامات غير الممولة المتعلقة باستحقاقات الموظفين، مع الاعتراف في الوقت ذاته باعتزام الصندوق التمويل الكامل لهذه الالتزامات بحلول عام ٢٠١٧. وأضافت أن المجلس سيرصد نتائج خطة الصندوق لمواجهة الثغرة القائمة في التمويل، ويتطلع إلى نتائج الفحص السنوي لآلية التمويل.

١٢٦ - وشدد أعضاء المجلس على أهمية كفاءة ومواءمة العمليات التجارية داخل منظومة الأمم المتحدة، وقالوا إنهم يتطلعون إلى رؤية نتائج تنفيذ النهج المنسق للتحويلات النقدية في البلدان الرائدة الاثني عشر، وبخاصة ما إذا كان ذلك النهج قد حقق أهدافه المرجوة وأفضى إلى تقييم أكثر فعالية للشركاء المنفذين وتعاون أكثر فعالية معهم. وحثوا البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على الاشتراك بصورة كاملة في عملية استعراض النهج المنسق للتحويلات النقدية.

١٢٧ - وقال نائب المدير وكبير الموظفين الماليين لمكتب الشؤون الإدارية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في رده، أن الالتزامات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة غير الممول تتصل بفترات سابقة. وأشار إلى أن البرنامج الإنمائي قد وافق على خطة تمويل مدتها ١٥ عاما، ولكنه سيُجري دراسة مستقلة للالتزامات لتحديد ما ينبغي أن تكون عليه فترة التمويل. وأضاف أن البرنامج الإنمائي سيتقاسم نتائج تلك الدراسة مع سائر منظمات الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بالتنفيذ على الصعيد الوطني، وهي الطريقة التي يتبعها البرنامج الإنمائي، قال إن تأخير الإبلاغ يرجع إلى آراء مراجعة الحسابات المشفوعة بتحفظات المتعلقة ببعض الشركاء، مما يُشكل نسبة قدرها ١ في المائة تقريبا من آراء مراجعة الحسابات المتعلقة بالتنفيذ على الصعيد الوطني. وعلى ذلك، فإن البرنامج الإنمائي ملتزم بتخفيض عدد آراء مراجعة الحسابات المشفوعة بتحفظات إلى صفر. وأكد للمجلس أن البرنامج الإنمائي يتخذ كل التدابير لتناول التوصيات الخمس المتبقية المتعلقة بمراجعة الحسابات.

١٢٨ - وأكدت نائبة المدير التنفيذي (الشؤون الإدارية) لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن الصندوق سيُنجز بحلول نهاية عام ٢٠١٤ تسعا من الإحدى عشرة توصية المتبقية لمراجعة الحسابات. وأكدت لأعضاء المجلس أن صندوق الأمم المتحدة للسكان ملتزم بتسوية القضايا المتصلة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة والنهج المنسق للتحويلات النقدية. وفي الختام، أشارت إلى أن الصندوق، بفضل منحة حصل عليها مؤخرا، سيقوم بتجديد كامل نظامه لإدارة المخزون مستخدما أحدث التكنولوجيات المتاحة.

١٢٩ - وتناول نائب المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ثلاث قضايا. ففيما يتعلق بالتزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة والتزامات نهاية الخدمة، أوضح أن المكتب ممول تمويلا كاملا. وفيما يتعلق بالأرصدة المشتركة بين الصناديق أشار إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع قد قاما بتسوية هذه القضية منذ ست سنوات؛ وما تبقى القيام به هو إيجاد طريقة لتسوية الرصيد القديم. وأضاف أن المنظمتين قد اتفقتا في منتصف عام ٢٠١٣ على الاستعانة بفريق خارجي مستقل للانتهاء من هذه المسألة قبل وضع البيانات المالية لعام ٢٠١٣ في صيغتها النهائية. ومن المتوقع أن يُصدر الفريق حكمه النهائي بنهاية شباط/فبراير ٢٠١٤. وفيما يتعلق بمكافحة الغش، سلط الضوء

على التقييم الإيجابي لمجلس مراجعي الحسابات لسياسات مكافحة الغش التي ينتهجها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع باعتبارها من أفضل ممارسات الأمم المتحدة، فأوضح أن مجلس مراجعي الحسابات يشغله فعليا المستوى المنخفض جدا للغش المؤكد ويطلب من المكتب رصد هذه المسألة بعناية. وفيما يتعلق بإمكانية تقاسم أفضل ممارسات مكافحة الغش مع منظومة الأمم المتحدة، أوضح أن المكتب يستثمر، كجزء من مرفقه المعني بالنمو والابتكار، في إنشاء آليات لمكافحة الغش وفي التدريب وسيقوم بتقاسم ذلك مع شركائه.

١٣٠ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٨/٢٠١٤ المعنون: ”تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لعام ٢٠١٢“.

حادي عشر - الزيارات الميدانية

١٣١ - قدم رئيس فريق الزيارة الميدانية التقرير المتعلق بالزيارة الميدانية للمجلس التنفيذي إلى طاجيكستان (DP-FPA/2014/CRP.1)، وسلط الضوء على الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية.

١٣٢ - واثنى أحد الوفود على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفريق الأمم المتحدة القطري للأعمال التحضيرية الممتازة للزيارة الميدانية وتنسيقها، وعلى الإدراج الممتاز لأعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في خطة التنمية الوطنية. وأضاف إن الوفد يُعرب عن سروره للتنسيق الممتاز مع الشركاء وكذلك مع الشركاء من خارج الأمم المتحدة. وأضاف إن ذلك مشجع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إجراء دراسة لفريق الأمم المتحدة القطري في طاجيكستان من أجل الاستفادة منها بوصفها من أفضل الممارسات.

١٣٣ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير الزيارة الميدانية للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى طاجيكستان، في الفترة من ٢٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

المرفق

تقرير الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي

ألف - معيار الأداء فيما يتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في الخطط الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب خدمات المشاريع واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي (مع التركيز على التجارب القطرية، وخطة العمل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق منظومة الأمم المتحدة)

١ - افتتح رئيس المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة الاجتماع مرحبا بجميع المشاركين في الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لعام ٢٠١٤، بما في ذلك السيد إينياس تشابينغا تشوما، نائب الممثل الخاص للأمين العام لشؤون الإنعاش والحوكمة ومنسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية والمنسق المقيم في ليبريا، وموظفو هيئة الأمم المتحدة للمرأة الذين شاركوا في الاجتماع عبر التحاور بالفيديو.

٢ - وعرضت وكيلة الأمين العام المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة هذا البند من جدول الأعمال مشيرة إلى أنه من غير الممكن النجاح في أي مسعى يُبذل على نطاق المنظومة لتعزيز السلام أو التنمية أو حقوق الإنسان دون النهوض أولا بتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين. وأكدت أن مواءمة الخطط الاستراتيجية مع الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات إنما كان نتيجة للتعاون الوثيق بين الكيانات الستة التي ما زالت تشارك بنشاط في المبادرات المشتركة بين الوكالات على الصعيد العالمي في المقر وعلى صعيد الميدان.

٣ - وبخصوص خطة العمل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق منظومة الأمم المتحدة (خطة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة)، لاحظت المتكلمة وجود بعض الاتجاهات الناشئة المشتركة في مؤشرات الأداء الخمسة عشرة كلها التي يتكون منها إطار المساءلة. وشددت رئيسة الهيئة أيضا على أهمية استفادة المناقشة التي تجري في هذا المحفل

من الخبرات والآراء المستقاة من أرض الميدان، بهدف تسليط الضوء على الخطوات المتخذة في البلدان لتعزيز المساءلة الجماعية عن تحقيق المساواة بين الجنسين.

٤ - وتكلم نائب الممثل الخاص للأمين العام لشؤون الإنعاش والحوكمة ومنسق الأمم المتحدة المقيم للشؤون الإنسانية في ليبريا، من منظور قطري، فأعطى في عرضه لمحة عامة عن الإطار الجنساني الموحد الذي وضعه ونفذه فريق الأمم المتحدة القطري، وهو إطار مساير لبرنامج ''توحيد الأداء''. وشدد المتكلم على أهمية لأن تعمل منظومة الأمم المتحدة ككل في إطار جماعي بهدف تعميم مراعاة المنظور الجنساني. واعتبر أن الجهود التي تُبذل في هذا الصدد يجب أن تأخذ في الاعتبار أن العمليات والهياكل ليست غاية في حد ذاتها، بل هي وسيلة لتحقيق نتائج أفضل لصالح المرأة والفتاة.

٥ - ومن بين النقاط التي أثيرت في البيانات التي أدلى بها أكثر من ٢٠ دولة من الدول الأعضاء ما يلي:

- الاعتراف بأن خطة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تعطي نظرة واضحة عن التقدم المحرز في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في إطار التحليلات التي تتناول الأداء في جميع مجالات العمل المؤسسي.
- فيما يتعلق بتنفيذ التدابير اللازمة لاستيفاء معايير الأداء، توجد الكيانات الستة في وضعية متقدمة جدا. ومع ذلك، لا يزال من المتعين بذل جهود هامة في عدة مجالات، من قبيل التخطيط الاستراتيجي وتخصيص الموارد وتنمية القدرات والثقافة المؤسسية.
- المناداة بإعطاء الأولوية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لأمور من قبيل ما يلي:
  - التشجيع على معالجة المشاكل العالمية بحلول ترتكز على الأسرة؛
  - تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة العنف الجنسي المرتكب على النساء والفتيات؛
  - تحسين الصحة الجنسية والإنجابية للمرأة؛
  - تعزيز القوانين التي تشجع على المساواة بين الجنسين؛
  - ضمان حصول النساء والفتيات على التعليم الجيد واستفادتهن من مهاراتهن.
- أهمية معايير الأداء في ضوء الاتفاقات التي تبرمها كيانات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالولايات المنوطة بها وبهيئات الإدارة.

- أهمية توزيع العمل بحصافة والقضاء على الازدواجية بين هيئات الأمم المتحدة باعتبار ذلك جزءا من خطة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

- اقتراح أن تقوم كيانات الأمم المتحدة الستة، بالإضافة إلى الوكالات الشقيقة التي تشارك في خطة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بالنظر في إمكانية موافاة مجالسها التنفيذية بشكل منتظم بمعلومات عن التقييمات التي تجريها.

- في إطار العمل على تعزيز الطابع المؤسسي للتدابير المتخذة من خلال خطة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وبرنامج توحيد الأداء، من المهم للغاية أن يكون لأفرقة الأمم المتحدة القطرية نهج متسق تتبعه في مبادراتها المشتركة في مجالات السياسات والبرامج والدعوة.

- دعوة كيانات الأمم المتحدة إلى تطبيق المذكرة التوجيهية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن مؤشر المساواة بين الجنسين، وذلك حتى تبين كيف تفي بالتزاماتها من خلال ممارساتها في مجال الإنفاق.

- ضرورة أن تواصل كيانات الأمم المتحدة الرفع من مستويات المساءلة عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع مجالات العمل.

- دعوة الأمم المتحدة إلى تعزيز الشراكة الرامية إلى تحقيق التغيير الذي يبدل الأحوال، بما يشمل القوالب النمطية الجنسانية والتحديد الصارم لأدوار الرجل والمرأة في المجتمع.

- اقتراح أن يصبح التحقق من حالة المساواة بين الجنسين ممارسة إلزامية لجميع المكاتب القطرية.

- دعوة الدول الأعضاء إلى زيادة التمويل المرصود للوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

- المناداة بتضمين خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ هدف المساواة بين الجنسين باعتباره هدفا قائما بذاته، بالإضافة إلى مراعاة مبدأ المساواة بين الجنسين في أهداف الخطة الأخرى جميعها.

- تقدير الاهتمام الذي تحظى به أوضاع النساء والفتيات في حالات النزاع وما بعد النزاع.

٦ - ونوه رئيس المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بجميع موظفين كيانات الأمم المتحدة الستة الذين يعملون على تطوير وتجريب خطة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وأعرب عن تقديره لهم.

٧ - وطرح مسؤولو كيانات الأمم المتحدة الستة النقاط التالية:

- رغم ما تحقق من تقدم حتى الآن، لا يزال هناك مجال كبير للتحسين. فإذا كانت الجهود المنسقة التي تبذلها كيانات الأمم المتحدة قد آتت نتائج ملحوظة، فإن قلة الموارد من شأنها أن تمنع هيئة الأمم المتحدة للمرأة من إحراز المزيد من الإنجازات. وينبغي ألا تغيب ممارسة الدعوة عن بال الكيانات جميعها باعتبارها عنصرا مهما لتحسين حياة النساء والفتيات والشعوب بأكملها، تحسينا ذا جدوى؛

- ينبغي في أثناء العمل على تعميم مراعاة المنظور الجنساني أن تُراعى الاحتياجات الخاصة للفتيات، بما في ذلك حماية حقوق كل من الفتيان والفتيات. وقد تمت مواءمة خطة العمل الجنسانية الجديدة لليونيسيف، التي لا تزال قيد التطوير، مع الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وستُقدم الصيغة النهائية لخطة العمل الجنسانية إلى دورة حزيران/يونيه ٢٠١٤ للمجلس التنفيذي لليونيسيف؛

- من الضروري مواصلة التركيز على ما لم يُنجز من الأهداف الإنمائية للألفية بخصوص المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، والفقر، لا سيما في ما يتعلق بتعميم الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وحقوق النساء في اختيار ما يردن في هذا الصدد (الأهداف الإنمائية للألفية ٤ و ٥ و ٦)؛

- يعزز اتباع نهج متسق قدرة منظومة الأمم المتحدة على معالجة مسائل متشعبة مع مراعاة الأولويات الوطنية. ويتيح نهج من هذا القبيل زيادة التركيز على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة، بما في ذلك في مجالات وضع السياسات والبرامج وأنشطة الدعوة المشتركة. ينبغي لجميع الكيانات أن تواصل العمل معا لتحقيق أقصى قدر من المزايا النسبية والتغلب على التحديات المشتركة.

باء - اتساق عمل الأمم المتحدة لمكافحة الفقر والضعف وسعيها إلى تحقيق القدرة على التكيف (مع التركيز على توحيد الأداء على الصعيد القطري لضمان الاتساق في عمل الأمم المتحدة)

٨ - رحب رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب خدمات المشاريع بممثلي كيانات الأمم المتحدة الستة والمتكلمين الضيوف القادمين من مكتب أوروغواي القطري. وأشار إلى ما أُعيد تأكيده في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات من أن ''القضاء على الفقر أعظم التحديات وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية''، داعيا الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة إلى ''إيلاء الأمر أقصى درجات الأولوية''.

٩ - وحددت مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ملاحظاتها الاستهلالية سياق الاجتماع، بما في ذلك من خلال التركيز على بعض العناصر التي وردت في ورقة المعلومات الأساسية التي أعدت للدورة. فقد أبرزت أن الفقر والضعف من التحديات المتعددة الأبعاد التي تتسبب فيها أو تسهم فيها مجموعة من العوامل. ولذلك فإنه من الضروري اتباع نهج متكامل على جميع المستويات على صعيد القطاعات والحكومات وكيانات الأمم المتحدة برمتها. ومن المتعين إذن على الأمم المتحدة أن تحشد جميع خبراتها لكي تفيد البلدان بمشورة متكاملة ومتسقة هدفها الإسهام الفعال في الحد من الفقر والضعف وبناء القدرة على التكيف.

١٠ - وانضم إلى المتكلمة الضيف، السيدة دينيس كوك، منسقة الأمم المتحدة المقيمة والممثلة المقيمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أوروغواي، كل من ممثل اليونيسيف والممثل المقيم للبرنامج الإنمائي في أوروغواي. وقدمت المتكلمة، مستعينة بعرض لشريط فيديو قصير، تجربة العمل على زيادة الاتساق في عمل الأمم المتحدة في أوروغواي، وهو بلد مرتفع الدخل (وفقا لمعايير المؤسسات المالية الدولية)، ومن ثم فليس لتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية كبير دور في ما تحقق فيه من تنمية. وأبرزت السيدة كوك مزايا البرمجة المشتركة ودعت كيانات الأمم المتحدة إلى مواصلة العمل من أجل رفع الحواجز القائمة بين الوكالات في هذا الصدد.

١١ - ومن النقاط التي أثارتها الوفود بعد ذلك ما يلي:

- يتطلب الصندوق الموحد المزيد من الدعم من الجهات المانحة في بعض الحالات. وبخصوص المنظور العام الذي يشمل الحد من الفقر وتنسيق الدور الذي تضطلع به

الأمم المتحدة، لا غنى عن شرطين أساسيين في هذا السياق، هما: '١' مواءمة عمل الأمم المتحدة مع الخطط الوطنية للتخفيف من حدة الفقر، وليس العكس. وبعبارة أخرى، ينبغي لأي خطط استراتيجية جديدة تضعها كيانات الأمم المتحدة ألا تستدعي مواءمة البرامج القطرية؛ و '٢' زيادة الوضوح بشأن التدخل اللازم في مجال السياسات فيما يتعلق بالقضاء على الفقر؛

- للتخفيف من حدة الفقر، لا بد من النمو الاقتصادي لأنه يفتح فرص العمل وأبواب الكسب، كما أنه يدر الإيرادات التي يمكن استغلالها في الاستثمار. لا بد أيضا من إتاحة فرص الاستفادة من الخدمات الأساسية؛

- القضاء على الفقر سبيله العمل على مكافحة أسبابه الجذرية؛

- للتخفيف من حدة الفقر ومعالجة أوجه الضعف وبناء القدرة على التكيف لا بد من نهج متكاملة ومتعددة الأبعاد. ومن ثم فأدوات البرمجة المشتركة والنهج المشتركة، من قبيل توحيد الأداء، لها أهميتها ومن اللازم السعي لتحقيق الاتساق في العمل على الوفاء بالالتزامات الحكومية الدولية فيما يتعلق بالفئات المحرومة على جميع المستويات؛

- تجدر الإشارة (كما هو مبين في ورقة المعلومات الأساسية التي أُعدت لهذا الاجتماع) إلى أن التقييم المستقل للدروس المستفادة من توحيد الأداء أثبت أن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أصبحت، بفضل هذا النهج، في وضع أفضل للعمل بما يلزم من الحلول والتدابير المتكاملة في مجال السياسة العامة للتصدي للتحديات المتعددة الأبعاد والمتشابكة التي تعترض التنمية؛

- لإعداد برامج ذات أثر مفيد، لا بد من البحث، بالتعاون مع المكاتب الإحصائية الوطنية، عن حل لغياب بيانات مفصلة عن السكان المحرومين والفئات الضعيفة وفقا لما يرد في إفادات العديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية؛

- ينبغي التركيز على دور التقييمات بهدف الرفع من مستوى تحليل التحديات ومعالجتها؛

- ينبغي تسريع العمل على الصعيدين المؤسسي والقطري في تنفيذ إجراءات التشغيل الموحدة لمبادرات توحيد الأداء التي تشكل الأساس الذي تقوم عليه خطة إصلاح الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات؛ وينبغي أن يكون عام ٢٠١٤ هو عام التنفيذ؛

- من الضروري مواصلة العناية بالنهج المشتركة في إدارة المخاطر ورصدها، لا سيما في الحالات التي تتسم بالضعف والهشاشة؛
- ينبغي لكيانات الأمم المتحدة أن تركز أكثر على النتائج بدلا من التركيز على العملية، وأن تنظر في الإبلاغ المشترك في جلسات مشتركة يعقدها المجلس التنفيذي؛
- ينبغي أن يكون العمل بنهج توحيد الأداء على أساس طوعي؛
- من الضروري تحديد الأولويات وصياغة الإجراءات بمراعاة قلة الموارد المتاحة بهدف زيادة الفعالية في إنفاق الموارد.

١٢ - وطرح ممثلو كيانات الأمم المتحدة الستة النقاط التالية:

- إعادة التأكيد على التزام كيانات الأمم المتحدة الستة ببرنامج توحيد الأداء وإصلاح الأمم المتحدة؛
- دعوة الجهات المانحة إلى تقديم الدعم فيما يتعلق بالصندوق الاستئماني المتعدد المانحين الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي باسم منظومة الأمم المتحدة؛
- من المهم للغاية أن يكون التخطيط مراعيا للاعتبارات الجنسانية؛
- وفقا للخطة الاستراتيجية واستعراض السياسات الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات، تُبذل جهود لتحقيق أقصى ما يمكن من التلاؤم مع الخطط الوطنية. فصندوق الأمم المتحدة للسكان، على سبيل المثال، يحث المكاتب القطرية على استخدام الموارد البرنامجية والتشغيلية والمعارف التقنية الاستخدام الأمثل على الصعيد القطري، بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة برمتها؛
- من الضروري تعزيز التقييم والرصد المشتركين. فاليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان تقوم حاليا بتجريب نهج جديدة في مجال الرصد المشترك على الصعيد القطري؛
- لما كان توحيد الأداء طوعيا، ولما كان استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات قد أقر توحيد الأداء باعتباره نموذجا لتصريف الأعمال، فقد ظهر تحد تجدُ منظومة الأمم المتحدة معه نفسها وهي تعمل بنموذجين لتصريف الأعمال (توحيد الأداء مقابل عدم توحيد الأداء). ومن طرق التغلب على هذا التحدي تجريب مختلف جوانب إجراءات التشغيل الموحدة في البلدان التي لا يُطبق فيها توحيد الأداء.

١٣ - وأشار المدير التنفيذي لليونيسيف، في معرض تلخيصه للمناقشات التي جرت في الاجتماع، إلى أن الفقر متعدد الأبعاد، إذ يمكن النظر إليه من حيث أسبابه أو مظاهره أو آثاره، على سبيل المثال، ومن ثم يتعين إعطاؤه تعريفا لا يقف عند حدود مقاييس الدخل والناتج القومي الإجمالي. واعتبر أن الولايات المختلفة المنوطة بكيانات الأمم المتحدة وما لديها من مهارات تجعل منظومة الأمم المتحدة في موقع جيد للتصدي للتحديات المتعلقة بالقضاء على الفقر من جميع جوانبه.

١٤ - وختم رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب خدمات المشاريع الاجتماع بتوجيه الشكر للوفود وكيانات الأمم المتحدة الستة على مشاركتها الفعالة ومناقشاتها المفيدة.

الجزء الثاني
الدورة السنوية لعام ٢٠١٤

المعقودة في مكتب الأمم المتحدة في جنيف

في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤

أولا - المسائل التنظيمية

١ - عُقدت الدورة السنوية لعام ٢٠١٤ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مكتب الأمم المتحدة في جنيف في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

٢ - وأقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل لدورته السنوية لعام ٢٠١٤ (DP/2014/L.2) واعتمد تقرير الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٤ (DP/2014/9).

٣ - وترد القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في الدورة السنوية لعام ٢٠١٤ في الوثيقة DP/2014/19 وهي متاحة على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي.

٤ - ووافق المجلس التنفيذي في القرار ٢٣/٢٠١٤ على الجدول الزمني التالي للدورة المقبلة للمجلس التنفيذي في عام ٢٠١٤:

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٤: من ٢ إلى ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثانيا - بيان مديرة البرنامج والتقرير السنوي لمديرة البرنامج

٥ - أبرزت مديرة البرنامج في ملاحظاتها الافتتاحية أمام المجلس التنفيذي (متاحة على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي) أهمية عام ٢٠١٤ بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقالت إن المنظمة بصدد تنفيذ الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، في مقرها وشبكة مكاتبها الإقليمية والقطرية، وتجري مواءمة البرامج مع هذه الخطة، وتضطلع المنظمة بعملية تغيير تنظيمي هامة لكفالة ملاءمة البرنامج الإنمائي لأغراض تنفيذ الخطة وتناول التحديات الإنمائية للقرن ٢١.

٦ - وافتتحت ملاحظاتها بعرض بالفيديو للدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى لبنان والأردن وهما يواجهان أزمة اللاجئين من سورية. وقدمت إحاطة لأعضاء المجلس بشأن أعمال البرنامج الإنمائي ذات الصلة بالأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان، وكذلك بشأن جهود الإنعاش المضطلع بها في الفلبين عقب الإعصار. وأبلغت أعضاء المجلس أيضا باستجابة البرنامج الإنمائي للحالة في العراق على ضوء تجدد الصراع وعدم الاستقرار، مؤكدة على أن دور البرنامج الإنمائي هو دعم التعافي من الأزمة وإرساء الأسس لاستقرار وتنمية طويلي الأجل.

٧ - وقالت إنه على الصعيد العالمي، يدعم البرنامج الإنمائي عملية تصميم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ولا يزال يأمل في وضع أهداف للتنمية المستدامة يسهل بيانها وتكون عملية المنحى وقابلة للتحقيق ومحدودة عدداً. ويُشارك البرنامج الإنمائي مشاركة نشطة في الأعمال التحضيرية للمؤتمر المعني بالمناخ الذي سيُعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وفي دعم البلدان والشركاء في اتخاذ خطوات جسورة لوضع استراتيجيات وإجراءات التخفيف والتكيف، ولا سيما من خلال اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

٨ - وأبرزت مديرة البرنامج الأهمية التي يوليها البرنامج الإنمائي في عمله لتعزيز وتعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، على النحو الوارد في الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وقالت إن البرنامج الإنمائي يقوم حاليا بوضع استراتيجية جديدة للمنظمة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهو ملتزم باستضافة ودعم مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٩ - وانتقلت مديرة البرنامج إلى الحديث عن التقرير السنوي بشأن الخطة الاستراتيجية: الأداء والنتائج لعام ٢٠١٣ (DP/2014/11)، فأشارت إلى أن عمل البرنامج الإنمائي في عام ٢٠١٣ جرى في ظل نمو غير متساوق ولا مساواة متزايدة. وإن المنظمة تواصل الدفع قدما بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتعزيز النمو الشامل المراعي لمصلحة الفقراء. وعرض التقرير السنوي أداء البرنامج والنتائج المتحققة في السنة الأخيرة للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، وشمل للمرة الأولى الإبلاغ عن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. وقد وضع التقرير السنوي بما يتوافق مع مجالات العمل الجديدة الثلاثة الواردة في الخطة الاستراتيجية، وهي: (أ) سُبل التنمية المستدامة؛ (ب) تعزيز الحكم الديمقراطي الشامل والفعال؛ (ج) بناء المرونة. وأبرزت مديرة البرنامج النتائج المتحققة في عام ٢٠١٣ في إطار كل من هذه المجالات الثلاثة.

١٠ - وفيما يتعلق بإعادة هيكلة المنظمة، شددت مديرة البرنامج على أن الغرض منها هو كفالة تهيئة البرنامج الإنمائي لتنفيذ خطته الاستراتيجية بنجاح. وقد نفذ البرنامج الإنمائي بالفعل تحولات هامة في المقر صوب مراكز الخدمات الإقليمية، بهدف تعزيز الوجود الإقليمي والدنو من المكاتب القطرية. فأنشأ البرنامج مجموعتين جديدتين هما: مكتب السياسات ودعم البرامج، الذي يجمع بين السياسة والبرنامج في مكتب واحد، ووحدة مستقلة للاستجابة للأزمات. ويتيح التشكيل الجديد عرضا واضحا لكيفية ومكان أداء الخدمات مع الخضوع لمساءلة واضحة؛ وسينجم عن ذلك إتاحة مزيد من الفرص للتوحيد وتقليل الازدواج. وقالت مديرة البرنامج إنه مراعاة لأن التغيير ليس سهلا بالنسبة للموظفين، فقد

صممت الإدارة إعادة الهيكلة بحيث تكفل الإنصاف والشفافية، مع إشراك مجلس الموظفين وإبقاء المجلس التنفيذي على علم على الوجه التام في هذا الشأن.

١١ - وأكدت مديرة البرنامج التزام المنظمة بالشفافية والمساءلة، كما يتجلى في إفصاحها العلني عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات، وحصولها على المرتبة الأولى فيما يتعلق بالشفافية بين المنظمات الإنمائية المتعددة الأطراف في آخر مؤشر لشفافية المعونة.

١٢ - وشددت مديرة البرنامج على أن توافر ثقافة تعاون قوية في كامل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أمر ضروري لكي يكون هذا الجهاز ملائما للوفاء بالغرض منه في عالم ما بعد عام ٢٠١٥. ويتعكس التزام البرنامج الإنمائي بهذه الثقافة بشكل واضح في خطته الاستراتيجية الجديدة. وأشارت إلى جوانب التقدم الملحوظة المتحققة في مجال الإصلاح، مثل إنشاء إطار رصد وتقييم ”توحيد الأداء“، ومجموعة من الشروط الدنيا للبلدان التي ترغب في اعتماد نهج ”توحيد الأداء“، وتنفيذ تقاسم تكاليف نظام المنسقين المقيمين على نطاق المنظومة من جانب أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، الذي بدأ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

١٣ - وفي معرض الإشارة إلى تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة في عام ٢٠١٣ (DP/2014/11/Add.1 و Add.2)، شددت مديرة البرنامج على أن وحدة التفتيش المشتركة أكدت من جديد أن ثمة عملية اختيار وتعيين جريئة ودقيقة يجري القيام بها فيما يتعلق بالمنسقين المقيمين، وشجعت منظمات الأمم المتحدة على إعداد شريحة متنوعة من أصحاب أرفع المواهب المتاحين لديها لإلحاقهم بوظائف المنسقين المقيمين.

١٤ - وأثنت الوفود جميعا على مديرة البرنامج لقيادتها وعلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لما حققه من نتائج في عام ٢٠١٣ في مجالات عمله الثلاثة. وقالت الوفود إنها تعتبر التقرير السنوي مفيد وأن نهجه ابتكاري، وأعربت عن تقديرها لاستخدام ”بطاقة الأداء“ والربط بين الخطتين الاستراتيجيتين السابقة والحالية. ورحبت الوفود بما أولاه التقرير السنوي من اهتمام للجوانب الجنسانية، والتقدم المحرز في إقامة حكم ديمقراطي شامل وفعال، وبناء المرونة في الدول الهشة، وأثنت على البرنامج الإنمائي لأعماله في مجال الحد من أخطار الكوارث. وأعربت عن تقديرها لتقارير البرنامج الإنمائي بشأن أنشطته العالمية الواسعة النطاق وبشأن إسهامه في النتائج التي حققها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، وتنفيذ الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات. غير أن بعض أعضاء المجلس ألقوا الضوء على صعوبة تحديد الإسهام الفعلي للمنظمة في بعض مجالات السياسة والميزانية. وأعربوا عن رغبتهم في معرفة المزيد عن التحديات التي يواجهها البرنامج الإنمائي والدروس المستفادة، والكيفية التي

ستواجه بها المنظمة تلك التحديات في البرامج المقبلة. واعترفوا بجهود البرنامج الإنمائي المبذولة لبناء وتحسين قدراته على الرصد والإبلاغ، وحثوه على الاستفادة من نتائج التقييمات الأخيرة.

١٥ - وذكرت الوفود أن رؤية المنظمة وعملها في مجالاتها الرئيسية الثلاثة لا غنى عنهما في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وشجعت الوفود البرنامج الإنمائي على العمل على نحو وثيق مع الدول الأعضاء والشركاء الآخرين من أجل جعل خطة التنمية الجديدة مختصرة وتحويلية، وترتكز على مبادئ التعاون الإنمائي الفعال، وتتسم بالمرونة للتكيف مع السياقات الوطنية والمحلية. وشجعت الوفود البرنامج الإنمائي كذلك على الاستفادة من تجربته في الوقوف على آراء المواطنين من خلال الدراسات الاستقصائية المعنونة ''عالمي'' وإدراجها في المناقشات الإنمائية العالمية.

١٦ - وفي معرض الإشارة إلى التقدم المحرز على ضوء الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، أكدت الوفود على أن تعزيز التنسيق والتعاون شرط مسبق أساسي للأداء الفعال للبرنامج الإنمائي والأمم المتحدة. وأعربت عن دعمها القوي لعملية الاستعراض الهيكلي، التي تعتبرها خطوة ضرورية من أجل جعل البرنامج الإنمائي رائدا أقوى وأكثر فعالية ومستمرا على جبهة التنمية. بيد أنه بالنظر إلى الآثار المتعلقة بالموظفين، حثت الوفود البرنامج الإنمائي على إبقاء الموظفين على علم في الوقت المناسب، وشجعت البرنامج الإنمائي على مواصلة إشراك المجلس وإبقائه على علم خلال هذه العملية.

١٧ - وتكلم أحد الوفود باسم عدد من البلدان فأكد على أهمية أن يتخذ البرنامج الإنمائي من الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات أساسا لعمله، مما ينيط بالبرنامج الإنمائي ولاية صريحة لإيلاء الأولوية للقضاء على الفقر بوصف ذلك هدفا رئيسيا له. وينبغي كذلك أن يعمل البرنامج الإنمائي على كفالة أن يكون التركيز على الفقر في صميم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وكررت الوفود القول بأنه ينبغي لأنشطة البرنامج الإنمائي أن تستند إلى الطلب وأن يتم تكييفها مع الظروف المحلية.

١٨ - وشجعت مجموعة البلدان ذاتها البرنامج الإنمائي على إيلاء أولوية عالية لتعزيز وتنفيذ التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتسهيل نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، حيث يتميز الغرض من هذا التعاون عن الغرض من التعاون التقليدي بين بلدان الشمال والجنوب ويكون مكملا له. وأعربت هذه البلدان عن حرصها على أن تُعمم منظمات الأمم المتحدة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في عملها الإنمائي. ودعت البرنامج الإنمائي إلى زيادة دعمه البشري والمالي لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب حتى يمكن تنفيذ ولايته على نحو فعال.

١٩ - وشددت مجموعة وفود أخرى على أهمية الاحتفاظ بوجود عالمي للمنظمة في البلدان النامية، وأبرزت الحاجة المستمرة لوجود البرنامج الإنمائي في البلدان المتوسطة الدخل وفي الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل. وواصلت عدة وفود إثارة القلق بشأن انخفاض قاعدة الموارد العادية (الأساسية)، إذ أن هذه القاعدة ذات أهمية حاسمة بشكل خاص لأقل البلدان نموا والدول الجُزرية الصغيرة النامية، وحثت الدول الأعضاء على رفع مستوى مساهماتها. وأشار عدد من البلدان إلى المشهد الإنمائي الدولي الجديد الآخذ في الظهور بسرعة فشددت على الحاجة إلى أن يُنوِّع البرنامج الإنمائي من قاعدة تمويله.

٢٠ - وطلبت مجموعة من أعضاء المجلس التنفيذي أن يُعيد المجلس النظر في ممارسة عقد دورته السنوية في جنيف كل عامين، إذ أن انتقال الوفود من نيويورك إلى جنيف ينطوي على تكاليف لا داعي لها وليس له قيمة جوهرية مُضافة ويتعارض مع ممارسة سائر منظمات الأمم المتحدة التي تعقد جميع دوراتها السنوية في نيويورك.

٢١ - وردا على ذلك، أكدت مديرة البرنامج للوفود أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيعمل على تحسين تقارير أدائه، وسيستفيد من تجربة بطاقة الأداء. وأشارت إلى أن البرنامج الإنمائي سيجعل دائما من القضاء على الفقر أولويته العليا وأنه يعمل بتعاون وثيق مع الدول الأعضاء على كفالة أن يحتل هذا الهدف مكانة بارزة في إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأضافت أن البرنامج الإنمائي يأخذ مسألة التعاون فيما بين بلدان الجنوب مأخذ الجد، وأنه ملتزم، وفقا للمقرر ١/١٨ للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بتقديم الدعم لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٢٢ - وأشارت مديرة البرنامج إلى أن البرنامج الإنمائي يتصدر دعم البلدان من أجل الإسراع بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسيستفيد من الدروس المكتسبة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. أما فيما يتعلق ببواعث القلق بشأن الموارد الأساسية فقد أكدت على ضرورة مواصلة النقاش بشأن الكتلة الحرجة والتمويل المنظم. وإدراكا منها لطلب الوفود تعزيز نظام المنسقين المقيمين، أبلغت تلك الوفود أن البرنامج الإنمائي يُعيِّن مدير مركز تقييم المنسقين المقيمين عبر قنوات التعيين الرسمية. وأكدت أنه في حين تُمثل سمة القيادة إحدى القدرات الهامة الواجب توافرها في المنسق المقيم، فإنه لا بد أن يولي البرنامج الإنمائي أهمية أكبر للحنكة في مجال التنمية. ووجهت الشكر للوفود على دعمها القوي للاستعراض الهيكلي للبرنامج الإنمائي، بما في ذلك الجهود المبذولة للدنو من المستويين الإقليمي والقطري، وأكدت لها أن الإدارة تُبقي الموظفين بصفة منتظمة على علم بالتقدم المحرز. وأكدت لأعضاء المجلس أنه، وفقا للقرار ٢٨/٢٠١٣ بشأن الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، سيواصل

البرنامج الإنمائي الاحتفاظ بوجود مادي في البلدان المتوسطة الدخل والشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل على أساس ترتيبات تمويل مناسبة.

٢٣ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢٠١٤/١٠ بشأن تقرير مديرة البرنامج عن الخطة الاستراتيجية: الأداء والنتائج لعام ٢٠١٣.

٢٤ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن تقرير وحدة التفتيش المشتركة في عام ٢٠١٣ (DP/2014/11/Add.1) والمرفق الإحصائي (DP/2014/11/Add.2).

ثالثا - الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧

٢٥ - أبلغت مديرة البرنامج المجلس، كجزء من بيانها الافتتاحي، أن البرنامج الإنمائي يُتابع التنفيذ الدقيق لخطته الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وكجزء من سعيه لزيادة فعالية البرامج، يقوم البرنامج الإنمائي بمواءمة جميع برامجه في أنحاء العالم مع رؤية الخطة الاستراتيجية الجديدة ومبادئها وبارامتراتها وطموحاتها المتعلقة بالأداء. وقالت إن الهدف من هذه المواءمة ليس فقط تحقيق برمجة مركزة الاهتمام وعالية الجودة تحقق نتائج أفضل بطريقة فعالة من حيث التكلفة، ولكنها تهدف أيضا إلى إضفاء الطابع المؤسسي على نهج منتظم لتنفيذ الخطط الاستراتيجية في المستقبل.

٢٦ - وأضافت إن البرنامج الإنمائي قد قطع شوطا هاما في مواءمة برامجه العالمية والإقليمية، في حين تُركز مواءمته على الصعيد القطري على احترام الأولويات الوطنية والتزاماته القائمة. وإن استثمارات البرنامج الإنمائي وجهوده على المستوى القطري - بما في ذلك إصدار التوجيهات التقنية بشأن المواءمة، وإتمام الدراسات الاستقصائية للتقييم الذاتي، ووضع مجموعة لأدوات المواءمة - تُبشر بمشاركة رفيعة النوعية من جانب البرنامج الإنمائي في تخطيط البرامج القطرية وفي عملية وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢٧ - وقالت مديرة البرنامج إن الأداة الرئيسية لقياس أداء البرنامج الإنمائي وفقا للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ هي الإطار المتكامل للنتائج والموارد، وإن البرنامج الإنمائي يقوم حاليا بملء هذا الإطار بخطوط الأساس والمراحل السنوية والأهداف التي تتحقق خلال سنوات متعددة. وقالت إن هذا هو أول إطار متكامل يُبيِّن الصلة بين نتائج التنمية والنتائج الإدارية والصلة بين الموارد والنتائج. وبذلك فهو يدل على تصميم المنظمة على أن تُصبح أكثر تركيزا وتوجها نحو تحقيق النتائج وأكثر فعالية وكفاءة مع تحقيق رصد أفضل ومساءلة أكبر.

٢٨ - وأشارت مديرة البرنامج إلى أن البرنامج الإنمائي سيواصل تحسين الإطار المتكامل، فوجهت الشكر إلى أعضاء المجلس وإلى فريق استعراض الأقران الخارجي لمشاركتهم البنَّاءة المستمرة. وأضافت أن البرنامج الإنمائي سيواصل ترشيد الإطار وملأه اعتمادا على المشاركة والقدرات الإحصائية الوطنية، مع العمل في الوقت ذاته على تحسين قدراته على جمع البيانات والرصد القائم على الأدلة. وتابعت قائلة إنها ستتقاسم نتائج هذه الجهود التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي مع المجلس في أول تقرير عن نتائج الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، في الدورة السنوية لعام ٢٠١٥.

٢٩ - وأعرب أعضاء المجلس عن سرورهم للمشاورات الوثيقة التي نظمها البرنامج الإنمائي معهم بصدد وضع الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ والإطار المتكامل للنتائج والموارد، الذي يعتبرونه تحسنا ملحوظا بالمقارنة بمشروع الإطار السابق ومعلما على طريق التحول في المنظمة. وطلبوا إلى البرنامج الإنمائي الانتهاء من الإطار المتكامل لعرضه بشكل غير رسمي في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٥، مع تقديم ما يستجد من معلومات بشأن المواءمة بين التقارير القطرية المتعلقة بالنتائج، ويعقب ذلك مزيد من التهذيب لخطوط الأساس والأهداف بصورة محدودة مع تقدم التنفيذ.

٣٠ - وعموما، أعربت الوفود عن تقديرها للتركيز على الإدارة القائمة على النتائج والبرمجة القائمة على الأدلة في الخطة الاستراتيجية والإطار المتكامل، واعترفت على وجه الخصوص بالصلات بين النتائج المتحققة على الصعيدين العالمي والقطري، وإنتاج مؤشرات عالمية والجهود التي يبذلها البرنامج الإنمائي في مجال جمع وتحليل البيانات، مما سيُحسِّن بدرجة كبيرة من المساءلة عن النتائج وعملية اتخاذ القرار الداخلية. ودعت البرنامج الإنمائي إلى زيادة الاستثمار في تهذيب المؤشرات وتحديدها كميا وفي بناء قدرات الرصد والإبلاغ، وبخاصة على مستوى المكاتب القطرية. ورحبت باستخدام مؤشرات مصنفة على أساس نوع الجنس، وقالت إنها ستمهد الطريق لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي كيما يستخدم البيانات المصنفة على أساس نوع الجنس ويُسهم في فهم أفضل لأثر العمل المضطلع به من أجل المرأة. واقترحت الوفود إدخال تحسينات على الإطار التكميلي بما في ذلك تخفيض المؤشرات إلى عدد يمكن إدارته وتعزيز أساليب رصد النتائج الجنسانية. وشجعت البرنامج الإنمائي أيضا على تحديث نظرية وثائق التغيير على النحو المناسب.

٣١ - وشددت مجموعة من الوفود على أنه ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يولي أولوية لمسألة القضاء على الفقر في برامجه. وفي حين أشارت إلى أن الخطة الاستراتيجية والإطار المتكامل هما وثيقتان متطورتان أكدت على أهمية استخدام المؤشرات والنتائج المتفق عليها دوليا تمشيا

مع أهداف وغايات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ المقبلة بالقدر الممكن، والتشاور مع البلدان المستفيدة من البرامج لدى تقييم الأداء.

٣٢ - وردا على ذلك، أبرزت مديرة البرنامج الجهد الملموس المضطلع به من جانب البرنامج الإنمائي في وضع إطار النتائج والموارد وما يرتبط بذلك من تحليل للبيانات. وأفادت أن البرنامج الإنمائي حريص على تثبيت العملية المحيطة بوضع الإطار المتكامل في أقرب وقت ممكن والانتهاء منه في وقت مناسب لانعقاد الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٥. بيد أنها لاحظت أن البرنامج سيواصل الملء بالبيانات وتهذيبها مع مرور الوقت. وأكدت للوفود أن مؤشرات البرنامج الإنمائي تعكس المعايير الدولية وأن مقاييسه للتقدم تستند إلى المعلومات الإحصائية المتاحة على المستوى الوطني. وأشارت إلى أن البرنامج الإنمائي سيواصل العمل على مواءمة التقارير المتعلقة بالنتائج مع سائر منظمات الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بتحسين جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالتنمية، أشارت إلى تعاون البرنامج الإنمائي مع المستشار الخاص للأمين العام المعني بالتخطيط الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة بشأن الكيفية التي يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة أن تدعم ''ثورة البيانات'' المرتبطة بخطة التنمية الجديدة. وأكدت لأعضاء الصندوق، في الختام، أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقدم الدعم الكامل لمجموعة البلدان السبعة الهشة فضلا عن خطة ''الاتفاق الجديد'' لتحقيق المرونة وبناء السلام.

٣٣ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ١١/٢٠١٤ بشأن الإطار المتكامل للنتائج والموارد للخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

رابعا - تقرير التنمية البشرية

٣٤ - عملا بقرار الجمعية العامة ٢٦٤/٥٧، قدَّم مدير مكتب تقرير التنمية البشرية آخر المستجدات بشأن المشاورات المتعلقة بتقرير التنمية البشرية.

٣٥ - وأعرب أعضاء المجلس عن سرورهم لاختيار موضوعي هشاشة الأوضاع والمرونة كموضوعين لعام ٢٠١٤ وطلبوا توضيحات بشأن كيفية اختيارهما. وأبدى وفدان انشغالهما بشأن المنهجية المستخدمة في حساب مؤشر التنمية البشرية ونصحا بأن يتشاور البرنامج الإنمائي مع الدول الأعضاء قبل نشر التغييرات المنهجية. وحثَّا البرنامج الإنمائي على احترام النُظم السياسية الوطنية عند تحديث الإحصاءات، وأن يعود إلى الإحصاءات الوطنية حينما تلتزم المؤسسات الإحصائية الوطنية بالمبادئ وأفضل الممارسات التي يعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأن من الأهمية البالغة أيضا أن يأخذ البرنامج الإنمائي في اعتباره

تجارب البلدان النامية وأن يبنى عليها. وعموما، أكدت الوفود على أهمية الشفافية والتساوق في اتباع المنهجية واختيار البيانات. والتمست الوفود أيضا الوضوح بشأن الكيفية التي توضع بها مؤشرات التنمية البشرية ومدى اختلافها عن مؤشرات النمو الأخرى. وأشار أحد الوفود إلى الصعوبات التي تواجه أقل البلدان نموا فطلب وضع توصيات ملموسة بشأن الكيفية التي يمكن بها لهذه البلدان تحقيق مستويات أعلى من التنمية.

٣٦ - وردا على ذلك، أوضح مدير مكتب تقرير التنمية البشرية أن المكتب لا يجمع بيانات ولا مؤشرات من المؤسسات الوطنية ولكن من المؤسسات الدولية المكلَّفة بذلك في مجال معين. وأشار إلى أنه على الرغم من أن مؤشرات التنمية البشرية تُستمد من البيانات الرسمية، فهي غالبا ما تُستكمل بإحصاءات أخرى. وأوضح أن تقرير عام ٢٠١٣ يتضمن مؤشرات التنمية البشرية ومؤشرات الناتج المحلي الإجمالي على السواء. وفيما يتعلق بمسألة المجتمعات الشاملة، فنظرا لأن البيانات الأخيرة قد أظهرت أن المجتمعات المتماسكة أفضل أداءً من المجتمعات غير المتماسكة، يسعى التقرير إلى توضيح الشروط التي تجعل مجتمعا ما شاملا ومتجاوبا. وبالمثل، تُركز العملية التحليلية للتقرير على العوامل التي تجعل بعض البلدان، مثل أقل البلدان نموا، أكثر ضعفا وأقل قدرة على تحقيق مستويات أعلى من التنمية. وأشار في الختام إلى أن مواضيع التقرير يتم اختيارها بعد حوار ونقاش داخليين.

٣٧ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير الشفوي بشأن التشاور بخصوص تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٥، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٦٤/٥٧.

خامسا - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

٣٨ - قدمت المديرة المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي البند، وقدم الأمين التنفيذي المؤقت لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية عرضا عاما لأنشطة الصندوق في عام ٢٠١٣. وقدم مدير المجال البرنامجي لتمويل التنمية المحلية بصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية التقرير المتعلق بالنتائج التي حققها الصندوق في عام ٢٠١٣ (DP/2014/12)، بما في ذلك الإطار المتكامل للنتائج والموارد للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ ومذكرته المنهجية.

٣٩ - وأثنى أعضاء المجلس على صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية لما حققه من نتائج ملموسة في أقل البلدان نموا. وأعربوا عن تقديرهم لعمله في إيجاد حلول تمويلية وبرنامجية مبتكرة في أماكن غالبا ما تغفلها المؤسسات الإنمائية الأخرى، وبخاصة استثماراته في التمويل الشامل وتمويل التنمية المحلية. وأبرزوا دوره الحاسم كجهة حاضنة، وكمستثمر

مبكر ووسيط، يستخدم الولاية الاستثمارية المرنة المنوطة به لتكوين شراكات استثمارية وخلق فرص استثمارية يمكن للحكومات أو المؤسسات الأخرى، بدورها، التوسع فيها. وأضافوا أن هذه الجهود تساعد على تعزيز ملكية ومساءلة الحكومات المحلية والنهوض بأداء الخدمات العامة، وتحسين سُبل كسب الرزق، وتعزيز سلاسل القيمة. وأكدوا على أهمية تقديم هذه الخدمات في بيئة مستقرة ومنظمة تنظيما جيدا. وأضافوا أنهم يتطلعون إلى إجراء تقييمات ومراجعات لحسابات أنشطة الصندوق بصفة منتظمة وطلبوا إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية التشاور مع المجلس التنفيذي خلال العمليات الانتقالية لدى تعيين الأمين التنفيذي الجديد للصندوق.

٤٠ - وأعربت الوفود عن حرصها على أن يواصل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية الاضطلاع بولايته الفريدة في الهيكل الدولي للمعونة، لا سيما في المناقشات المتعلقة بكيفية تمويل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأضافوا أن المساهمات المتزايدة من كل من القطاعين العام والخاص هي دلالة على أن الإطار الاستراتيجي للصندوق وطرائق عمله على المسار الصحيح. وشددت مجموعة من البلدان على أنه رغم الآثار المتبقية من الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨، فقد أفضت المساهمات المقدمة للموارد الأساسية للصندوق إلى تحقيق نتائج ملموسة وفعالة من حيث التكلفة تُحسِّن من حياة كثير من الفقراء، ولا سيما في أقل البلدان نموا، وتحقق الأهداف الإنمائية للألفية. وطلبت إلى البلدان التي يُمكنها أن تزيد من مساهماتها في قاعدة الموارد الأساسية للصندوق أن تفعل ذلك، مما سيكفل استمرار أنشطته في جميع أقل البلدان نموا الأربعين. وشجعت أيضا الصندوق على تعزيز تعاونه مع القطاع الخاص والبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.

٤١ - وردا على ذلك، أكدت المديرة المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأعضاء المجلس أن عملية تعيين الأمين التنفيذي الجديد جارية وسيتم الانتهاء منها قريبا.

٤٢ - وأشار مدير المجال البرنامجي لتمويل التنمية المحلية بالصندوق إلى نجاح برنامج التمويل البالغ الصغر في تعبئة الاستثمارات والمدخرات في البلدان الفقيرة والبلدان التي تمر بأزمات. وأضاف إن البرنامج يدعم عملية انتقال برامج التمويل البالغ الصغر الناجحة في البلدان النامية إلى بيئات أكثر تعرضا للمخاطر في البلدان التي تمر بأزمات ومرحلة ما بعد الأزمات. وإن هناك مجموعة متنوعة من أدوات الاستثمار التي سيواصل الصندوق استخدامها واستكشافها في مجالات مثل الطاقة النظيفة والطاقة من خارج الشبكة والأعمال التجارية الزراعية والتمويل المتعلق بالمناخ. وسيواصل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية العمل مع الشركاء على زيادة قاعدة موارده الأساسية وتعزيز كفاءته وفعاليته.

٤٣ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ١٢/٢٠١٤ بشأن التقرير المتعلق بالنتائج التي حققها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام ٢٠١٣.

سادسا - برنامج متطوعي الأمم المتحدة

٤٤ - قدمت المديرة المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير مديرة البرنامج بشأن برنامج متطوعي الأمم المتحدة (DP/2014/13).ومرفقاته: النظرة الإحصائية العامة، والنظرة المالية العامة، والإطار الاستراتيجي والمصفوفة المتكاملة للنتائج والموارد، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وقدم المنسق التنفيذي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة عرضا عاما للنتائج التي حققتها المنظمة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ والتوجه الاستراتيجي والشراكات.

٤٥ - وأبدى أعضاء المجلس تأييدا قويا لعمل برنامج متطوعي الأمم المتحدة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، وإطاره الاستراتيجي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، والمصفوفة المتكاملة للنتائج والموارد، مما يوفر للمنظمة ثقافة متينة قائمة على النتائج. وأفاد أعضاء المجلس أنهم يتوقعون مشاركة برنامج متطوعي الأمم المتحدة على نحو تام في وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأن يقوم بتنقيح وتعزيز الخطة الاستراتيجية والمصفوفة أثناء تبلور خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ورحبوا بتعميم لغة العمل التطوعي في الوثائق العالمية الرئيسية، وقالوا إنهم يتطلعون إلى خطة العمل لعام ٢٠١٥ التي كلفت الجمعية العامة بوضعها من أجل ”إدراج العمل التطوعي في مجال السلام والتنمية في العقد القادم وما بعده“.

٤٦ - وعموما، أعربت الوفود عن سرورها بشأن نطاق النتائج والأنشطة التي حققها برنامج متطوعي الأمم المتحدة وتنوعها. وقالت إن الخطة والمصفوفة الجديدتين تمثلان صكين إرشاديين في العمل على تحقيق تساوق أكبر بين البرامج التطوعية الدولية وأولويات التعاون الإنمائي. وحثت الوفود برنامج متطوعي الأمم المتحدة على إنشاء آلية رقابة قوية للخطة والمصفوفة لكفالة التنفيذ وفقا لمبادئ الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات. وأثنت الوفود على برنامج متطوعي الأمم المتحدة لتشجيع مخططات العمل التطوعي على المستوى الوطني ووضع تشريعات وطنية بشأن العمل التطوعي، وشجعته على مواصلة تعزيز تعميم العمل التطوعي في الأطر الاستراتيجية لمنظمات الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك في البرامج المشتركة. وأعربت الوفود عن سرورها بشكل خاص بإدماج العمل التطوعي في نحو ٢٠ إطارا من أطر عمل الأمم المتحدة الإنمائية، وهو اتجاه أعربت عن أملها في أن يستمر في المستقبل.

٤٧ - وأشار أعضاء المجلس إلى أن عمل برنامج متطوعي الأمم المتحدة في تناول القضايا الإنمائية من خلال تشجيع العمل التطوعي يُعزز التعددية الثقافية، وبناء السلام وحفظ

السلام، ويدعم الفهم الأفضل للشعوب في أنحاء العالم. وأعربوا عن سرورهم لمشاركة برنامج متطوعي الأمم المتحدة في القضايا ذات الصلة بالجنسين والإدماج الاجتماعي للشباب، ولاحظوا أن تدريب وإعداد المتطوعين يخلق صلة مباشرة بالمجتمع المدني. واعترفوا بإسهام برنامج متطوعي الأمم المتحدة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب،إذ تأتي الأغلبية الكبيرة من متطوعي الأمم المتحدة من الجنوب العالمي. وشجعوا برنامج متطوعي الأمم المتحدة على مواصلة بناء قدرة المتطوعين الجدد واستكشاف تكنولوجيات جديدة لاستخدام المتطوعين وتدريبهم.

٤٨ - وأثنت الوفود على المنظمة لما تقوم به من أنشطة التقييم وأعربت عن تقديرها لانضمامها للشبكة العالمية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وهي مبادرة شركاء التقييم ''EvalPartners''. وشجعت برنامج متطوعي الأمم المتحدة على مواصلة توسيع نطاق شبكاته الإقليمية والوطنية للمعارف وتوثيق قربه من المجتمعات المحلية. وأكدت الوفود على أهمية تجميع المعارف والخبرات المتعلقة بمتطوعي الأمم المتحدة وتعهدها، وأن يكون برنامج متطوعي الأمم المتحدة أداة لمنهجة الممارسات الحميدة في ميدان الكفاءة والفعالية بالمنظمة.

٤٩ - وأعربت الوفود عن تقديرها لجهود بناء الشراكات التي يبذلها برنامج متطوعي الأمم المتحدة وتوقيع مذكرات تفاهم مع منظمات الأمم المتحدة والحكومات. غير أن أحد الوفود شدد على ضرورة أن تكون هناك بارامترات واضحة لتهتدي بها شراكات برنامج متطوعي الأمم المتحدة مع القطاع الخاص من أجل منع المشروطيات وضمان احترام السيادة الوطنية. ورحب أعضاء المجلس بالزيادة في مساهمات المانحين المقدمة للأنشطة البرنامجية المباشرة لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، وذلك بفضل نشر المزيد من متطوعي الأمم المتحدة الممولين تمويلا كاملا. ومع ذلك، فقد لاحظوا مع القلق أن المساهمات المقدمة لصندوق التبرعات الخاص قد هبطت إلى مستويات أدنى من مستوياتها في فترة السنتين السابقة. ودعوا البلدان التي هي في وضع يمكنها من زيادة دعمها المالي للصندوق إلى أن تفعل ذلك.

٥٠ - وأكدت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وإدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام، وإدارة الأمم المتحدة للدعم الميداني علاقات العمل الوثيقة التي تعود بالنفع المتبادل التي تربطها ببرنامج متطوعي الأمم المتحدة، ولاحظت الإسهام الجوهري لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة في مجالات عمل كل منها، وذلك غالبا ما يتم في ظروف صعبة ويُجسِّد فيها متطوعو الأمم المتحدة قيم الأمم المتحدة.

وأبرزت تلك المنظمات الأعداد الكبيرة لمتطوعي الأمم المتحدة والأدوار الحاسمة التي يضطلعون بها فيها، وتعهدت باستمرار إسهامها في برنامج متطوعي الأمم المتحدة.

٥١ - وردا على ذلك، أكد المنسق التنفيذي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة لأعضاء المجلس أن الإطار الاستراتيجي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ والمصفوفة الكاملة للنتائج والموارد يتفقان تماما مع الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ ومع الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات. وقال إنه فيما يتعلق بمسألتي إدارة المعارف والتقييم، يتمثل التحدي القائم في قياس الأثر المتباين الذي يُحدثه متطوعو الأمم المتحدة (المتواجدون في سائر منظمات الأمم المتحدة) دعما للأمم المتحدة. وأضاف إن برنامج متطوعي الأمم المتحدة ملتزم بتعزيز كفاءة قدرته على الرصد والتقييم لتحقيق نتائجه المنشودة بصورة أفضل. وشكر الوفود على تقديرها للطريقة التي يتطوع بها الشباب، ومشاركة المتطوعين للمجتمعات المحلية وتمكينها. وفيما يتعلق بصندوق التبرعات الخاص، أشار إلى أهمية توسيع نطاق ولايته بما يتيح التوسع في المشاريع التجريبية الناجحة وتكريرها - وذلك ما يتم بناء على طلب الشركاء. واختتم كلامه بالاعتراف بتعاون برنامج متطوعي الأمم المتحدة المتزايد مع الاقتصادات الناشئة وتعاونه الوثيق المستمر مع سائر منظمات الأمم المتحدة.

٥٢ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ١٣/٢٠١٤ بشأن تقرير مديرة البرنامج عن برنامج متطوعي الأمم المتحدة.

سابعا - التقييم

٥٣ - قدم مدير مكتب التقييم المستقل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التقرير السنوي بشأن التقييم، لعام ٢٠١٣ (DP/2014/14). وقدمت المديرة المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعليقات الإدارة على التقرير السنوي بشأن التقييم لعام ٢٠١٣.

٥٤ - ورحب أعضاء المجلس بعمل مكتب التقييم المستقل في عام ٢٠١٣ والدعم المقدم من البرنامج الإنمائي منذ إنشائه. وأثنى أعضاء المجلس على إدارة البرنامج الإنمائي لتعزيز ثقافة التقييم بالمنظمة من أجل تحسين الأداء البرنامجي. ورحبت الوفود بمبادرة مكتب التقييم المستقل الرامية إلى إنشاء الفريق الاستشاري المستقل المعني بالتقييم وشجعت أعضاء الفريق على التعاون مع مكتب التقييم المستقل ومع المجلس التنفيذي. وأثنت الوفود على المكتب لالتزامه بكفالة تحقيق أعلى معايير التقييم وعلى مدير المكتب لقيادته لذلك الجهد.

٥٥ - وأبرزت الوفود دور التقرير السنوي بشأن التقييم في مساعدة المجلس التنفيذي على التفكير في التوصيات الواردة فيه. وشجعت الوفود مكتب التقييم المستقل على إيراد فرع في نهاية التقارير المقبلة بشأن الدروس والتحديات. وأكدت الوفود على أهمية وجود مهمة للتقييم المستقل وضرورة توفير التمويل الكافي لضمان استقلاله، وأكدت على أهمية التقييمات الخارجية للمكتب. وأثنت الوفود على المكتب لنجاحه في كفالة الامتثال لأرفع معايير التقييم الدولية، وشجعته على تحسين شفافيته في الامتثال عن طريق تحسين نظام التتبع وتحسين نظام تصنيف التوصيات.

٥٦ - وأعربت الوفود عن سرورها لارتفاع عدد التقييمات اللامركزية التي أجرتها المكاتب القطرية في عام ٢٠١٣، وبخاصة في أفريقيا. غير أنها أعربت عن قلقها لنوعية هذه التقييمات، فأكدت على ضرورة دعم المكاتب القطرية من أجل بناء قدرات الرصد والتقييم الخاصة بالقائمين بالتقييم. وأشارت الوفود إلى ضرورة تناول قضايا حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في التقييمات اللامركزية المقبلة، وفقا للمبادئ التوجيهية لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. وقالت إنها تتطلع إلى إجراء تقييم مفصل لتلك القضايا في استعراض عام ٢٠١٤ لسياسة التقييم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٥٧ - وفيما يتعلق بمسألة التقييمات على المستوى القطري، طلبت الوفود آخر المستجدات بشأن استعراض تقييمات نتائج التنمية، وشجعت مكتب التقييم المستقل على النهوض بأساليبه لتحليل الكفاءة. وأعربت الوفود عن اتفاقها مع النهج المتبع في التقييمات وعن تطلعها لإجراء مزيد من التقييمات في المرحلة السابقة للانتهاء من البرامج القطرية. وأثنت على ما يُقدمه المكتب من دعم في مجال بناء قدرات التقييم الوطنية والإقليمية ورحبت بالتزامه بخفض معدل استجابات الإدارة المتأخرة للتقييمات اللامركزية. وشجعت الوفود الإدارة العليا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على العمل مع المكتب من أجل بناء قدرات التقييم القطرية للبرامج، وحثت المكتب والبرنامج الإنمائي على العمل مع الشركاء من أجل تبادل الممارسات ووضع استراتيجيات مشتركة.

٥٨ - ورحب أعضاء المجلس بتعليقات إدارة البرنامج الإنمائي على التقرير السنوي، ولكنهم رأوا أن تُركز التعليقات في المستقبل على مضمون التقرير. وأعربوا عن تقديرهم لجهود الإدارة الرامية إلى تشجيع وضع استراتيجية أقوى للنشر القائم على التعلم من استنتاجات وتوصيات التقييم. غير أنهم طلبوا توضيحا بشأن ما تقوم به الإدارة لنشر تلك الاستراتيجية ورصدها. وشجعوا البرنامج الإنمائي على تحسين نوعية ردود إدارته وإيجاد ثقافة أقوى لاستخلاص الدروس من التقييم.

٥٩ - وأشار مدير مكتب التقييم المستقل ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في رده إلى أن المكتب يعمل من خلال المؤتمرات والفعاليات التي تتخلل المؤتمرات على بناء القدرات الوطنية. وقال إن المكتب يتعاون على نحو وثيق مع المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي من أجل كفالة تعاونها مع البلدان المستفيدة من البرنامج في بناء قدرات التقييم الوطنية ومحو الأمية التقييمية. وقال إن المكتب يتشارك مع مبادرة شركاء التقييم EvalPartners ومع فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم أيضا. وأكد للوفود أن التقارير السنوية المقبلة ستستفيد من تحسين التحليل التشخيصي. وفيما يتعلق بقياس الكفاءة والأثر، أكد على أهمية تحسين القدرة على الرصد، وهي مسألة يمكن أن يُساعد في حسمها استعراض سياسات البرنامج الإنمائي لعام ٢٠١٤. وأشار إلى التعقدات التي تكتنف إجراء تقييمات لنتائج التنمية، فأكد على ضرورة استخدام نهج مبسط يعتمد على مصادر معلومات متعددة. وأشار في الختام إلى أن استفادة البرنامج الإنمائي من نتائج التقييم عالية جدا وفقا للمعايير الدولية، وهو يعمل على تحسين النوعية.

٦٠ - وأكدت المديرة المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للوفود أن البرنامج الإنمائي يبذل قصارى جهده لتتبع التقييمات وأنه بصدد إطلاق قاعدة بيانات تفاعلية لنتائج التقييمات في خريف عام ٢٠١٤. وفيما يتعلق بتمويل مهمة التقييم، قالت إن البرنامج الإنمائي ينتظر نتائج استعراض سياسة التقييم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نهاية عام ٢٠١٤. وأن البرنامج قادر، اعتمادا على نجاح التقييمات في أفريقيا، على تعزيز تقييماته اللامركزية من خلال وضع قائمة أكبر للقائمين بالتقييم وتحسين الصلاحيات، وتعزيز القدرة على الرصد والتقييم.

٦١ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ١٤/٢٠١٤ بشأن التقرير السنوي عن التقييم، لعام ٢٠١٣.

ثامنا - البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل المتصلة بها

٦٢ - قدمت المديرة المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي البند وعرضت تمديد البرامج القطرية للأرجنتين، وأوغندا، والجزائر، ولبنان، وليبيا (DP/2014/15). وتناول المديرون الإقليميون لأفريقيا والدول العربية وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالتفصيل مشاريع البرامج القطرية وتمديداتها من المنظور الإقليمي لكل منها.

٦٣ - واستعرض المجلس التنفيذي ما مجموعه ستة مشاريع برامج قطرية من ثلاث مناطق هي: منطقة أفريقيا - أنغولا، وجزر القمر، وكينيا؛ ومنطقة الدول العربية - تونس والكويت؛ ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي - جمهورية فنزويلا البوليفارية.

٦٤ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتمديد الأول لسنة واحدة للبرامج القطرية للأرجنتين، وأوغندا، والجزائر، ولبنان، وليبيا لفترة سنة واحدة، من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (DP/2014/15). ووافق المجلس على التمديد لفترة سنتين للبرنامج القطري لبوتسوانا، من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ووافق المجلس التنفيذي، على أساس استثنائي، على وثيقة البرنامج القطري لكينيا.

٦٥ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بمشاريع وثائق البرامج القطرية، والتعليقات المبداة عليها بالنسبة لأنغولا (DP/DCP/AGO/3)، وجزر القمر (DP/DCP/COM/2)، ودولة الكويت (DP/DCP/KWT/2)، وتونس (DP/DCP/TUN/2)، وجمهورية فنزويلا البوليفارية (DP/DCP/VEN/2).

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

تاسعا - بيان المدير التنفيذي والتقرير السنوي للمدير التنفيذي

٦٦ - وجه المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في بيانه أمام المجلس التنفيذي (متاح على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان) الشكر لأعضاء المجلس لدعمهم وآرائهم المستمرين، مما اعتبره ضروريا من أجل تحقيق النتائج وجعل المنظمة صالحة لتحقيق الغرض منها ومهيأة لمواجهة تحديات الحاضر والمستقبل. وفي معرض الإشارة إلى استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد مضي ٢٠ عاما، والذي سيتم الانتهاء منه في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستُعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أكد على التقدم الكبير الذي تحقق خلال العقدين الماضيين، ودعا الدول الأعضاء إلى أن تأخذ في الاعتبار التوصيات المنبثقة عن استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وهي تُشارك في تحديد أهداف التنمية المستدامة المقبلة في عام حاسم.

٦٧ - وشدد المدير التنفيذي على ضرورة تحقيق دعم عالمي لحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، وألقى الضوء على استمرار التمييز والعنف والتقاليد الضارة التي تؤثر على النساء والمراهقات. وأشار إلى أن مما له أهمية حيوية، في الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، مناصرة حقوق الإنسان للنساء والفتيات وجميع الشباب بما يحفظ كرامتهم ويحقق رفاههم، وكذلك تحقيق أهداف التنمية في المستقبل. وأكد أيضا على أن حقوق الإنسان هي صميم الأساس الذي

تقوم عليه التنمية وأن للأمم المتحدة دورا حاسما عليها أن تقوم به من أجل تحقيق فهم مشترك لهذا المبدأ.

٦٨ - وتطرق المدير التنفيذي للتقرير السنوي لعام ٢٠١٣، فلاحظ أن صندوق الأمم المتحدة للسكان أحرز تقدما ملموسا في تحسين تركيزه الاستراتيجي وفعاليته البرنامجية والتشغيلية على السواء، كما هو وارد في التقرير. ثم عرض بعض النتائج البرنامجية والتشغيلية التي تحققت في عام ٢٠١٣ فقال إنه: في مجال صحة الأم، قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم إلى الجهود المبذولة من جانب ٣٨ بلدا لتعزيز القابلة، ووفر التدريب لأكثر من ١٠ ٠٠٠ قابلة تُقدم المساعدة إلى ١,٧٥ مليون ولادة سنويا. وأضاف إن استراتيجية الصندوق الجديدة لتنظيم الأسرة المعنونة ''خيارات لا مجازفات'' والتي بدأ تنفيذها في عام ٢٠١٣، قد مكّنت ٩٥ بلدا من تحسين سُبل تحقيق تنظيم الأسرة الطوعي، وعززت من توافر وسائل منع الحمل واختيارها.

٦٩ - وأبرز المدير التنفيذي إسهام صندوق الأمم المتحدة للسكان في تقديم خدمات متكاملة من خلال دوره القيادي وتوثيق الممارسات الجيدة في مجال توحيد الإجراءات التي تؤثر بشكل مشترك على الصحة الجنسية والإنجابية، ونتائج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاجه. وشدد أيضا على أهمية تركيز الصندوق على الشباب، ووضع استراتيجية للمراهقين والشباب، فلاحظ أن ٧١ في المائة من البرامج القطرية التي أُعدت في عام ٢٠١٣ تشمل نواتج مستقلة بشأن الشباب. وفيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، قال إن الصندوق قدم الدعم إلى ١٢٣ بلدا في اعتماد الاتفاقات الدولية ذات الصلة والقوانين والسياسات الوطنية، وقام ببناء القدرات في ٨٦ بلدا من أجل القضاء على العنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

٧٠ - وتطرق كذلك إلى إسهام صندوق الأمم المتحدة للسكان في الاستجابة الإنسانية في سياق ثلاث حالات طوارئ واسعة النطاق، بما فيها ١٠٥ برامج لإنقاذ الحياة في عام ٢٠١٣، وتدريب مقدمي الخدمات من أكثر من ٣٧ بلدا في حالات نزاع أو عُرضة للكوارث على مجموعة الخدمات الأولية التي تُمثل الحد الأدنى للصحة الإنجابية في حالات الطوارئ، وتقديم الدعم إلى نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف القائم على نوع الجنس في ٢٧ بلدا. وأفاد أن الصندوق سيواصل إدماج عملية التأهب للكوارث والحد من خطر الكوارث في إطاره لنتائج التنمية من أجل كفالة استجابة أكثر فعالية ويمكن التنبؤ بها وقياسها بدرجة أكبر وتحقيق المرونة المستدامة في البلدان المُعرَّضة لأخطار كبيرة.

٧١ - وأشار المدير التنفيذي إلى طلب المجلس التنفيذي، في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣، أن يضع صندوق الأمم المتحدة للسكان إطارا للتدخلات الإقليمية والعالمية، فأفاد أن هذه الوثيقة وأطرها المستقلة للنتائج والموارد هي حاليا آلية معدَّلة وذات تركيز استراتيجي أوضح، وتحقق سلاسل نتائج أقوى ومساءلة أكبر.

٧٢ - وفي معرض إبلاغه عن حالة الإيرادات المتأتية من المساهمات في الموارد العادية للصندوق والمصروفات منها، وجه الشكر إلى الدول الأعضاء لدعمها المستمر، وبخاصة بشأن المساهمات الأساسية، مما يُعد حاسما في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للصندوق ويتيح للبلدان تنفيذ جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأشار إلى أن صندوق السكان قد شرع في سلسلة من الحوارات مع الدول الأعضاء بهدف تحسين إمكانية التنبؤ بالتمويل ومرونته وتوسيع قاعدة المانحين.

٧٣ - وفيما يتعلق بموضوع الموارد البشرية، وجه المدير التنفيذي الانتباه إلى الجهود التي يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل وضع استراتيجية جديدة للموارد البشرية تتفق مع الخطة الاستراتيجية الجديدة ونموذج العمل، مما يشمل تنفيذ إدارة التغيير وتنمية مهارات القيادة، بهدف الحفاظ على مستويات ملائمة من الموظفين وتعزيز ثقافة المساءلة.

٧٤ - وشكرت الوفود المدير التنفيذي على بيانه وتقريره الشامل بشأن التقدم المحرز في السنة الأخيرة للخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، وهنأته على اهتمامه الفائق بدعم صحة المرأة وتمكين الشباب والمساواة بين الجنسين. وبالنظر إلى تحوَّل الاهتمام إلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ذكرت عدة وفود أنها تُعوِّل على صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل كفالة أن تنعكس رؤية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتركيزه على حقوق الإنسان، وكذلك الدروس المستفادة من استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في فترة ما بعد عام ٢٠١٤، في خطة التنمية الجديدة.

٧٥ - وأثنى أعضاء المجلس على صندوق الأمم المتحدة للسكان لإسهامه الفعال في الإسراع بإحراز تقدم نحو تحقيق الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية، ولجوانب التقدم المتحققة في إطار البرنامج العالمي لتعزيز أمن سلع الصحة الإنجابية؛ وأعربوا عن التزامهم المستمر بتمويل البرنامج، بالنظر إلى أهمية كفالة الإتاحة المستمرة للسلع الجيدة لإنقاذ الحياة، بما في ذلك وسائل منع الحمل. ووجه بعض الوفود الاهتمام إلى ضرورة تعزيز النظم الصحية كوسيلة لزيادة إتاحة سُبل الحصول على خدمات الصحة الجنسية والصحة الإنجابية، ودعت الصندوق إلى المشاركة في كفالة النظر في مسائل الصحة الجنسية والصحة الإنجابية ضمن السياق الأشمل للسياسات الصحية.

٧٦ - وأثنت الوفود على الصندوق لإيلاء الأولوية لاحتياجات وحقوق أكبر جيل شباب في العالم، وأشارت إلى أن تيسير الحصول على التربية الجنسية وقرارات الشباب يمكن أن يُحدثا الفرق بين الرخاء والفقر. وفي معرض الإشارة إلى نتائج الخطة الاستراتيجية فيما يتصل بالمراهقات، حذَّر بعض الوفود الصندوق من تنفيذ هذا الهدف وفقا للقوانين الوطنية، وحثته على تحقيق التوازن بين التثقيف الشامل المناسب للأعمار وبرامج التعفف الجنسي التي تُركِّز على خطر النشاط الجنسي السابق للزواج.

٧٧ - وكررت عدة وفود من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الإعراب عن قلقها إزاء النظام الجديد لتخصيص الموارد وفقا للخطة الاستراتيجية، وما له من آثار على تنفيذ جدول أعمال الصندوق، وناشدت المدير التنفيذي السماح بقدر أكبر من المرونة في الاستجابة لاحتياجات البلدان وأولوياتها.

٧٨ - وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم لعمل الصندوق في سياق حالات الطوارئ، ووافقوا على أن للصندوق دورا حيويا يتعين أن يقوم به في السياقات الإنسانية، وبخاصة بوصفه قائدا مشاركا لمجال العنف القائم على نوع الجنس من مجالات المسؤولية. وحثوا الصندوق على العمل في تعاون وثيق مع الشركاء على الصعيدين المركزي والإقليمي والصعيد الميداني والاستفادة من الدروس المكتسبة من الفلبين وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى في متابعته لمشاركته القوية تمشيا مع التزاماته. وأعربوا أيضا عن تقديرهم للدور القيادي الذي قام به الصندوق في تناول العنف القائم على نوع الجنس في مؤتمر القمة العالمي الأخير بهدف القضاء على العنف الجنسي في حالات النزاع وقالوا إنهم يتطلعون إلى متابعة تنفيذ الالتزامات المتعهد بها.

عاشرا - الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧

٧٩ - وفيما يتعلق بموضوع الإطار الاستراتيجي للصندوق للتدخلات العالمية والإقليمية، أثنى أعضاء المجلس على الصندوق للمتابعة المستفيضة لمراجعة حسابات البرنامج العالمي والإقليمي. ورحبوا بتعزيز الصندوق للشفافية والمساءلة، وأكدوا للصندوق أنهم سيواصلون دعم جهوده في هذا المسعى. وفيما يتعلق بالمضي قدما، شجعوا الصندوق على توفير تحليل إضافي بشأن كيفية تحقيق النتائج، وتناول المخاطر، والاستفادة من الدروس المكتسبة كجزء من تقاريره المنتظمة. وأوصوا باستخدام أدوات توفر تقريرا مختصرا عن النتائج الرئيسية للمنظمة وتُبيِّن التقدم المحرز تحت كل نتيجة من إطار نتائج الخطة الاستراتيجية، وذلك من

منظور المبادرات الإقليمية والعالمية المعنية. ورحبوا أيضا بإدماج التدخلات العالمية والإقليمية كفرع هام في التقارير السنوية المقبلة.

٨٠ - وشكر المدير التنفيذي، في رده، الوفود على البيانات التي أدلت بها واعترافها بزيادة كفاءة الصندوق، وأكد من جديد التزام الصندوق بإجراء الإصلاحات الإدارية التي شُرع فيها.

٨١ - وأعرب عن تقديره لثقة أعضاء المجلس في مواصلة الصندوق تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ودعا الوفود إلى التقيد بالتزام مشترك بالمشاركة في الدورة الاستثنائية القادمة للجمعية العامة بشأن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤. ولاحظ أن إعادة تأكيد المجتمع العالمي على القضايا المتعلقة بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤، تُجبر الصندوق على مواصلة العمل مع الدول الأعضاء من أجل كفالة جعل المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان في صميم خطة التنمية الجديدة.

٨٢ - وفيما يتعلق بنموذج عمل الخطة الاستراتيجية الجديدة ونظام تخصيص الموارد، أكد لأعضاء المجلس أن نموذج العمل دلالي وأن لكل بلد سياقا فريدا؛ وأن الصندوق سيتحلى بالمرونة لتفادي الإخلال بجدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وكرر التزامه بالحد من الزواج المبكر وزيادة سُبل حصول المراهقين على خدمات الصحة الإنجابية كوسيلة لتحسين صحة الأم. وشدد أيضا على أهمية التربية الجنسية وأثرها على خفض معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، والعنف القائم على نوع الجنس والوفيات النفاسية وأكد تصميم الصندوق على مواصلة العمل من أجل كفالة إتاحة الفرصة والمهارات للمراهقات البالغ عددهن ٦٠٠ مليون في العالم لفهم هويتهن ولأن يُقررن من يردن أن يكن في المستقبل حيث أن لديهن الإمكانات لتغيير العالم.

٨٣ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢٠١٤/٩: تقرير المدير التنفيذي: التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية، للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣.

٨٤ - اتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢٠١٤/١٠: الإطار الاستراتيجي للتدخلات العالمية والإقليمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

حادي عشر - التقييم

٨٥ - قدمت مديرة مكتب التقييم التقرير السنوي بشأن التقييم لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ (DP/FPA/2014/7)، وعرضت نائبة المدير التنفيذي (البرنامج) لصندوق الأمم المتحدة للسكان رد الإدارة.

٨٦ - وأثنت نائبة المدير التنفيذي (البرنامج) في بيانها الافتتاحي، على المديرة المُعيَّنة مؤخرا لمكتب التقييم الجديد لما لها من خبرة قيِّمة، وشكرت أعضاء المجلس على ما قدموه من توجيه للصندوق في عمله بشأن تغيير ثقافة التقييم داخل المنظمة.

٨٧ - وأكدت نائبة المدير التنفيذي (البرنامج)، في ردها، على أهمية التخطيط السليم ووضع الأهداف من أجل تحقيق دائرة مثمرة من الأداء المحسَّن وتنفيذ البرامج. وأشارت أيضا إلى الإطار المتكامل للموارد والنتائج الذي يُتيح الرصد الوثيق وفقا للغايات والمؤشرات الجديدة، ويتيح للصندوق أداة قوية لتتبع النتائج في الوقت الحقيقي على الصعيدين العالمي والقطري على السواء. وأشارت كذلك إلى أنه من أجل تحسين التقييم، يلتزم الصندوق بتبني الشفافية والانفتاح إزاء الفحص، باعتبار هذين من القيم الأساسية التي تُدخل التقييم في العمل اليومي للمنظمة.

٨٨ - وهنأت الوفود صندوق الأمم المتحدة للسكان على تقديم التقرير السنوي بشأن التقييم، وشددت على ما توليه من أهمية للنجاح في تنفيذ سياسة التقييم المنقحة، مشيرة إلى أنها تمثل منعطفا يُفضي إلى تعزيز القدرة على التقييم في جميع المنظمة. وأعربت الوفود عن سرورها لمعرفة أن مهمة التقييم في مسارها الصحيح، وقالت إنها تتطلع إلى تحقيق تعاون وثيق مع مكتب التقييم الجديد. وكررت الإعراب عن تقديرها لاستقلال هيكل مكتب التقييم عن الإدارة، وأن خطة التقييم الانتقالية المدرجة بميزانية السنتين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ تدل على زيادة الاستثمار في هذه المهمة.

٨٩ - وفيما يتعلق بمسألة جودة التقييم التي أثيرت في التقرير، أبدى أعضاء المجلس دعمهم الكامل لخطة الصندوق لتناول جودة التقييمات اللامركزية بوصفها أولوية، ورحبوا بمقترح الصندوق الداعي إلى تنفيذ آليات لضمان الجودة على الصعيدين الإقليمي والقطري؛ وشجعوا الصندوق على وضع معايير إرشادية لمهمة التقييم به وفقا للمعايير الخارجية، والنظر في إجراء تحليل استخلاصي للتقييمات المواضيعية العالمية. وشجعت الوفود أيضا على إجراء تقييم خارجي للمكتب لمراعاة معايير الجودة الرفيعة وتعزيزها، عن طريق فريق استعراض خارجي.

٩٠ - وفيما يتعلق ببناء القدرات، رحبت الوفود بالأولوية الممنوحة لبناء القدرات على الصعيد القطري، بالنظر إلى مستوى الاهتمام بهذه المسألة في التقرير. وعلى الرغم من الاعتراف بالتحديات التي تكتنف التأهيل المهني اللازم لخدمة تقييم مُكرَّسة، شجعت الوفود على وضع حوافز وإدماجها ضمن إدارة الأداء.

٩١ - وفيما يتعلق ببناء القدرات الوطنية، رأت الوفود أن النهج الذي يتبعه الصندوق في إقامة الشراكات هو نهج إيجابي للغاية؛ وفي حين اعترفت بشُحَة الموارد المتاحة، فقد أوصت بزيادة التنسيق بشأن هذه المسألة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى؛ ورحبت بموافاتها بمعلومات إضافية عن تقييم الصندوق لعملية التقييم المشتركة. وأكد بعض الوفود على ضرورة مناقشة استجابات الإدارة للتقييمات المشتركة في جميع المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج المعنية.

٩٢ - ورحبت مديرة مكتب التقييم بصندوق الأمم المتحدة للسكان، في ردها، بالتوجيهات المقدمة للصندوق وأفادت أن الصندوق على استعداد لتقديم تقرير عن التقدم المحرز على ضوء السياسة وخطة عمل التقييم المدرجة بالميزانية في عام ٢٠١٥. وفيما يتعلق بتحسين القدرات والنوعية، بما في ذلك بناء القدرة الوطنية، أشارت إلى أن هذه المسألة مسألة مُعقدة تتطلب تأهيلا مهنيا عبر المنظمة، وستستفيد من الاتجاه نحو تحسين الإدارة القائمة على النتائج. وقالت إنها تتفق مع أعضاء المجلس في تقييمهم للتقييمات المشتركة، وتتفق مع القول بأن الخبرة المكتسبة في هذا الصدد ستُعزز استخلاص الدروس عبر المنظمات المعنية، وأكدت لأعضاء المجلس أن الصندوق سيتحين الفرص لمتابعة هذه الممارسة.

٩٣ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢٠١٤/١١: التقرير السنوي بشأن التقييم، لعام ٢٠١٣.

ثاني عشر - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

٩٤ - قدمت مديرة شُعبة خدمات الرقابة بصندوق الأمم المتحدة للسكان خارطة الطريق من أجل تنقيح سياسة الرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2014/CRP.2) وقدمت رد الإدارة.

٩٥ - وأعربت الوفود عن تقديرها لمقترح الصندوق الداعي إلى تنقيح سياسة الرقابة في الصندوق واستفسرت عما إذا كانت سائر منظمات الأمم المتحدة تتبع نهجا مماثلا.

٩٦ - وأفادت مديرة شُعبة خدمات الرقابة، في ردها، أن الصندوق لا علم له بما إذا كانت سائر منظمات الأمم المتحدة تستعرض سياستها المتعلقة بالرقابة، وأشارت إلى أن حاجة الصندوق إلى التغيير أكبر. ووجهت الشكر إلى أعضاء المجلس لدعمهم ودعت الوفود إلى دعم النهج المتخذ من أجل تحديث سياسة الرقابة.

٩٧ - وقدم مدير شُعبة الخدمات الإدارية في صندوق الأمم المتحدة للسكان النظام المالي والقواعد المالية المنقحين لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2014/9) وقدم رد الإدارة بشأنهما.

٩٨ - وأثنت الوفود على الصندوق لإنجاز تنقيح نظامه المالي وقواعده المالية، ولما بذله من جهود لتعميم التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، وأشارت إلى أثر ذلك الاستعراض على عمليات الصندوق في جوانب كثيرة؛ ولاحظت الوفود أيضا أن شُعبة الخدمات الإدارية تبذل قصاراها لأخذ التوصيات المقدمة من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في الاعتبار.

٩٩ - وفي هذا الصدد، أوضحت الوفود أن الصندوق اتخذ خطوة هامة نحو زيادة تحسين إطاره التنظيمي. وأعربت عن تقديرها لجهود الصندوق الرامية إلى تحسين كفاءة العمليات وشفافيتها، وأفادت أن مراعاة المعايير الإدارية الرفيعة شرط مسبق للحصول على مساهمات يُعوَّل عليها من جميع المصادر.

١٠٠ - وأشار أعضاء المجلس إلى الشواغل التي أثارتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن إلغاء مطلب الإبلاغ الشهري عن المصروفات النثرية، فأكدوا على ضرورة وضع أحكام ملائمة لتفادي إساءة استخدام الأموال. وبالإشارة إلى توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، أعربوا عن دعمهم لإضفاء مرونة جديدة تقضي بوضع المبالغ في صكوك استثمار أطول أجلا، في الظروف الاستثنائية، ما دام الصندوق لن يحتاج إلى استخدام موارد من ميزانيته العادية. وأثاروا أيضا مسألة ''الحسابات الخاصة''، وأكدوا على ضرورة إدماج هذه الخيارات الجديدة ضمن المبادئ التوجيهية المحاسبية بوصفها أساسية للوفاء بمعايير الشفافية.

١٠١ - وأعرب مدير شُعبة الخدمات الإدارية، في رده، عن اتفاقه مع ما يراه أعضاء المجلس بشأن ضرورة وضع أحكام ملائمة لتفادي أي إخلال بالضوابط الداخلية. وأكد كذلك للوفود أن السياسة التي اعتمدت في شباط/فبراير ٢٠١٤، عقب إجراء استعراض داخلي شامل، تقضي بفرض ضوابط أكثر صرامة على عمليات المصروفات النثرية. وشدد على أهمية الضوابط الداخلية للصندوق، مشيرا إلى أنها تخضع لرصد دقيق من جانب مجلس مراجعي الحسابات. وفيما يتعلق بمسألة الاستفادة من استثمار الأموال، أكد لأعضاء المجلس أن الصندوق قد وضع الضوابط والموازين اللازمة، وأنه لا يوجد استخدام للموارد الأساسية لأغراض غير أساسية، حيث يُحتفظ بهذه الموارد في حساب مستقل، مما يستبعد أي إمكانية

للتداخل. وأشار إلى أن الصندوق ستتوافر لديه المبادئ التوجيهية المحاسبية اللازمة بما يكفل وجود شفافية كاملة فيما يتصل بالحسابات الخاصة.

١٠٢ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن تنقيح النظام المالي والقواعد المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

١٠٣ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ١٢/٢٠١٤: (أ) تحديث سياسة الرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ (ب) النظام المالي والقواعد المالية المنقحان لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

ثالث عشر - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

١٠٤ - قدمت نائبة المدير (البرنامج) لصندوق الأمم المتحدة للسكان، عرضا استهلاليا لمشاريع وثائق البرامج القطرية الجديدة لأفغانستان، وأنغولا، وتونس، وتيمور - ليشتي، وجزر القمر، وسيراليون، وفترويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكينيا؛ وتمديدات البرامج لأوغندا، وبوروندي، والجزائر، وغينيا - بيساو، ولبنان. وأبلغت المجلس التنفيذي أن جميع البرامج توضع تحت قيادة وطنية من خلال مشاورات مستفيضة داخل البلد مع أصحاب المصلحة، وتستفيد من آلية معززة لضمان الجودة، بقيادة لجنة استعراض البرامج بصندوق الأمم المتحدة للسكان. وألقت الضوء على الخطوات المتخذة من جانب الصندوق لمواءمة البرامج القطرية مع الخطة الاستراتيجية الجديدة، وكررت تأكيد التزام الصندوق القوي بتحقيق تنفيذ البرامج على أساس الأدلة.

١٠٥ - وعقب ذلك قدم كل من مدير المكتب الإقليمي لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ ومدير المكتب الإقليمي لغرب ووسط أفريقيا؛ ومدير المكتب الإقليمي للدول العربية؛ ومدير المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ؛ ومدير المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي البرنامج القطري لمنطقته.

١٠٦ - وأثنت عدة وفود على الصندوق لوضع مشاريع البرامج القطرية بتعاون وثيق مع السلطات الوطنية، وأعربت عن تقديرها للاستفادة في وضع وثائق البرامج من الدروس المكتسبة من الدورات السابقة وأنها تمت مواءمتها مع الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وأعربت الوفود عن تقديرها للدعم التقني القيِّم للغاية المقدم من جانب الصندوق، وتركيزه على الشباب، وما يقوم به من دور حاسم في تعزيز تنظيم الأسرة القائم على الحقوق، واهتمامه البالغ الأهمية بناسور الولادة، وإسهامه في تحليل ونشر بيانات عالية الجودة، وجهوده الرامية إلى الحد من العنف القائم على نوع الجنس. وكان من بين توصيات الوفود بشأن مختلف البرامج أن

شجعت الصندوق على زيادة إشراك منظمات المجتمع المدني في بناء القدرات المحلية، واستهداف الشبان والشابات في برامجها؛ ونقل المسؤولية عن شراء السلع إلى الحكومات تدريجيا، والإسهام في بناء قدرة القطاع الصحي فيما يتعلق بعلاج ناسور الولادة؛ ومواصلة تعزيز نطاق الدعم المقدم إلى رعاية التوليد في حالات الطوارئ، وتعزيز القدرة على استخدام تكنولوجيا الهاتف المحمول وتطبيقات الصحة الإلكترونية في التدخلات المتعلقة بها.

١٠٧ - ووجهت الوفود التالية الشكر للمجلس التنفيذي للنظر في برامجها وشكرت الصندوق على ما قدمه من دعم: أنغولا، وتيمور - ليشتي، وجزر القمر، وجمهورية فنزويلا - البوليفارية، وسيراليون، وكينيا.

١٠٨ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بمشاريع وثائق البرامج القطرية لأفغانستان، وأنغولا، وتونس، وتيمور - ليشتي، وجزر القمر، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وسيراليون، وكينيا؛ ووافق على تمديدات البرامج القطرية لأوغندا، وبوروندي، والجزائر، وغينيا - بيساو، ولبنان.

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

رابع عشر - بيان المدير التنفيذي والتقرير السنوي للمدير التنفيذي

١٠٩ - قدم المدير التنفيذي المؤقت لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع التقرير السنوي للمدير التنفيذي (DP/OPS/2014/2 و Corr.1) ومرفقاته. وألقى المدير التنفيذي الضوء في بيانه على عمل المكتب مع شركائه في عام ٢٠١٣ ووضع خطته الاستراتيجية، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وركز على الاستدامة ومحور التركيز، والامتياز، وبناء القدرات الوطنية. وأشار إلى التغيير الذي أدخل مؤخرا على إدارة المكتب، فقال إن المدير التنفيذي السابق ترك المنظمة وهي مستقرة ماليا، وذات ولاية واضحة وحرص على تبني الإصلاح والتغيير. وستتولى المديرة التنفيذية الجديدة، السيدة غريت فاريمو، مهام منصبها في آب/أغسطس ٢٠١٤.

١١٠ - وعلى ضوء الأداء القوي المستمر للمكتب، أكد المدير التنفيذي المؤقت أن المكتب لديه القدرة والمسؤولية للاستثمار في تحسين الخدمات. وأضاف إن المنظمة ستظل مواكبة للتغيرات حيث تكيف نفسها مع البيئات المتغيرة، وتُحسِّن من نهجها إزاء نقل المعارف والقدرات بمساعدة البلدان النامية على ترتيب أنواع جديدة من الشراكات وإتاحة مصادر تمويل مبتكرة، بما في ذلك عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأضاف أن المكتب ملتزم بأرفع معايير الأداء وقد مُنح عدة شهادات امتياز رفيعة في عام ٢٠١٣ في مجالات من قبيل إدارة المشاريع والشراء. وأضاف أن المكتب يُولي أولوية عالية لتعلم الموظفين، ويُركز

على تعظيم موارده البشرية والمالية من أجل كفالة استخدام الموارد على نحو أرشد وأكفأ. وقال إن استدامة التغيير أمر أساسي، إلى جانب قدرة المنظمة على قياس ما تحققه من نتائج، لا سيما في مجال بناء القدرات الوطنية من خلال منظور المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

١١١ - وأثنى أعضاء المجلس على مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لأدائه القوي المستمر. واعترفوا بالزيادة المستمرة في أداء المكتب خلال فترة الخطة الاستراتيجية ٢٠١٠- ٢٠١٣، لا سيما في أقل البلدان نموا والبلدان التي تمر بأزمات. وأثنوا على المنظمة لفعاليتها ونجاحها التشغيليين في بناء القدرات الوطنية في ظروف صعبة. ولاحظوا أن عمل مكتب خدمات المشاريع يقوم بدور أساسي في إكمال عمل سائر منظمات الأمم المتحدة. وأشاروا إلى أن المكتب شهد نجاحا ملحوظا في تحقيق ثلاثة من الأهداف الرئيسية الأربعة للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، وشجعوا المنظمة على أن تستكشف مع شركائها سُبل تحسين مواجهة التحديات المتبقية.

١١٢ - وأبرزت مجموعة من الوفود ما تمثله الإدارة الفعالة للمخاطر من أهمية لما يقوم به المكتب من تنفيذ على الصعيد القطري، وقالت إنها تتطلع إلى العمل مع المكتب وسائر منظمات الأمم المتحدة في وضع نهج مشترك ومبادئ توجيهية مشتركة لإجراء تقييمات مشتركة للمخاطر، ولإدارة المخاطر ورصد المخاطر. وقالت هذه الوفود إن الالتزام بإجراء تقييمات مشتركة للمخاطر المقتضى في الخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة ينبغي أن يكون نقطة انطلاق لوضع إطار مشترك.

١١٣ - ورحبت الوفود بالدور القيادي الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في توجيه الشراء المشترك وشجعت منظمات الأمم المتحدة على تعزيز تعاونها مع المكتب ومواصلة الاستفادة من خدمات الشراء التي يُقدمها المكتب. واعترفت هذه الوفود بسجل المكتب القوي فيما يتعلق بالكفاءة والفعالية والشفافية ونجاحاته في إقامة هياكل أساسية مستدامة، وفي إدارة الشراء والمشاريع، فضلا عن جهوده الرامية إلى العمل من خلال النُظم الوطنية من أجل بناء القدرات. وأثنت هذه الوفود على المكتب لما حصل عليه من جوائز امتياز في عام ٢٠١٣ ولاحتفاظه بسلامته المالية، ووضوح ولايته وخطوط مساءلته. وأعربت الوفود عن سرورها لوضع المكتب مؤشرا للاستدامة واقتراحه أن تُنشئ المنظمة مهمة تقييم مؤسسية صغيرة مسؤولة مباشرة أمام المدير التنفيذي. فمن شأن هذه المهمة أن تُحسِّن إدارة المعارف وتُعزز الإدارة القائمة على النتائج. وشجعت تلك الوفود المكتب على تعزيز جهوده في مجال الرصد والإبلاغ والتقييم.

١١٤ - وشكر المدير التنفيذي المؤقت، في رده، الوفود على التزامها ودعمها المالي المستمرين، وأكد لها أن المكتب سيواصل التركيز على مجالات نجاحه مع العمل في نفس

الوقت على تحسين أنشطته لبناء القدرات الوطنية. وأكد لأعضاء المجلس أن المكتب يُولي أهمية كبيرة لمهمة التقييم بالمنظمة، ووضع أدوات لتتبع أنشطة التنفيذ التي يقوم بها واستخلاص الدروس منها، وأنه يُركز جهوده على ضمان الجودة والاستدامة تقليلا للمخاطرة إلى أدنى حد. وفيما يتعلق بالشراء المشترك، قال إن المكتب يتمتع بوضع ملائم لأن يقوم بدور أكبر، وأنه يتصدر الجهود التي تُبذل على مستوى السياسات والمبادئ لمساعدة منظمات الأمم المتحدة على أن يكون أداؤها أفضل بكثير. بيد أن النسبة المئوية للدعم المقدم من المكتب إلى منظمات الأمم المتحدة في مجال الشراء لا تزال منخفضة نسبيا، فمعظم دعمه المقدم في مجال الشراء يتجه إلى الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين. ولكن المكتب على استعداد لزيادة ذلك الحجم بالتعاون مع شركاء الأمم المتحدة.

١١٥ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢٠١٤/٢٠ بشأن التقرير السنوي للمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

الجزء المشترك

خامس عشر - مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان

١١٦ - قدم مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير البرنامج الإنمائي بشأن المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لعام ٢٠١٣ لمكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2014/16، والمرفقات). وقدم مدير شُعبة خدمات الرقابة، بصندوق الأمم المتحدة للسكان، تقرير الصندوق عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لعام ٢٠١٣ التي اضطلعت بها شُعبة خدمات الرقابة (DP/FPA/2014/6 و DP/FPA/2014/6/Add.1، والمرفقات). وقدم مدير فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، التقرير السنوي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لعام ٢٠١٣ بشأن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات (DP/OPS/2014/3). وأدلت المديرة المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة، ونائب المدير التنفيذي (الشؤون الإدارية) لصندوق الأمم المتحدة للسكان، والقائم بأعمال المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، على التوالي، ببيانات وتبعتها ردود من الإدارة.

١١٧ - وأثنى أعضاء المجلس على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لتقاريرها السنوية، ورحبوا بالتقدم الذي أحرزته جميع المنظمات الثلاث في معالجة القضايا الإدارية المتصلة بمراجعة الحسابات وفي الخطوات المتخذة لمعالجة جوانب الضعف في المجالات ذات الأولوية العالية. وأعربوا عن

تقديرهم لإدراج المعلومات ذات الصلة بالخسائر المالية الناجمة عن الغش، وشجعوا المنظمات الثلاث جميعها بقوة على أن توفر أيضا معلومات عن المبالغ المستردة.

١١٨ - وقالت الوفود إنها تُرحب باعتماد موارد بشرية إضافية لمراجعة الحسابات والتحقيقات للمنظمات الثلاث، واستفسرت عما إذا كانت المنظمات تعتبر أن لديها موارد كافية للوفاء بولاياتها في هذا المجال. وشددت على ضرورة وجود ضوابط رقابية فعالة في المكاتب الإقليمية والقطرية، بما في ذلك اتخاذ تدابير لكفالة الامتثال للسياسات والإجراءات المتعلقة بتفويض السلطة. وفيما يتعلق بالتحقيقات، طلبت الوفود توضيحا بشأن أسباب إقفال قضايا معينة بعد إجراء تقييم أولي.

١١٩ - وأكدت الوفود على أهمية إدارة المخاطر وأعربت عن تطلعها إلى زيادة تعزيز ثقافة إدارة المخاطر وممارستها.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٢٠ - أعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم للإجراءات التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتناول التوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات، وقالوا إنهم يرحبون بموافاتهم بمعلومات إضافية عن آليات المساءلة والرقابة في الهيكل الجديد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعلى الرغم من أن عدد قضايا الغش المتصلة بالشراء لا يزال يمثل مجالا للقلق، شجعت الدول الأعضاء البرنامج الإنمائي على مواصلة جهده في فحص أنماط إدعاء الغش على الصعيدين القطري والإقليمي والنظر في تخصيص الموارد لمراجعة الحسابات والتحقيقات استنادا إلى تقييمه للمخاطر إذا اقتضت الحاجة.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

١٢١ - اعترفت الوفود بالتقدم الذي أحرزه صندوق الأمم المتحدة للسكان في إنشاء المكتب الجديد لخدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات، واعتبرته عنصرا ذا أهمية في الهيكل الشامل للرقابة الداخلية والخارجية. وأعربت تلك الوفود عن اهتمامها بمعرفة الكيفية التي سيُدير بها صندوق السكان عمليات المنظمة التي تُقدر بأنها تنطوي على مخاطر عالية فيما يتعلق بمراجعة الحسابات ويتولى تنفيذ سياسة إدارة الجرد، وكذلك بالنظر إلى أهميتها للبرنامج العالمي لتعزيز أمن سلع الصحة الإنجابية.

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

١٢٢ - رحبت الوفود بالجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مجال مراجعة الحسابات والتحقيقات، ورحبت بالتحسن المطرد في عدد مراجعات حسابات المشاريع

غير المشفوعة بتحفظات، وكذلك نسبة مراجعات حسابات المشاريع التي حصلت على تقدير مرضٍ. وأشارت الوفود إلى التدابير الإضافية التي اتخذها الإدارة من أجل تعزيز نظام الضوابط الداخلية، فرحبت أيضا بعدم وجود مراجعات حسابات غير مُرضية في عام ٢٠١٣.

١٢٣ - وردا على ذلك، أشارت المديرة المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن توصيات مراجعة الحسابات قد انخفضت من ٢٢ توصية إلى ثمان توصيات وسيتم إقفال القضايا المتبقية بنهاية عام ٢٠١٤. وأفادت أن الاستعراض الهيكلي للبرنامج الإنمائي يتيح أداة مُحسَّنة لإدارة المشاريع من المراكز الإقليمية، وبالتالي يزيد من المواءمة الفنية والمساءلة عموما. وفيما يتعلق بالإدارة المالية، قالت إن قيام البرنامج الإنمائي بتجميع الخدمات وزيادة الاهتمام الموجه لاعتماد الموظفين الماليين يُتوقع أن يحقق نهوضا بهذه المهمة عموما. وقالت إن البرنامج الإنمائي ينوه أيضا إلى توافر موارد كافية لمهمته المتعلقة بالتحقيقات، شريطة أن يظل الاتجاه في عدد القضايا كما هو.

١٢٤ - وأكدت نائبة المدير التنفيذي (الشؤون الإدارية) لصندوق الأمم المتحدة للسكان، للدول الأعضاء أن كثيرا من عمليات إدارة التغيير الواردة في التقرير السنوي للمدير التنفيذي تتناول العمليات التي تعتبر عالية المخاطر فيما يتعلق بمراجعة الحسابات. وفيما يتعلق باسترداد الخسائر المالية، تم بالفعل الاسترداد الكامل في قضيتين من ثلاث قضايا؛ وفيما يتعلق بالموارد المخصصة في الميزانية للرقابة وإدارة المخاطر، أفادت أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يعمل في حدود الميزانية المعتمدة، ودعت المجلس إلى النظر في تقييمه في جميع أنشطة الرقابة، والمراجعة الداخلية للحسابات، والتقييم، والأنشطة الإدارية.

١٢٥ - وأفاد المدير التنفيذي بالنيابة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، في رده، أن لجنة استعراض البائعين تعمل على ما يرام وأنها سمحت للوكالات بتقاسم المعلومات بشأن البائعين الذين هم موضع شك واتخاذ الإجراءات اللازمة تبعا لذلك. وأفاد أنه فيما يتعلق بمتابعة التحقيقات ذات الصلة بالموظفين، أفاد أن مكتب الشؤون القانونية بالأمم المتحدة يقوم بالنظر في القضايا الحساسة، ويتخذ القرارات النهائية بشأن القضايا التأديبية قاض مستقل؛ وأضاف أن مكتب خدمات المشاريع ملتزم بتقاسم المعلومات بشأن العقبات القانونية المصادفة لدى تبادل المعلومات مع الوكالات الشريكة، وملتزم باتخاذ جميع الخطوات التي في متناوله لمتابعة القضايا.

١٢٦ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ١٥/٢٠١٤ بشأن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

سادس عشر – تقارير مكاتب الأخلاقيات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

١٢٧ – عرض مدير مكتب الأخلاقيات ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنشطة المكتب في عام ٢٠١٣ (DP/2014/17)، وعرضت المديرة المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي رد الإدارة. وقدم الموظف المسؤول لمكتب الأخلاقيات في صندوق الأمم المتحدة للسكان تقرير المكتب لعام ٢٠١٣ (DP/FPA/2014/4) وعرض مدير مكتب الموارد البشرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان رد الإدارة. وعرض مدير فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بالنيابة عن الموظف المسؤول لمكتب الأخلاقيات بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، أنشطة مكتب الأخلاقيات لعام ٢٠١٣ (DP/OPS/2014/4)، وقدم المدير التنفيذي المؤقت رد الإدارة.

١٢٨ – ورحبت مجموعة من الوفود بتقارير مكاتب الأخلاقيات ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ووافقت على أن الاضطلاع بمهمة قوية للأخلاقيات يُعد أساسيا للقيام برقابة فعالة. وأثنت هذه الوفود على الدعم القوي المُقدَّم من الإدارات لمكاتب الأخلاقيات التابعة لها، وشجعتها على مواصلة التقيد بالتزامها، بما في ذلك عن طريق تخصيص موارد كافية لمهمة الأخلاقيات. وشددت تلك الوفود على الدور الهام الذي تضطلع به مكاتب الأخلاقيات في إيجاد ثقافة النزاهة والمساءلة في جميع منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة بالنظر إلى أهمية سياسة عدم التسامح مطلقا مع الفساد، وضرورة إثبات كفاءة وفعالية المنظمات. وشددت تلك الوفود على ضرورة حماية المُبلِّغين عن المخالفات وتشجيعهم، وطلبت من المنظمات وضع (أو تنقيح) السياسات التي تمنع الانتقام من المُبلِّغين عن المخالفات، والنص على فترة تقادم لا تقل عن ستة أشهر يتم خلالها الإبلاغ عن الانتقام. وحثت تلك الوفود المنظمات على توفير التدريب على الأخلاقيات للموظفين على مستوى المقر والمستوى الميداني على السواء، واتخاذ التدابير اللازمة لتتبع فعالية هذه البرامج. وشجعت الوفود كذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على مواءمة سياساتها المتعلقة بالحماية من الانتقام فيما بينها وبينها وبين سائر أعضاء فريق الأخلاقيات بالأمم المتحدة.

١٢٩ – وأثنى أحد الوفود على إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لنتائج الاستقصاء الذي قام به مكتب أخلاقيات البرنامج الإنمائي والتي تُشير إلى أن الموظفين لا يمتنعون عن الإبلاغ عن سوء السلوك بسبب أي خوف من الانتقام. غير أن الوفد أثار القلق إزاء الدليل الذي

يُروى والذي مفاده أن الموظفين غالبا ما لا يتقدمون للإبلاغ عن المخالفات بسبب شعور سائد بأنه لن يتم فعل شيء لتصحيح الأمر، وهو شعور عززه ما يُزعم من عدم اتخاذ أي تدابير مشهودة في حينها و/أو عقابية ضد الموظفين المتورطين في المخالفات. وفي حين أثنى الوفد على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لجهوده الجارية لتصحيح ذلك الشعور، اقترح الوفد أن تضطلع كل منظمة بجهد مماثل لكفالة معالجة أي مخاوف قد تُثني الموظفين عن الإبلاغ عن سوء السلوك معالجة ملائمة.

١٣٠ - وأكدت المديرة المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأعضاء الصندوق أن البرنامج الإنمائي يأخذ تقرير مكتب الأخلاقيات وتوصياته مأخذ الجد. أما فيما يتعلق بمسألة شعور الموظفين الواردة في تقرير مكتب الأخلاقيات، أبلغت المجلس أن ثمة فريقا عاملا بقيادة مكتب الشؤون الإدارية، يتألف من ممثلين رئيسيين من مكتب الدعم القانوني، ومكتب الموارد البشرية، ومكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، ومكتب الأخلاقيات عقد اجتماعا أوليا لمناقشة أسباب المسائل الكامنة وراء هذا الشعور، واتخاذ الخطوات الممكنة المختلفة لتناول قضايا شعور الموظفين بشكل أكثر فعالية واستباقية. وتناول الموظف المسؤول بمكتب أخلاقيات صندوق الأمم المتحدة للسكان بالمثل مسألة الشعور، وأكد للوفود أن الصندوق يتبع إجراءات قانونية صارمة ويُصدر تعميمات منتظمة للموظفين تُبيِّن الإجراءات التي يتخذها الصندوق بشأن مزاعم سوء السلوك، ويكفل اتخاذ الإجراءات القانونية الواجبة إزاء جميع الأشخاص المعنيين. وأفاد المدير التنفيذي المؤقت لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أيضا أن المكتب يتناول كل شكوى بجدية، ويُصدر تقارير منتظمة بشأن حالة التحقيقات، ويضطلع بحملة توعية للموظفين بشأن الشواغل ذات الصلة بالأخلاقيات. وأشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع جميعا إلى أنها ستنظر في مقترحات الوفود الداعية إلى إجراء تحسينات.

١٣١ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢٠١٤/٢٢ بشأن تقارير مكاتب الأخلاقيات ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

الجزء الثالث
الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٤

المعقودة في مقر الأمم المتحدة، نيويورك

خلال الفترة من ٢ إلى ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤

أولا - المسائل التنظيمية

١ - عقدت الدورة السنوية الثانية لعام ٢٠١٤ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في الفترة من ٢ إلى ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

٢ - وأقر المجلس جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الثانية لعام ٢٠١٤ (DP/2014/L.3)، كما اعتمد تقرير الدورة السنوية لعام ٢٠١٤ (DP/2014/18). واعتمد مشروع خطة العمل السنوية لعام ٢٠١٥ (DP/2014/CRP.2) وخطة العمل المؤقتة للدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٥.

٣ - وترد القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٤ في الوثيقة DP/2015/2 التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي Executive Board website.

٤ - ووافق المجلس التنفيذي على الجدول الزمني التالي لدوراته المقبلة في عام ٢٠١٥:

الدورة العادية الأولى:	من ٢٦ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير
الدورة السنوية:	من ١ إلى ١٢ حزيران/يونيه (نيويورك)
الدورة العادية الثانية:	من ١ إلى ٤ أيلول/سبتمبر

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثانيا - بيان مديرة البرنامج والشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

٥ - تناولت مديرة البرنامج في ملاحظاتها الافتتاحية أمام المجلس التنفيذي (متاحة في الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي Executive Board website) أربعة مواضيع رئيسية وهي: تصدي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للأزمات الدولية المتزامنة، بما في ذلك انتشار وباء الإيبولا في غرب أفريقيا؛ وما يقدمه من دعم لعمليات التنمية العالمية الرئيسية؛ والتقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، والهيكلة التنظيمية؛ والموارد المالية للمنظمة وأهمية الشفافية والمساءلة. واستهلت بيانها بشريط فيديو يوضح أعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم صناعة صيد أسماك التونة في جنوب المحيط الهادئ، مع التركيز على التحديات التي تواجه الاستدامة، وسُبُل العيش.

٦ - وشددت المديرة على أن الأثر المدمر للأزمات والنزاعات على مكاسب التنمية يقتضي اهتماما شديدا من جانب المجتمع الدولي. وأضافت قائلة إن البرنامج الإنمائي يشارك مشاركة كاملة في التصدي للأزمات المتزامنة بما يتماشى مع ولايته، المتمثلة في دعم الانتعاش المبكِّر وبناء القدرة على التكيُّف. وتكلمت عن مشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق في مساعدة المجتمعات المحلية المستهدفة والضعيفة. وتناولت الأعمال التي يقوم بها البرنامج في ما يتعلق بسُبُل العيش وبناء القدرة على التكيُّف في مواجهة النزاع في الجمهورية العربية السورية، وقيام البرنامج بتقييم الدمار وبالتخطيط من أجل الإنعاش في غزة، ودعم ومراقبة الانتخابات في أفغانستان. وسلطت الضوء على البرامج التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي لإضفاء الاستقرار على الحوكمة في جمهورية أفريقيا الوسطى، فضلا عن العمل على انتعاشها المبكِّر؛ وبناء السلام وأعمال المصالحة في جنوب السودان. وأضافت قائلة إنه في ما يتعلق بتفشي وباء الإيبولا في غرب أفريقيا، يشارك البرنامج بنشاط البلدان المتأثرة ومنظومة الأمم المتحدة على نطاق أوسع لتنسيق الدعم وتوفيره توطئة للاستجابة على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٧ - وشددت على أن من الضروري لنجاح التصدي لتلك الأزمات والتحديات الأوسع نطاقا، والتي تتمثل في الفقر، وتغيُّر المناخ، والتدهور البيئي أن يوافق، المجتمع الدولي على خطة تنمية عالمية طموحة. وأردفت قائلة إن الدعم الذي يقدمه البرنامج لعمليات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فضلا عن التعجيل بالأهداف الإنمائية للألفية، يشمل مساعدة البلدان على إعداد خطط عمل للتعجيل بالأهداف الإنمائية للألفية، تيسِّر الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف إنمائية مستدامة في المستقبل. وأبرزت الدور القيادي الذي يؤديه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عملية التنسيق في الأمم المتحدة، والتزامه بالعمل مع جهاز الأمم المتحدة الإنمائي لتمكين نظام المنسق المقيم وجعل أفرقة الأمم المتحدة القطرية والمنظومة مناسبين لأغراض عالم ما بعد عام ٢٠١٥. ولفتت الانتباه إلى الأعمال التي يقوم بها البرنامج بشأن التغيُّر المناخي، وأبرزت دوره النشط في تنظيم المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، ومشاركته في هذا المؤتمر. كما يشارك البرنامج بنشاط أيضا في دعم مؤتمر القمة المعني بالمناخ عام ٢٠١٤، الذي دعا إلى عقده الأمين العام.

٨ - وأردفت قائلة إن البرنامج صمم خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ بما يكفل تمكنه من مواجهة تلك التحديات بنجاح وبرمجة الاحتياجات القطرية حاليا وفي ما بعد عام ٢٠١٥. وتتماشى الخطة مع أولويات البلدان المستفيدة من البرامج والمنظمات الإقليمية، وتتسق مواضيعها الرئيسية مع خطة التنمية العالمية الناشئة. وتعتمد المكاتب

القطرية، والمكاتب الإقليمية ومكتب السياسات ودعم البرامج بالكامل التركيز على جودة البرامج والنتائج. وتجري مواءمة البرنامج بسرعة، وفي المواعيد المقررة، حيث أتمت جميع المناطق الخمس وما يقرب من ٦٠ مكتبا قطريا المرحلة الأولى، ومن المتوقع اكتمال ذلك تماما بحلول الربع الأول من عام ٢٠١٥.

٩ - وأطلعت المديرة المجلس على التغيير التنظيمي. وأضافت قائلة إن البرنامج الإنمائي قد بدأ في إعادة مواءمة الموظفين مع الهياكل الجديدة، ويركز على تعزيز المجالات الضعيفة، كما يعزز في الوقت ذاته الإدارة القائمة على النتائج، وإدارة المعارف، وضمان جودة البرامج. واستكمل البرنامج الجولة الأولى لمعرض فرص العمل وأبلغ نسبة كبيرة من الموظفين بأدوارهم الجديدة. ومن المتوقع أن تكون الهياكل الجديدة جاهزة في مطلع تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ وأن يعمل الموظفون بصورة كاملة في نهاية عام ٢٠١٥. ويلتزم البرنامج بتنفيذ العملية على وجه السرعة، دون إخلال بالنزاهة. وعندما تكتمل العملية، ستكون كل الخدمات في مجال السياسات متوائمة بصورة عملية في مكتب السياسات ودعم البرامج الجديد، وستكون الخدمات الاستشارية متوائمة بشكل أفضل مع احتياجات البلدان المستفيدة من البرامج، وسيكون حجم المقار أصغر. وأكدت للمجلس، في معرض إقرارها بالصعوبات التي يواجهها الموظفون، أن التغييرات وأساليب العمل الجديدة، ستؤدي إلى زيادة العمليات المبسطة وتعزيز الكفاءة.

١٠ - وقدمت المديرة أيضا الاستعراض السنوي للحالة المالية، ٢٠١٣ (DP/2014/20 ومرفقاته) فضلا عن معلومات تفصيلية تتصل بالاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ٢٠١٣ (DP/2014/20/Add.1). وفي عام ٢٠١٣ حصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على رأي غير مشفوع بتحفظ، يمثل حصيلة عقد تقريبا من آراء مراجعي الحسابات غير المشفوعة بتحفظ. وسيستفيد البرنامج من ذلك الإنجاز بزيادة تحسين إطار التنفيذ الوطني عن طريق إدارة التنفيذ القائم على المخاطر بمزيد من الإحكام. وفي عام ٢٠١٣، تلقى البرنامج الإنمائي مساهمات مجموعها ٤,٨٣ بليون دولار، وبلغ إجمالي النفقات ٥,٢٥ بلايين دولار. وبلغت الموارد العادية ٨٩٥,٧ مليون دولار أي بزيادة تبلغ ٥,٩ في المائة عن عام ٢٠١٢، واتسعت قاعدة المنظمة من المانحين بانضمام ٦ أعضاء آخرين ليصل العدد إلى ٥٦ عضوا. وبلغت المساهمات الأخرى (غير الأساسية) ٣,٩٣ بليون دولار في عام ٢٠١٣، بزيادة تبلغ ٣٠ في المائة من البلدان المستفيدة من البرامج. وبلغ الرصيد في عام ٢٠١٣ من الموارد غير المنفقة ٤,٣٧ بلايين دولار، أي بزيادة طفيفة عن عام ٢٠١٢، ويرجع ذلك جزئيا إلى تسويات الفترة السابقة التي أجريت امتثالا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويولي البرنامج أهمية كبيرة

للشفافية والمساءلة، كما يتبين من قيامه بنشر معلومات مستفيضة على موقعه على شبكة الإنترنت open.undp.org؛ ومن خلال عمله كعضو مؤسس وشريك في استضافة المبادرة الدولية لشفافية المعونة؛ وبكشفه العلني لتقارير المراجعة الداخلية للحسابات.

١١ - وأعرب أعضاء المجلس عن ترحيبهم بتفاعل المديرة مع الدول الأعضاء وبقيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأشاد أعضاء المجلس بالبرنامج الإنمائي لتواجده على الساحة العالمية في وقت يتسم بشدة التقلبات. وأشار بعض الوفود في معرض توجيه الاهتمام إلى الأثر المدمر للنزاعات والأزمات الناشئة على التنمية البشرية، إلى الدور القيادي الحيوي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم الانتقال من الإغاثة إلى التنمية ودوره التنسيقي في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. ويؤدي التركيز على المؤسسات الشاملة للجميع، والقدرة على التكيُّف إلى وضع المنظمة في مركز قوي لتقديم إسهام له قيمته، ولا سيما في البيئات المتأثرة بالأزمات والمتسمة بالهشاشة. وشجعت الوفود البرنامج على مواصلة جعل المشاركة الشاملة والقدرة على التكيُّف أولوية استراتيجية عليا، وبناء قدراته في هذين المجالين.

١٢ - وأكدت الوفود الدور الفريد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ما يتعلق بالحد من الفقر، والمساعدة على التعجيل بالتقدم صوب الأهداف الإنمائية للألفية، والدفع بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إلى الأمام. وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم الكبير لمدخلات البرنامج ومشورته أثناء مناقشات الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة. وتولي الوفود أهمية كبيرة للأعمال المستمرة التي تقوم بها المنظمة لدعم مشاورات الدول الأعضاء بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأعربت الوفود عن تطلعها إلى الدعم المستمر والقوي من جانب المنظمة طوال السنة المقبلة في الوقت الذي تعمل فيه الدول الأعضاء من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن خطة تحقيق التحول للقضاء على الفقر ولجعل التنمية المستدامة مسعاها المشترك.

١٣ - وشددت مجموعة من الوفود على أن الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات والخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٤-٢٠١٧، يأذنان للمنظمة بإيلاء أولوية عليا للقضاء على الفقر كهدف أسمى. وعلاوة على ذلك، تشجع هذه المجموعة من الوفود البرنامج الإنمائي على إيلاء أولوية عليا لتنفيذ المشاريع المتصلة بالتعاون في ما بين بلدان الجنوب، وتيسير نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية. وأشارت تلك المجموعة إلى قرار اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون في ما بين بلدان الجنوب ١/١٨، ودعت البرنامج الإنمائي إلى زيادة دعمه البشري والمالي لمكتب الأمم المتحدة للتعاون في ما بين بلدان الجنوب.

١٤ - وفي ما يتعلق بالبرنامج العالمي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، أكد عدد من الوفود أن على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يركز على الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى خطة عالمية وتحولية أكثر طموحا استنادا إلى الأهداف الإنمائية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما يؤدي إلى مواءمة أنشطة البرنامج مع الإطار الجديد. وترى تلك الوفود في استعراض منتصف المدة عام ٢٠١٥ للخطة الاستراتيجية وإطار النتائج فرصة مثالية لصقل تلك المواءمة. وشددت تلك الوفود على أن الأنشطة البرنامجية التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي، بما فيها البرنامج العالمي، يجب أن تكون بناء على الطلب، وأن تضع في الاعتبار تماما احتياجات البلدان المستفيدة من البرامج وأهدافها، وأن تتمكن من التكيف مع الظروف الإقليمية والمحلية. وشددت تلك الوفود على أهمية التواجد العالمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البلدان المستفيدة من البرامج، بما فيها البلدان المتوسطة الدخل.

١٥ - وفي ما يتعلق بالاستعراض الهيكلي، أعربت الوفود عن تقديرها لمشاركة مديرة البرنامج مع المجلس ولزيادة الشفافية. وأعربوا عن الحرص على معرفة الطريقة التي ستؤثر بها التغييرات في التنفيذ، وكيف ستعزز قدرة البرنامج الإنمائي على نشر الدعم المناسب للغرض في البيئات المتأثرة بالأزمات والبيئات الهشة. وأقرت الوفود بأن عملية التغير الهيكلي ليست يسيرة، وشجعت المنظمة على إبقاء المجلس على علم.

١٦ - وأعربت مجموعة من الوفود عن القلق بشأن أثر الاستعراض الهيكلي على موظفي البلد النامي. وأشارت تلك الوفود إلى أنه عندما تفضل المنظمة الإنمائية أن تتجاهل بصورة انتقائية تمثيل بلد نام لا يرسل هذا الإشارة الصحيحة للبلدان النامية التي ترى أن البرنامج الإنمائي منظمة تقوم على المساواة، وشفافة. وفي هذا الصدد، أعربت الوفود عن تطلعها إلى زيادة تعزيز الشفافية، والمساءلة والإدارة الرشيدة لمنظومة الأمم المتحدة. وشددت في معرض الإشارة إلى القرار ٢٢٦/٦٧ المتعلق بالاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات، على أهمية هياكل الإدارة الشاملة في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، وأشارت الوفود إلى أنها ينبغي أن تعكس التمثيل الإقليمي المنصف.

١٧ - ورحب أعضاء المجلس بالتقدم بشأن الإطار المتكامل للنتائج والموارد. وشجعوا البرنامج على التعجيل بتنفيذ الإطار وأعربوا عن تطلعهم إلى زيادة التحليل على القدرة والأداء في الميدان ونتائج البرنامج. ودعا بعض الوفود إلى تضمين التقارير المقبلة الموارد الموجهة إلى التعاون في ما بين بلدان الجنوب في سياق الاتفاقات الثلاثية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأشادت الوفود عموما بالبرنامج الإنمائي على التقرير السنوي الممتاز بشأن الحالة المالية، والذي أوضح كيف سلطت البيانات، والمعلومات والتحليل، الضوء على عمل

المنظمة. وشددت تلك الوفود على أهمية التقييم وحثت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تعزيز ثقافة التقييم في سائر المنظمة. وأعربت عن تطلعها إلى عملية استعراض لسياسة التقييم، وشجعت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وضع منهجيات لتتبع النتائج ومساهمته فيها. وشددت تلك الوفود على أن يكون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حامل اللواء لنصرة الأعمال القائمة على الأدلة. وفي معرض تشديد أعضاء المجلس على الأهمية الرئيسية للشفافية، والتوجه إلى تحقيق النتائج والكفاءة، رحبوا بالجهود التي يبذلها البرنامج لإعداد منبر على شبكة الإنترنت لتيسير وصول الجمهور إليه، لتتبع النتائج والموارد، وأكدت تلك الوفود من جديد الحاجة إلى إدارة المخاطر بصورة أفضل.

١٨ - وردا على ذلك، أعربت مديرة البرنامج عن شكرها للوفود لدعمهم لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للبرنامج، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وللإطار المتكامل. وقالت إن البرنامج الإنمائي سيستخدم استعراض منتصف المدة لصقل الخطة والإطار، وفقا للأولويات الوطنية، بغرض القضاء على الفقر والحد من أوجه عدم المساواة. ويشجع البرنامج مكاتبه القطرية على تعزيز استخدام الأدلة، والتماس الفرص للمشاركة في المجالات الناشئة، وتعزيز التعاون في ما بين بلدان الجنوب. وأضافت قائلة إن البرنامج سعى لدى إعداد الخطة الاستراتيجية إلى جعل المنظمة تفي بالغرض، لتنفيذ التعجيل بالأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على حد سواء. وبالمثل، فلإدراج البرنامج العالمي في الخطة الاستراتيجية، سعى البرنامج الإنمائي إلى مواءمته مع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مع التركيز بشكل قوي على التعاون في ما بين بلدان الجنوب، وإلى مساعدة البلدان المستفيدة من البرامج، على مواءمة استراتيجيات برامجها الوطنية مع الأهداف الإنمائية المستدامة. ويرتبط عمل البرنامج الإنمائي في البلدان التي توجد بها أزمات ونزاعات ارتباطا وثيقا بمفهوم الكتلة الحرجة، الذي يمكن أن يعطي للبرنامج الإنمائي القدرة على الاستجابة عند الحاجة. ويولي البرنامج أهمية كبيرة أيضا لوجوده المادي على الصعيد العالمي في البلدان المستفيدة من البرامج، بما فيها البلدان المتوسط الدخل.

١٩ - وشددت مديرة البرنامج على أنه بالرغم من صعوبة التغييرات التنظيمية، سيتبين أن لها قيمتها عند اكتمالها. وتراعي إدارة البرنامج الإنمائي التمثيل الجغرافي للموظفين أثناء عملية الاختيار، وستُطلع المجلس بانتظام على آخر المستجدات. وفي ما يتعلق بمسألة هيكل إدارة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على مدى أطول، تعي الصناديق والبرامج تماما مسألة تلبية الغرض وتشارك في المناقشات مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بما يكفل الاتساق التام مع

الحوار التفاعلي الذي سيجري في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وسيسترشد به تقرير الأمين العام لسنة ٢٠١٦ بشأن الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات.

٢٠ - ويستخدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خطة تنفيذ لتوضيح التقدم الذي يحققه البرنامج الإنمائي بصورة منتظمة، في ضوء الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات، بالتعاون مع المؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، ينظر البرنامج الإنمائي إلى التعاون في ما بين بلدان الجنوب نظرة جدية وسيواصل تعزيز الدعم الذي يقدمه إلى مكتب الأمم المتحدة للتعاون في ما بين بلدان الجنوب، فضلا عن نهجه البرنامجي المتعلق بالتعاون في ما بين بلدان الجنوب. ويعمل البرنامج الإنمائي بشكل دؤوب على تنفيذ التوصيات الواردة في القرار ١/١٨ الصادر عن اللجنة الرفيعة المستوى فضلا عن توصيات الأمين العام.

٢١ - وشددت المديرة على أن البرنامج الإنمائي ملتزم بإجراء عمليات تقييم دقيقة للأعمال التي يضطلع بها بالتعاون مع نظرائه الوطنيين. وسيستعرض البرنامج الإنمائي سياساته التقييمية بغرض تعزيزها، بالتشاور مع المجلس ومع مكتب التقييم المستقل، وسيشمل ذلك ترسيخ إرساء ضمان الجودة لإجراء تقييمات لامركزية. وسينشر البرنامج الإنمائي تقييماته، بالصيغة التي تقدم بها، عقب إجراء مناقشات بين جهات التقييم والإدارة.

٢٢ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢٤/٢٠١٤ بشأن الالتزامات بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتنفيذ الاستعراض الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية.

ثالثا - الالتزامات بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢٣ - عرضت المديرة حالة تمويل الموارد العادية للبرنامج الإنمائي، وصناديقه وبرامجه لعام ٢٠١٤ وما بعده (DP/2014/21) كجزء من بيانها الافتتاحي. وأشارت إلى أن من المتوقع أن تبلغ المساهمات في الموارد العادية للبرنامج عام ٢٠١٤ ما مقداره ٨٥٠ مليون دولار، رهنا بتقلبات سعر الصرف، ويشمل هذا مدفوعات مدرجة في ميزانية عام ٢٠١٣، لكنها وردت في عام ٢٠١٤. ويمثل ذلك نسبة ٤٩ في المائة من الميزانية المتكاملة المستهدفة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ التي تبلغ ١,٧٥ بليون دولار. وشجعت أعضاء المجلس الذين لم يسددوا اشتراكاتهم بعد على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن.

٢٤ - وشددت المديرة على أن الموارد العادية (الأساسية) تعد من صميم قدرة المنظمة على تحقيق النتائج وستظل كذلك. وأضافت قائلة إن الموارد العادية تُمول خبرة المنظمة وإدارتها المؤسسية ونظم الرقابة. وهي تساعد على بناء شبكات المكاتب القطرية وتوجيه الدعم إلى الفئات الأكثر فقرا والأشد ضعفا، كما أنها عنصر بالغ الأهمية من عناصر الفعالية والاتساق في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يقوده وينسقه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي ما يتعلق بالموارد الأخرى (غير الأساسية)، والمخصصة بشكل أكثر مرونة، تمكن البرنامج الإنمائي من مواءمتها مع أولويات البلدان المستفيدة من البرامج ونتائج الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. ويتناول الجزء الرابع عشر من الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات مسألة المبالغ الأساسية وغير الأساسية بالنسبة لمفهوم الكتلة الحرجة.

٢٥ - وتوجَّه أعضاء المجلس بالشكر إلى المديرة من أجل النهج التشاوري الذي يتبعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - وهو مهم بصفة خاصة في ضوء القرار ٢٢٦/٦٧ المتعلق بالاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات والذي جعل تمويل الخطة الاستراتيجية والإطار المتكامل في صميم جدول أعمال المجلس. ووافقوا على ضرورة أن تظل الموارد الأساسية الركيزة الرئيسية لتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كشرط أساسي لقدرته على أن يكون منظمة استراتيجية، ومستجيبة، وقابلة للتنبؤ في ما يتعلق بتحقيق النتائج. ووافقوا بالكامل على تركيز المنظمة على تعبئة المزيد من الموارد، بما في ذلك على الصعيد المحلي، وشجعوها على جذب المزيد من الموارد من القطاع الخاص من أجل تنويع قاعدة الموارد العامة.

٢٦ - وأعربوا عن الارتياح لملاحظة تزايد عدد البلدان، بما فيها البلدان المستفيدة من البرامج، التي تقدم مساهمات إلى الميزانية العادية، لكنهم أعربوا عن قلقهم المستمر من استمرار الاختلال بين التمويل العادي (الأساسي) والتمويل الآخر (غير الأساسي). وشجع أعضاء المجلس البرنامج الإنمائي على استكشاف سُبُل لجعل الموارد غير الأساسية أكثر مرونة وأكثر قابلية للتنبؤ، مع ضمان مواءمتها مع الخطة الاستراتيجية والأولويات الوطنية. وأعربوا عن تطلعهم لتكرار الحوار المنظم، سنويا، للتأكد من وفاء المجلس بدوره الرقابي بشأن تمويل أولويات البرنامج الإنمائي. وطلب عدد من الوفود إلى البرنامج الإنمائي وضع خطة لتعبئة الموارد من أجل تمويل الإطار المتكامل للنتائج والموارد. وينبغي للبرنامج الإنمائي أن يعرض في الخطة إجراءات محددة لزيادة الموارد الأساسية واقتراحات ملموسة بشأن الحوافز، والآليات، وطرائق التمويل، لزيادة الأموال غير الأساسية الأقل تقييدا/تخصيصا والمتسقة مع نتائج الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

٢٧ - وردا على ذلك أعربت المديرة عن ترحيبها بتأكيد أعضاء المجلس على ضرورة أن تظل الموارد الأساسية بمثابة الركيزة الرئيسية لتمويل البرنامج، وأعربت في الوقت ذاته عن موافقتها على ضرورة المشاركة في الحوار المنظم المتكرر بشأن التمويل غير الأساسي وغير المخصص. وأضافت قائلة إن جزءا من الحوار المنظم سيتمثل في التركيز على اتخاذ إجراءات محددة لزيادة الموارد الأساسية للمنظمة. وقالت إن البرنامج الإنمائي مستعد لمناقشة حوافز لجذب مزيد من الموارد الأساسية فضلا عن الموارد غير الأساسية وغير المخصصة.

٢٨ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢٠١٤/٢٤ بشأن الالتزامات بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتنفيذ الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية.

رابعا - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

٢٩ - عرض الممثل الدائم لأفغانستان بالتفصيل وثيقة البرنامج القطري لأفغانستان. وعرض المديرون الإقليميون للمكاتب الإقليمية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وأوروبا ورابطة الدول المستقلة، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من منظوراتهم الإقليمية، بمزيد من التفصيل، وثائق البرامج القطرية المتعلقة بأفغانستان، وتيمور - ليشتي، والبوسنة والهرسك، وإكوادور، وباراغواي، على التوالي. وعرض نائب مدير المكتب الإقليمي لأفريقيا، بقدر من التفصيل وثيقة البرنامج القطري المتعلقة بسيراليون، فضلا عن التمديد الاستثنائي الثالث لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري لغينيا - بيساو.

٣٠ - واستعرض المجلس التنفيذي وأقر، وفقا لقراره ٢٠١٤/٧ وثائق البرامج القطرية التالية: أفغانستان (DP/DCP/AFG/3)، البوسنة والهرسك (DP/DCP/BIH/3)، إكوادور (DP/DCP/ECU/2)، باراغواي (DP/DCP/PRY/2)، تيمور - ليشتي (DP/DCP/TLS/2)، وسيراليون (DP/DCP/SLE/3).

٣١ - ووفقا لقرار المجلس التنفيذي ٢٠٠٦/٣٦ وافق، على الوثائق النهائية للبرامج القطرية التالية، التي جرى استعراضها أثناء الدورة السنوية لعام ٢٠١٤ وهي: أنغولا، وجزر القمر، والكويت، وتونس، وجمهورية فنزويلا البوليفارية.

٣٢ - ووافق المجلس التنفيذي على التمديد الثالث لمدة عام واحد للبرنامج القطري لغينيا - بيساو (DP/2014/22).

٣٣ - ووافق المجلس التنفيذي على التمديد الرابع لمدة عام واحد للبرنامج القطري للجمهورية العربية السورية على أساس استثنائي (DP/2014/22/Add.1).

٣٤ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتمديد الأول للبرنامج القطري للعراق لمدة سنة واحدة (DP/2014/22/Add.1).

خامسا - تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات

٣٥ - قدمت مديرة البرنامج كجزء من بيانها الافتتاحي، ورقة بشأن بلوغ الكتلة الحرجة لنجاح التنمية، التي تتناول على وجه الخصوص مفهوم الكتلة الحرجة، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ بشأن الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات. ويقترح البرنامج الإنمائي في الورقة التي تستكشف مفهوم الكتلة الحرجة، أن يقر المجلس رسميا بحاجة المنظمة إلى مستوى معين من الموارد - كتلة حرجة - تقدم من موارد غير مخصصة، ومن خلال قنوات غير مخصصة نسبيا. وتلزم الكتلة الحرجة لتمكين البرنامج الإنمائي من تحقيق النتائج المبينة في إطار النتائج والموارد المتكاملة والمرتبطة بالخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

٣٦ - وأشارت المديرة إلى أن مستوى الكتلة الحرجة اللازمة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، يتراوح بين ١١,٩ بلايين دولار إلى ١٣,١ بليون دولار. ومع التسليم بأن تقدير الكتلة الحرجة يتجاوز المستوى الحالي من الموارد العادية (الأساسية للمنظمة)، يلتزم البرنامج الإنمائي ملتزم بتحسين إدارته والإبلاغ بشأن التمويل لإقناع الشركاء بضرورته. ويلتمس البرنامج الإنمائي موافقة المجلس على المفهوم العام للكتلة الحرجة ويقترح أن تواصل المنظمة وضع طرائق جديدة للتمويل، بينما يستمر حوارها المنظم مع الدول الأعضاء، ليتسنى لها في نهاية المطاف، بلوغ المستوى المقترح لتمويل الكتلة الحرجة.

٣٧ - ووافقت الوفود بصورة شاملة في المجلس على أن مستويات التمويل الأساسي الكافية بالغة الأهمية من أجل الاستدامة المالية الطويلة الأجل في مؤسسات الأمم المتحدة. ورحبت تلك الوفود بالمناقشة المتعلقة بالكتلة الحرجة، وأعربت عن تقديرها للجهود المشتركة التي تضطلع بها المؤسسات لتحديد عدد من المبادئ الأساسية لتوجيه استراتيجيات تمويل وتنفيذ الكتلة الحرجة. كما أعربت عن تقديرها للجهود التي يبذلها البرنامج الإنمائي لترجمة دعوة الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات لتعزيز التمويل العام وتحسين القابلية للتنبؤ وجودة الموارد إلى إجراءات محددة. وأشارت مجموعة من الوفود، بالرغم من ذلك، إلى

أنه ينبغي ألا تؤدي التغييرات المؤسسية والبرنامجية الناجمة عن القرارات المتعلقة بالكتلة الحرجة إلى الإضرار بأنشطة البرمجة في البلدان النامية.

٣٨ - والتمس العديد من الوفود، المتعاطفين مع فكرة الكتلة الحرجة، إيضاحا بشأن الافتراضات الأساسية لحساب تقديرات الميزانية المستهدفة البالغة من ١١,٩ بلايين دولار إلى ١٣,١ بليون دولار للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وأعربوا عن رغبتهم في أن يعرفوا الطريقة التي يمكن بها استيعاب مساهماتهم في صناديق مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة ضمن مفهوم الكتلة الحرجة المعززة. وقالوا إنهم يفهمون أن احتياجات الكتلة الحرجة المعززة يمكن أن تتطور على مدى الزمن ويتطلعون إلى مناقشة هذا التطور كجزء من الحوار المنظم المتكرر، وفضلوا أن يكون ذلك أثناء الاستعراضات السنوية للحالة المالية. ولتحفيز المساهمات الأساسية، أوصت بعض الوفود بأن يسلط البرنامج الإنمائي الضوء على النتائج التي تحققت بواسطة الموارد الأساسية والاعتراف بالمساهمات من تلك الموارد. وشجعت تلك الوفود البرنامج الإنمائي على مواصلة التشاور مع الدول الأعضاء لإعداد آليات وحوافز لنُهُج تمويل مرنة، وقابلة للتنبؤ، وأقل تخصيصا. وشددت مجموعة من الوفود على أن تقاسم الحكومات للتكاليف، وإن يكن مخصصا، فإنه يعزز الملكية الوطنية ويُسهم في إنجازات البلدان المستفيدة من البرامج، وينبغي أخذه في الاعتبار عند النظر في آليات لتحفيز التمويل غير الأساسي الأقل تخصيصا. وحثّت تلك الوفود البرنامج الإنمائي على مشاركة مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى في تقاسم أفضل ممارسات التمويل.

٣٩ - وردا على ذلك، رحبت المديرة بالدعم الذي قدمه أعضاء المجلس لكل من مفهوم الكتلة الحرجة والاقتراح بالمشاركة في الحوار المنظم المتكرر بشأن مسألة التمويل إجمالا. وفي ما يتعلق بالطريقة التي توصل بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى القيم الدولارية المنسوبة إلى مفهوم الكتلة الحرجة المعززة، ذكرت مديرة البرنامج أن المنظمة وضعت تقديرها استنادا إلى أدلة سابقة تشير إلى أن التمويل الأكثر مرونة يؤدي إلى نتائج أفضل، وهو بالغ الأهمية في المراحل المبكرة من إعداد البرنامج. وبالرغم من ذلك، فنظرا لعدم وجود 'رقم سحري'، آثر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدم طائفة من التقديرات بشأن الكتلة الحرجة.

٤٠ - اتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢٠١٤/٢٤ بشأن الالتزامات بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتنفيذ الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

سادسا - بيان المديرة التنفيذية والالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان

بيان المديرة التنفيذية

٤١ - في الملاحظات الاستهلالية التي أدلى بها المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وأوضح فيها أن عام ٢٠١٤ يواكب الذكرى السنوية العشرين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، لفت الانتباه إلى بعض إنجازات الصندوق المهمة مثل الأعداد غير المسبوقة للفتيات في المدارس إلى الانخفاض الكبير في عدد الإناث اللاتي يمتن أثناء الولادة، ومن الأعداد المتزايدة للسكان الذين يمكنهم ممارسة حقوقهم الإنجابية إلى انخفاض معدلات الخصوبة على الصعيد العالمي. وأكد أن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وضع أسس الأهداف الإنمائية للألفية وجعل السكان في صميم التنمية. وبالرغم من ذلك، لا تزال أوجه عدم المساواة تترك كثيرين جدا متخلفين عن الركب ولا يزال التمييز مستمرا كأحد الويلات التي تعاني منها حقوق الإنسان والحقوق الإنجابية. وقد أدت الدراسات المعاصرة التي أظهرت أن التنمية لا يمكنها أن تنجح إلا إذا استندت إلى حقوق الإنسان، إلى تعزيز أُسس برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وهو أساس أعمال الصندوق، وأرست حقوق الإنسان كحجر زاوية ضروري لأهداف التنمية المستدامة. وأضاف قائلا إنه يتطلع إلى قيام الدول الأعضاء بتعزيز تلك الرسالة أثناء الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

٤٢ - وتوجه المدير التنفيذي بالشكر إلى المجلس لدعمه الثابت لإعادة تعيينه، وأشار إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان، بينما يعمل في إطار الخطة الاستراتيجية التي حددها قبل أربع سنوات، أصبح أكثر كفاءة وفعالية وقابلية للمساءلة وأفضل تركيزا بشأن ما يلزم تحقيقه من حيث الهدف المحدد. وأردف قائلا إن صندوق الأمم المتحدة للسكان أحرز تقدما كبيرا باستثماره في تحقيق البرامج وقدرات الموظفين على حد سواء. وقد ساعدت استراتيجية الموارد البشرية الجديدة على بناء قوة عمل على مستوى عالمي وتوفير الرعاية لقيادة ملهمة. وتتواءم البرامج القطرية تماما مع الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، كما تلائم أولويات التنمية المحلية، ويدعمها تخطيط ورصد معززين للبرامج والنتائج. وعلى نفس المنوال، عزز الصندوق مهمته التقييمية بفضل اعتماد سياسة تقييم منقحة وإنشاء مكتب التقييم المستقل.

٤٣ - وانتقل المدير التنفيذي إلى إنجاز البرامج، فأكد أن صندوق الأمم المتحدة للسكان قد انضم إلى شركائه في الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص وجهاز الأمم المتحدة الإنمائي لوضع خارطة طريق للإسراع بالتقدم حتى نهاية عام ٢٠١٥ في ما يتعلق بالهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية بشأن الوفيات النفاسية والصحة الإنجابية. وشملت هذه الأنشطة زيادة إمكانية الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية وخدمات تنظيم الأسرة، بغرض الوصول إلى الشباب، والمراهقات، والفئات المهمشة والمحرومة والناقصة الخدمات، بما في ذلك النساء والفتيات في بيئات الأزمات واللاتي تتعرضن للعنف القائم على نوع الجنس ولتشويه الأعضاء التناسلية للأنثى.

٤٤ - ويشارك صندوق الأمم المتحدة للسكان بقوة في المجال الإنساني، حيث يوفر سلعا وخدمات منقذة للحياة للنساء والفتيات في بيئات كثيرا ما تكون خطرة للغاية. وفي ما بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، زاد الصندوق من تنفيذه للبرامج المنقذة للحياة بنسبة ٥٠ في المائة، واستجاب لعدد غير مسبوق من الأزمات المتزامنة الواسعة النطاق في جمهورية أفريقيا الوسطى، والعراق، والجمهورية العربية السورية، وجنوب السودان. وهو يقوم بالعمل في بلدان تكافح لمواجهة تفشي وباء الإيبولا في غرب أفريقيا لضمان تيسير الوصول إلى رعاية الصحة الجنسية ورعاية الصحة الإنجابية، ولمنع زيادة انتشار المرض. ويعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان لضمان مراعاة احتياجات الصحة الخاصة بالمرأة والصحة الإنجابية للمرأة في التخطيط الإنساني. ونظرا لأن الصندوق ملتزم بتحسين آليات استجابته الإنسانية وقدراته، يناشد المدير التنفيذي الجهات المانحة النظر في تقديم تبرعات متعددة السنوات.

٤٥ - ويعتمد نجاح الصندوق اعتمادا كبيرا على قدرته على استخلاص البيانات واستخدامها لفهم ديناميات السكان، والتي بدونها لا تتمكن البلدان المستفيدة من البرامج من تلبية احتياجات شعوبها. وسيواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان مساعدة البلدان على بناء قدراتها وعلى توليد واستخدام بيانات سكانية لتوجيه صنَّاع السياسات الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، مع تعزيز شراكاته للنهوض بإجراءات منظومة الأمم المتحدة. وأضاف قائلا إن الشراكات بالغة الأهمية، بالنسبة لكل من التنفيذ الذي يقوم به المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والأعمال غير المنجزة للأهداف الإنمائية للألفية، فضلا عن نموذج الأعمال التجارية للصندوق. ويلتزم صندوق الأمم المتحدة للسكان بمشاركة طائفة واسعة من الجهات الفاعلة على الصُعُد العالمية والإقليمية والقطرية، بما في ذلك عن طريق تعبئة الموارد المحلية. كما يلتزم الصندوق بمبدأ 'توحيد الأداء' وبمواءمة نُظُمه لزيادة التنسيق مع الأمم المتحدة. وفي الوقت

الذي يعمل فيه الصندوق بصورة وثيقة مع المجلس، سيواصل المضي قُدُما بالعمل الجماعي تجاه الأهداف الإنمائية المستدامة تحت مظلة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٤٦ - وأشار المدير التنفيذي في ختام كلمته إلى أن الذكرى السنوية العشرين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية تواكب لحظة فريدة ينطلق منها إلى الأمام تنفيذ برنامج العمل بعد عام ٢٠١٤ كما تتقدم خطة التنمية المستدامة. ولئن كان الشركاء الدوليون في مجال التنمية قد تعلموا الكثير منذ أن اعتمد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الخطة عام ١٩٩٤، إلا أن أهم الدروس المستفادة هي أن التقدم الذي يُقصي نصف سكان العالم ليس بتقدم؛ وأن النمو غير المنصف غير مستدام؛ وأن التنمية بدون حقوق الإنسان مستحيلة. وتوجه بالشكر إلى المجلس على دعمه القوي المستمر وأكد مجددا التزام الصندوق بتمكين السكان من بناء عالم مستدام للسلام والعدالة والمساواة.

٤٧ - وهنأ أعضاء المجلس المدير التنفيذي على إعادة تعيينه وأشادوا بقيادته. وشددوا على أن أعمال الصندوق جوهرية لتحقيق مكاسب التنمية ولا يمكن أن تنجح إلا من خلال تمكين المرأة والفتاة والنهوض بالمساواة بين الجنسين. وقالوا إن الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ تُسلم بهذا الأمر الضروري، وهو التركيز على تيسير الوصول إلى الصحة الجنسية والصحة والحقوق الإنجابية، واحتياجات النساء والشباب، على الصعيد العالمي. وأشادوا بأعمال الصندوق من أجل وضع حد لتشويه الأعضاء التناسلية للأنثى والزواج القسري المبكر، ولا سيما للأطفال. وأشاروا إلى ضرورة التعجيل بالتقدم في ما يتعلق بجدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية واستخدامه لضمان وجود خطة تنمية طموحة وتحويلية لما بعد عام ٢٠١٥ بما يعكس قضايا السكان. وأشادوا بصندوق الأمم المتحدة للسكان على دوره في قيادة عملية الاستعراض التابعة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، فضلا عن أعماله بشأن التقرير المفهرس للأمين العام، الذي أكد الدعم الواسع النطاق من جانب الدول الأعضاء لبرنامج عمل القاهرة. وشددوا على أن صندوق الأمم المتحدة للسكان شريك بالغ الأهمية في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤، وحثوا الدول الأعضاء على تجديد التزامها بجدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٤٨ - وأيّدت الوفود بقوة الأعمال الإنسانية التي يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان وأشادوا به لجهوده على الصعيد العالمي، ولا سيما في جمهورية أفريقيا الوسطى، والعراق، والجمهورية العربية السورية، وغرب أفريقيا، من أجل إيصال سلع الصحة الإنجابية، والمشورة النفسية الاجتماعية وغير ذلك من الخدمات الحيوية لبعض أكثر النساء والفتيات

ضعفا في العالم. وأعربوا عن اهتمامهم بأعمال الصندوق لمنع العنف القائم على نوع الجنس في حالات الطوارئ الإنسانية. وأيّد العديد من الوفود بقوة زيادة تمويل الصندوق لأغراض التأهب للكوارث في البلدان المعرضة للخطر الشديد، فضلا عن إدراج البرمجة الإنسانية في جميع المستويات، وشجعوا الصندوق على تعيين الموظفين اللازمين لتعزيز استجابة الصندوق الإنسانية.

٤٩ - وسلطت الوفود الضوء على حالات النجاح في السنوات العشرين السابقة، وأكدت أنه لا يزال يتعين القيام بالكثير من العمل لتحقيق التنمية المستدامة للجميع من خلال القضاء على أوجه عدم المساواة والمظالم الاجتماعية. وأشادت الوفود بإدراج قضايا السكان في الوثيقة الختامية للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، وإن كانت تفضل لو أن تعزيز الالتزامات الدولية كان أكثر وضوحا، وشددت على أهمية مراعاة آراء جميع الدول الأعضاء في تلك المناقشة. كما أكدت أهمية وجود صندوق الأمم المتحدة للسكان في البلدان المستفيدة من البرامج، ولا سيما البلدان المتوسطة الدخل، لأغراض الملكية والأولويات الوطنية، وأعربت عن قلقها لأن تغييرات البرمجة على الصعيد القطري قد تؤدي إلى خفض أنشطة البرامج في مناطق معينة.

٥٠ - وأشادت الوفود بالصندوق لالتزامه بالمساءلة، والشفافية، وتحقيق النتائج، ورحبت بجهوده لإنشاء منتدى على شبكة الإنترنت لتتبع النتائج، وشجعت الصندوق على مواصلة التركيز على تحسين إدارة المخاطر. وأعربت عن الأمل في أن يؤدي إطار المبادرات العالمية والإقليمية الجديد والتغييرات في عمليات إعداد تقارير الصندوق إلى جعله في مركز أفضل لتحقيق نتائج نوعية. وشجعت الوفود الصندوق على استخدام التقرير السنوي المنقح لتوفير تحليل أفضل بشأن تحقيق النتائج، ومعالجة المخاطر، والتحديات التي تمت مواجهتها والدروس المستفادة. وأعربت الوفود عن ارتياحها للحوار المنتظم من جانب المجلس مع مكتب التقييم المستقل الجديد، مما يُعد بمثابة إشارة واضحة على التزام الصندوق بتعزيز مهمته التقييمية. وإجمالا شدد أعضاء المجلس بقوة على أن التمويل المستقر في المستقبل يعتمد على شراكات بين الوكالات، وشجعت صندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة التحاور مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

٥١ - وردا على ذلك، أشار المدير التنفيذي إلى أن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤، وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يتصفان من حيث طبيعتهما بزيادة الصبغة العالمية عن خطط التنمية العالمية السابقة. وباعتمادهما، يطلب المجتمع الدولي إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان بذل المزيد، من أجل الوصول إلى المرأة والفتاة أينما وجدتا،

مما يتطلب استراتيجية تمويل طموحة بنفس القدر. ويلتزم صندوق الأمم المتحدة للسكان بالسعي والدخول في شراكات جديدة لضمان قدرته على الإنجاز، بما يتفق مع الأولويات المحددة على الصعيد الوطني. ونظرا لأنه لا توجد للصندوق سياسة تدرج، سيظل يحتفظ بوجوده الفعلي في البلدان المستفيدة من البرامج، بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل، ولو أنه سيغير نهجه لمعالجة احتياجات البلدان المستفيدة من البرامج بصورة أفضل والتركيز بصورة أكبر على الشراكات الجديدة في البلدان. وسيواصل الصندوق إيلاء الأولوية للشباب، والسعي من أجل التعاون مع المجلس للوصول إلى الشباب في كل مكان. وأشار المدير التنفيذي إلى أن برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية يمثل معيارا صوب التقدم إلى الأمام، وأعرب عن الشكر للمجلس لدعمه لإعادة تنشيط مناقشات الفريق العامل المفتوح باب العضوية. وناشد الدول الأعضاء أن تكفل أعلى مستوى من التمثيل لها في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤، لإعادة تأكيد التزامها السياسي والمالي بالتنفيذ، والتبرع بموارد إضافية إن أمكن.

الالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان

٥٢ - عرض نائب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (الإدارة)، التقرير المتعلق بمساهمات الدول الأعضاء وغيرهم في صندوق الأمم المتحدة للسكان وتوقعات الإيرادات لعام ٢٠١٤ والسنوات المقبلة (DP/FPA/2014/15).

٥٣ - وأكد أعضاء المجلس أن الموارد الأساسية لا تزال تشكل الركيزة الرئيسية لتمويله، وهي شرط أساسي لكي يظل صندوق الأمم المتحدة للسكان منظمة استراتيجية ومستجيبة وقابلة للتنبؤ في ما يتعلق بتحقيقه للنتائج. ومع ذلك، أعربوا عن القلق لتناقص عدد المساهمين بالموارد الأساسية، كما أعربوا عن ارتياحهم للأعمال التي يقوم بها الصندوق لتوسيع قاعدة موارده بما في ذلك من خلال التبرعات المقدمة من البلاد المتوسطة الدخل، وشجعوا الدول الأعضاء الأخرى التي تكون في مركز يتيح لها زيادة تبرعاتها من الموارد الأساسية، بما في ذلك التبرعات المتعددة السنوات، على القيام بذلك. وأكد عدد من الدول الأعضاء للصندوق أنها ستواصل أو تزيد من تبرعاتها إلى الموارد الأساسية للصندوق في عام ٢٠١٥.

٥٤ - ووافق أعضاء المجلس على ضرورة مراجعة قاعدة الموارد الأخرى (غير الأساسية) لجعلها أكثر مرونة وقابلية للتنبؤ، وقالوا إنهم يتطلعون إلى المشاركة في حوار منظم سنويا مع صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن الطريقة التي يمكن بها تمويل الأولويات التي حددها المجلس وتيسير دوره الرقابي. وشجعوا الصندوق على إعداد حوافز لاجتذاب التمويل من

المانحين إلى المساهمات الأساسية، والتي يمكن أن تشمل زيادة الوضوح، والاعتراف وزيادة الشراكات الاستراتيجية مع مقدمي التمويل الأساسي على الصُعُد العالمية والإقليمية والقطرية. ودعوا الصندوق إلى وضع حوافز، وآليات، ونوافذ تمويل لتيسير التحول من التمويل المقيَّد إلى تمويل أكثر مرونة وأقل تخصيصا، ويتسق تماما مع التمويل غير الأساسي. وطلبوا إلى الصندوق أن يضع خطة لتعبئة الموارد تشير إلى الكيفية التي يمكن بها تمويل محصلة خطة النتائج والموارد المتكاملة، بما في ذلك اقتراح بشأن كيفية توسيع نطاق قاعدة الجهات المانحة للموارد الأساسية. وسيوفر الحوار المنظم السنوي منتدى لمناقشة تلك المسائل.

٥٥ - وفيما يتعلق بمسألة المساهمات المقدمة لصندوق الأمم المتحدة للسكان من حيث التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها، التمس أحد الوفود توضيحا بشأن المعايير المستخدمة لاختيار البلدان التي تتعرض لمخاطر عالية أثناء فترة الخطة الاستراتيجية ٢٠١٤-٢٠١٧، وأشار إلى أن من المهم التفرقة بين الكوارث المترتبة على النزاعات والكوارث الطبيعية.

٥٦ - وردا على السؤال بشأن معايير التمويل المتعلقة بالتأهب لحالات الطوارئ حدد مدير شعبة البرامج، بصندوق الأمم المتحدة للسكان مستويات الاستجابة الإنسانية الثلاثة للصندوق والتي تقاس على أساسها 'المخاطر العالية' بدءا من المستوى الأول وهو تعزيز قدرات الاستجابة للبلدان في حالات الطوارئ إلى المستوى الثالث وهو المشاركة في الاستجابة الإنسانية الكاملة.

٥٧ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢٥/٢٠١٤ بشأن الالتزامات بتمويل لصندوق الأمم المتحدة للسكان وتنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية.

سابعا - تحديث سياسة الرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان

٥٨ - عرضت المديرة، مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق في صندوق الأمم المتحدة للسكان، المشروع المنقح لسياسة الرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان.

٥٩ - وأعرب أعضاء المجلس عن التقدير للجهود التي يبذلها الصندوق بما يكفل تغطية سياسة الرقابة المنقحة للمراجعة الداخلية للحسابات، والتحقيقات، والتقييمات، والأخلاقيات، والمجالات الأخرى ذات الصلة بالرقابة، تغطية كاملة. وشجع الأعضاء إجراء تحديث منتظم لسياسة الرقابة، على أن تؤخذ في الاعتبار البيئة الدائمة التغيُّر التي يعمل فيها

الصندوق وبما يعكس أرفع مستويات الشفافية والأداء في ممارسات الرقابة الدولية. وأعربوا عن ارتياحهم للعملية التشاورية المفتوحة المتبعة، فضلا عن التعديلات الممتازة في مجال السياسات التي اتُخذت، وقالوا إنهم يتطلعون قُدُما إلى وضع اللمسات النهائية على السياسات واعتمادها في مطلع عام ٢٠١٥.

٦٠ - وردا على ذلك، دعت المديرة، مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق في صندوق الأمم المتحدة للسكان الوفود الأخرى إلى تقديم تعليقات خطية في غضون الأسبوعين التاليين لدورة المجلس بما يسمح بالانتهاء من مشروع الوثيقة وترجمتها في الوقت المناسب. وذكرت أن الصندوق سيُدرج جميع تعليقات الوفود في المشروع النهائي للسياسة.

٦١ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالمشروع المنقح لسياسة الرقابة لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

ثامنا - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

٦٢ - عرض نائب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (البرنامج) ذلك البند.

٦٣ - وعرض الممثل الدائم للبوسنة والهرسك والممثل الدائم لإكوادور وثيقة البرنامج القطري لكل من بلديهما، قبل أن يعرض المديرون الإقليميون لصندوق الأمم المتحدة للسكان لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والدول العربية، وشرق وجنوب أفريقيا على التوالي، وثائق البرامج القطرية لإكوادور وغواتيمالا وباراغواي ودولة فلسطين، فضلا عن تمديد برنامج بوتسوانا لمدة سنتين لأول مرة.

٦٤ - ووافق المجلس التنفيذي، وفقا لقراره ٢٠١٤/٧، على وثائق البرامج القطرية لكل من البوسنة والهرسك (DP/FPA/CPD/BIH/2)، وإكوادور (DP/FPA/CPD/ECU/6)، وغواتيمالا (DP/FPA/CPD/GTM/7)، وباراغواي (DP/FPA/CPD/PRY/7)، ودولة فلسطين (DP/FPA/CPD/PSE/5).

٦٥ - ووافق المجلس التنفيذي على أساس عدم الاعتراض، وفقا لقراره ٢٠٠٦/٣٦، على ٧ برامج قطرية نهائية، جرت مناقشتها في الدورة السنوية وهي تتعلق بكل من: أفغانستان، وأنغولا، وجزر القمر، وسيراليون، وتيمور - ليشتي، وتونس، وجمهورية فنزويلا البوليفارية.

٦٦ - ووافق المجلس التنفيذي على تمديد البرنامج لبوتسوانا (DP/FPA/2014/13) لمدة سنتين.

تاسعا – المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة

٦٧ – عرض مدير شعبة الخدمات الإدارية في صندوق الأمم المتحدة للسكان خطة الموارد المتكاملة المحدثة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/FPA/2014/CRP.4).

٦٨ – وأشادت الوفود بخطة الصندوق لتوجيه حوالي ٨٥ في المائة من مجموع الموارد المتاحة إلى البرامج (مع تخصيص ١٥ في المائة تقريبا لتكاليف الإدارة) طوال فترة ميزانية النتائج والموارد المتكاملة ٢٠١٤-٢٠١٧، والتي كشفت عن جهد ممتاز لتحديد أولويات العمل البرامجي في الميزانية. وأعربت الوفود عن ارتياحها للأعمال التي يقوم بها الصندوق لتوسيع نطاق قاعدة موارده، والتي شملت مساهمات من البلدان المتوسطة الدخل. وأشادت الوفود بالصندوق لقيامه بإنشاء منتدى يسهل وصول الجمهور إليه على شبكة الإنترنت، لتتبع النتائج، وطلبت الوفود المزيد من المعلومات بشأن كيفية أداء هذا المنتدى لعمله. وأعربت الوفود عن شكرها للصندوق لتحديثه للحالة المالية، وللنهج التشاوري المتبع، ولاحظت تلك الوفود أن التمويل سيظل يشكل التحدي الرئيسي مستقبلا. ويرد بالتفصيل موضوع التزامات التمويل ومفهوم الكتلة الحرجة، الذي أثير في بيانات الوفود، في الفرعين السادس والتاسع على التوالي من هذا التقرير.

٦٩ – وأشار مدير شعبة الخدمات الإدارية في صندوق الأمم المتحدة للسكان، في معرض رده، إلى أن الصندوق أحرز تقدما مهما في ما يتعلق بمبادئ مبادرة شفافية المعونة الدولية، فوفر علنا، للجولة الأولى في عام ٢٠١٣ بيانات مستكملة بشأن الطريقة التي استخدم بها الصندوق موارده الأساسية وغير الأساسية في مشاريع وأماكن مختلفة. وقال إن الصندوق إذ يلتزم بالشفافية والمساءلة، يعمل من خلال مبادرة شفافية المعونة الدولية ليتسنى له في عام ٢٠١٥ أن يوفر علنا استكمالات فصلية منتظمة بشأن أدائه، وإنجازه، وتمويله.

٧٠ – وأحاط المجلس التنفيذي علما بخطة الموارد المستكملة المحدثة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/FPA/2014/CRP.4).

عاشرا – تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات

٧١ – عرض مدير شُعبة العلاقات الداخلية والخارجية في صندوق الأمم المتحدة للسكان، التقرير بشأن تمويل الخطة الاستراتيجية للصندوق ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/FPA/2014/CRP.5).

٧٢ – وأعرب أعضاء المجلس مجددا عن أهمية التمويل الكافي والجيد النوعية، كشرط أساسي للاستدامة المالية للجهود الإنمائية الطويلة الأجل التي يضطلع بها الصندوق. ورحبت

تلك الوفود بالعملية التشاورية والمناقشات المتعلقة بالتمويل، وبمفهوم الكتلة الحرجة. وأعربت عن التقدير للجهود المشتركة التي يقوم بها الصندوق لتحديد عدد من المبادئ الأساسية لتعريف مفهوم الكتلة الحرجة للموارد ولإعداد استراتيجيات التمويل المستدام. وسلمت تلك الوفود بجدوى المبادئ وأعربت عن تقديرها لمحاولة صقل مفهوم الكتلة الحرجة، في سائر مؤسسات الأمم المتحدة، مع مراعاة الولاية الفريدة لكل منها، وضرورة توضيح النتائج كجزء من جهودها الفردية لتعبئة الموارد.

٧٣ - ورحبت الوفود بالاقتراحات المقدمة من الصندوق والواردة في ورقة غرفة الاجتماع، والتي تعكس جهدا لترجمة الدعوة المنطلقة من الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات، لتعزيز التمويل العام لتحسين القابلية للتنبؤ وجودة الموارد إلى إجراءات محددة. ومن ناحية ثانية فقد أشارت تلك الوفود إلى أن صياغة الصندوق للمبادئ المشتركة تختلف عن تلك المقدمة من المجلس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وطلبت الوفود بالإبقاء على مستوى من الاتساق في سائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وعلاوة على ذلك، فإلى جانب تقدير الوفود للجهود التي يبذلها الصندوق لوضع مفهوم الكتلة الحرجة موضع التنفيذ، ضمن السياق المحدد لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومواءمته تماما مع الإطار المتكامل للنتائج والموارد، فإنهم يلاحظون أن به أوجه قصور من حيث إمكانياته الفعلية لتحسين هيكل وطرائق تمويل الصندوق. وشجعت الوفود الصندوق على مواصلة صقل مفهومه المتعلق بالكتلة الحرجة، والذي سيتطور مع الزمن، إلى جانب اتجاهات التمويل.

٧٤ - وقال أعضاء المجلس إنهم يتطلعون إلى الحوار المنظم المتكرر، الذي سيساعد على تناول تطور المفاهيم والتقديرات أثناء تنفيذ الخطة الاستراتيجية. وأعربوا عن توقعهم بأن يُعقد الحوار المنظَّم سنويا كبند دائم في جدول أعمال المجلس إلى جانب إجراء استعراض سنوي للحالة المالية. وسيتيح الحوار المنظَّم للمجلس أن يستعد لاستعراض منتصف المدة للإطار المتكامل للنتائج والموارد، بما في ذلك تنفيذ منهجية استرداد التكاليف. وأوصوا بأن يواصل الصندوق التشاور مع أعضاء المجلس لتوسيع نطاق قاعدة الجهات المانحة، مع مراعاة نُهج التمويل المرنة ونماذج اتخاذ القرارات، وشجعوا الصندوق على تقاسم أفضل الممارسات بشأن تمويل الموارد الأساسية وغير الأساسية المحسنة الأكثر جودة، مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى، وزيادة تطوير الحوافز لاجتذاب التمويل المرن والقابل للتنبؤ والأقل تخصيصا. وفي ما يتعلق بالصناديق الاستئمانية المواضيعية، طلب أحد الوفود توضيحا بشأن المعايير المستخدمة لاختيار البلدان التي ستستفيد من تلك الصناديق.

٧٥ - وردا على ذلك، قالت مديرة شُعبة العلاقات الداخلية والخارجية، في صندوق الأمم المتحدة للسكان إنها تتطلع إلى المشاركة النشطة المستمرة من جانب المجلس في المناقشات غير الرسمية بشأن خطة تعبئة الموارد المنقحة. وفي ما يتعلق بمسألة الصناديق المواضيعية، أشارت إلى أن البلدان كثيرا ما تُختار كمستفيدة استنادا إلى أقصى الاحتياجات والأعباء، سواء كان الصندوق الاستئماني معنيا بصحة الأم والوفيات النفاسية، أو الصحة الجنسية والصحة الإنجابية أو السلع المتعلقة بصحة الأم.

٧٦ - اتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢٠١٤/٢٥ بشأن الالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان وتنفيذ الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية.

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

حادي عشر - البيان الذي أدلى به المدير التنفيذي والتقرير الإحصائي السنوي عن أنشطة الشراء التي اضطلعت بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

٧٧ - في الملاحظات الافتتاحية التي أدلت بها المديرة التنفيذية، لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في أول دورة تحضرها للمجلس، توجهت بالشكر إلى الوفود على ترحيبهم الحار واعترفت بالعمل الشاق والتفاني من جانب المدير التنفيذي ونائب المدير التنفيذي المنتهية ولايتهما. وقالت إنها تسلمت قيادة المنظمة وهي مستقرة ماليا وناجحة. وفي عام ٢٠١٣، بلغ مجموع الارتباطات مع شركاء مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ١,٩٦ بليون دولار، وهو رقم قياسي غير مسبوق، وقدم المكتب الدعم إلى مشاريع قيد التنفيذ مع شركاء، مجموعها ١ ٢٣٠ مشروعا، وشمل ذلك تمهيد الطرق، وشراء الآلات، وبناء الجسور، وتشييد المستشفيات والعيادات، وتدريب الموظفين، وتوفير الخدمات الاستشارية. وقد جرى كثير من تلك الأنشطة في أماكن نزاعات ودول هشَّة وحالات أمنية شاقة، مثلما هو الحال في العراق، وأفغانستان، والجمهورية العربية السورية، وجنوب السودان واليمن.

٧٨ - وشددت المديرة التنفيذية على أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع يواصل السعي بصورة أكبر بما يكفل استدامة عمله بصورة حقيقية لما فيه فائدة الأجيال المقبلة. ولا يزال الدعم الذي يقدمه المجلس أساسيا، وقد شجع المكتب على العمل بموارد محلية، لتحقيق نتائج وبناء قدرات وطنية، وذلك مجال يتمتع فيه بميزة نسبية مسلَّم بها. ويتطلع

المكتب إلى توسيع شراكاته واستكشاف مسارات مهمة لتمويل التنمية، ولزيادة كفاءة واستدامة عوائد استثمارات الشركاء. وأكدت أن بناء القدرة الوطنية ليس بالغ الأهمية لنتائج التنمية فحسب، بل هو من حُسن الإدراك للأعمال التجارية. وذكرت أن المكتب يتطلع دائما إلى سُبُل جديدة لتقديم مساهمات ملموسة إلى شركائه، وأشارت إلى مذكرة التفاهم الجديدة للمكتب مع الأمانة العامة للأمم المتحدة، والتي مددت شراكتهما حتى عام ٢٠١٩، فضلا عن مذكرة التفاهم الجديدة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الأعمال المدنية، والتي سيتم وضعها في صورتها النهائية قريبا.

٧٩ - وأضافت قائلة إن أهمية المجموعة الواسعة من الشركاء أساسية لنجاح خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وبالنسبة للمكتب يتعين على تلك الشراكات استخدام مواردها على أفضل وجه للتوصل إلى حلول فعالة في المجالات التي تتمتع فيها بولاية واضحة - مثل إدارة المشاريع المستدامة، والهيكل الأساسي والشراء. ومضت قائلة إنه ولئن كانت المساعدة الإنمائية الدولية في الدول الهشَّة بالغة الأهمية، فإن تعبئة الموارد والتمويل على الصعيد الوطني لهما نفس القدر من الأهمية البالغة وتزداد أهميتهما. وفي عام ٢٠١٣، موَّلت الحكومات الوطنية ٢٩ في المائة من أعمال المكتب. ويتطلب التعاون الإنمائي الفعال مشاركة الحكومات والتنسيق معها وتوفير الدعم من قبلها؛ ويتعين على المكتب أن يتأهب لمستقبل يقوم فيه بإدارة حجم أصغر من الأموال مع تقديم المزيد من الخدمات الاستشارية الإدارية، التي ستساعد على زيادة بناء قدرات الشركاء. ويسعى المكتب من خلال تكيفه مع التغيير، إلى أن يظل مواكبا للتغيير. وسيواصل المكتب تيسير التدفق التقليدي للأموال، وسيبين قيمته في مختلف الشراكات العامة - الخاصة وسيواصل القيام بدور الوسيط الأمين بين الحكومات، والمستثمرين في المجالات ذات الأثر الاجتماعي، والجهات المستفيدة. ويستكشف المكتب سُبُل النهوض بشراكاته لتمويل المشاريع ذات الأثر الاجتماعي في البنية الأساسية، وإيجاد الوظائف، وتغيُّر المناخ، مع قيامه بتقديم خدمات حسب الطلب إلى الجهات المعنية في المجالات ذات الميزة النسبية، مثل مشاركته كجزء من شراكة مكافحة السُل، والتي اختير المكتب من أجلها بالإجماع لتقديم طائفة واسعة من الخدمات.

٨٠ - وأكدت المديرة التنفيذية لأعضاء المجلس أن المكتب سيواصل تحديد معايير لعمله استنادا إلى المعايير الدولية؛ وسيواصل ويعزز سياسة عدم التسامح تجاه الغش، والانتهاكات الأخلاقية؛ وسيزيد من أعماله المتعلقة بالتدريب؛ وسيعزز ثقافة المساءلة؛ وسيجدد التزامه الراسخ بالشفافية. وأردفت قائلة إنه بالرغم من حالات النجاح، لا تزال التحديات ماثلة في الأفق بشكل كبير، ويتعين على المكتب بشراكة مع الآخرين، أن يتأهب للتصدي لطائفة من

المخاطر المرتبطة بذلك، وأن يدعم أرفع معايير النزاهة، وعليه أن يستثمر في تنمية السكان ودعم الزملاء والشركاء الذين اختاروا العمل في أكثر البيئات تحديا، لما فيه فائدة الآخرين وصوب تغيير مستدام حقيقي.

٨١ - وعرضت المديرة التنفيذية، كجزء من بيانها الافتتاحي التقرير الإحصائي السنوي عن أنشطة الشراء التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة في عام ٢٠١٣ (DP/OPS/2014/5). وأبرز التقرير الزيادة المطردة في مشتريات الأمم المتحدة، والتي بلغت ١٦,١ بليون دولار في عام ٢٠١٣ أي بزيادة تبلغ٤,٦ في المائة عن سنة ٢٠١٢. وقد أُنفق معظم ذلك المبلغ على المواد الصيدلانية وخدمات الرعاية الصحية، والمعدات الطبية، والنقل، والتشييد والأغذية. وفي السنوات العشر السابقة كانت هناك زيادة إيجابية مستمرة في المشتريات من البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقال، وتمثل حاليا ما يزيد على ٦٠ في المائة من مجموع مشتريات الأمم المتحدة. وفي ما بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٣، زادت المشتريات من تلك البلدان بما مجموعه بليوني دولار، وكان من بين البلدان العشرة الرئيسية التي زودت مؤسسات الأمم المتحدة بالمشتريات في عام ٢٠١٣، أربعة بلدان نامية وذات اقتصادات تمر بمرحلة انتقال. وكانت أكبر المشتريات من شُعبة مشتريات الأمم المتحدة، ومن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الصحة العالمية، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بالترتيب التنازلي - وتمثل أكثر من ٨٠ في المائة من نفقات مشتريات الأمم المتحدة.

٨٢ - وأشارت المديرة التنفيذية إلى أن مؤسسات الأمم المتحدة تبدي اهتماما أكبر ودعما أكثر للمشتريات المستدامة. وقد ازداد حجم مشترياتها من أعضاء الاتفاق العالمي بصورة مطردة في السنوات الخمس السابقة. ونشر المكتب للسنة السادسة على التوالي، ملحقا مواضيعيا لتقرير المشتريات السنوي، يركز في عام ٢٠١٤ على الابتكار في مجال المشتريات وفي جانب العرض، وعلى الكيفية التي يمكن بها للمشتريات أن تدفع بالابتكار لأغراض التنمية. ويواصل المكتب تعزيز مشترياته الابتكارية المستدامة دعما لمنظومة الأمم المتحدة ولمجموعة من الشركاء.

٨٣ - ورحب أعضاء المجلس بالمديرة التنفيذية الجديدة وأعربوا عن ثقتهم في مستقبل المكتب تحت قيادتها. وأشادوا بنائب المديرة التنفيذية لقيادته للمكتب بصورة ناجحة أثناء فترة الانتقال. وسلَّموا بنجاحات المنظمة، وبولايتها الفريدة وهيكلها الفريد، مما أكسبها

سمعة جيدة لإنجاز الأعمال بصورة تتسم بالكفاءة والفعالية، وأفرد لها مكانا كحاملة لواء لمنظومة الأمم المتحدة. وأشادوا أيضا بسجل متابعة المكتب والتزامه بالشفافية والمساءلة.

٨٤ - ولاحظت مجموعة من الوفود، جهود المكتب لتحسين الكفاءة والفعالية التشغيليتين وتعزيز قدرته في مجالي الرصد والتقييم، وأشاروا إلى مجالات يتعين فيها أن يواصل المكتب عمله أو يقوم بتعزيزه وهي: (أ) السكان، ولا سيما النساء، وذلك بتحسين ظروف العمل، وضمان وجود عقود أكثر قابلية للتنبؤ، وإدارة أداء أقوى للموظفين؛ (ب) تنمية القدرة الوطنية، والمساواة الجنسانية، والابتكار، والشراكات الجديدة، والاستدامة البيئية؛ (ج) المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقالوا إنهم يرغبون في معرفة المزيد عن الجهود التي يبذلها المكتب لاستكشاف الشراكات الابتكارية مع القطاع الخاص، فضلا عن الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وشجعوا المنظمة أيضا على السعي من أجل استدامة بيئية أكبر لمشاريعها.

٨٥ - ونظرت الوفود في التقرير الإحصائي السنوي عن أنشطة الشراء التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة، وأعربوا عن إعجابهم بجودة البيانات واتساع نطاقها، وشددوا على أهمية جمع البيانات، وتحليلها، وتصنيفها، لقياس وتتبع التقدم في مجال التنمية. وأكدوا أن ما كشف عنه التقرير يشير بوضوح إلى الحاجة المتزايدة أكثر من أي وقت مضى إلى توحيد أداء جهاز الأمم المتحدة الإنمائي - سعيا من أجل المكاسب والوفورات، من خلال الحلول الذكية للمشتريات المشتركة. وشددوا على أهمية التماس الفرص لعمليات الشراء الأخضر، وأبرزوا الدور القيادي الرئيسي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وأعربوا عن دعمهم القوي للمكتب من أجل التواصل وتحقيق التآزر في سائر منظومة الأمم المتحدة، وحثوا مؤسسات الأمم المتحدة على الاستفادة من خدمات مشتريات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

٨٦ - وشدد أعضاء المجلس على ضرورة إدارة المخاطر بصورة أفضل، وشجعوا مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على العمل مع الشركاء الآخرين لضمان إدارة المخاطر بكفاءة وبصورة شاملة. وشددوا على أن إمكانيات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لتحسين كفاءة وإنجازات منظومة الأمم المتحدة لا تزال غير مستغلة بالكامل، في ضوء معرفة المكتب بقدرته في إدارة المشاريع، وخدمات البنية الأساسية والمشتريات في حالات ما بعد النزاع، وما بعد الكوارث والحالات الإنسانية. وأشادوا بالمكتب من أجل مذكرة التفاهم مع الأمانة العامة للأمم المتحدة، وذكروا أنه يتطلعون قُدُما إلى قيامه بدور العامل الحفَّاز لمبادرات مماثلة مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى. وشجَّع عدد من الوفود المكتب على القيام

بدور أكثر نشاطا في مساعدة البلدان النامية على التغلب على التحديات والعقبات المتعلقة بالمشتريات.

٨٧ - وردا على ذلك، توجَّهت المديرة التنفيذية بالشكر إلى أعضاء المجلس على تأييدهم القوي وتوجيههم. وأشارت إلى أن حاملي رايات أفضل الممارسات الدولية اعترفوا بجهد المكتب من أجل التفوق، وأكدت للوفود أن المكتب سيستمر في هذا الاتجاه. وقالت إن المكتب يتطلع قُدُما إلى تكوين شراكات جديدة قوية، مستفيدا من النجاحات في مجال الكفاءة والفعالية لإظهار قيمته المضافة. وسيأخذ المكتب في الاعتبار المجالات التي أشار أعضاء المجلس إلى ضرورة تحسينها، ويشمل ذلك ما يتعلق بالتقييم، وسيقدم تقريرا إلى المجلس بشأن التمثيل في الدورات المقبلة.

٨٨ - وأشار نائب المديرة التنفيذية إلى إنفاق أكثر من نصف النفقات الإنمائية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على المشتريات، وشدد على ضرورة معالجة المشاكل في ضوء مختلف. فأكد مثلا أنه خلال الثلاثين عاما التي ظلت فيها المؤسسات الثلاث تُعد تقارير بشأن المشتريات، لم تعالج بعد موضوع الإبلاغ عن منشأ السلع، حيث تعكس الأرقام منشأ المشتريات فقط. وأشار إلى أن حل المشكلة، ينبغي أن يبدأ بتحسين جمع البيانات في النظام المركزي لتخطيط الموارد، ثم التوصل إلى سُبُل للإبلاغ بصورة صحيحة عن منشأ السلع.

٨٩ - اتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢٠١٤/٢٦ بشأن التقرير الإحصائي السنوي عن أنشطة الشراء التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة.

الجزء المشترك

ثاني عشر - المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة

٩٠ - قدم مدير مكتب الإدارة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن أنشطة الشراء المشتركة (DP-FPA-OPS/2014/1). وعرض مدير مكتب دعم المشتريات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، باسم المنظمات الثلاث، مجالات تركيز التقرير واستنتاجاته الرئيسية.

٩١ - ورحَّبت الوفود بالتزام المنظمات بالشراء التعاوني، الذي أدى إلى وفورات وتحسينات كبيرة. وقالوا إن تسليم منظومة الأمم المتحدة بفوائد المشتريات المشتركة واعتزامها زيادة ذلك، كان مشجعا لهم. وأضافوا أنهم يرغبون في الاستماع إلى المزيد بشأن الوفورات الفعلية لكل منظمة وبشأن الحوافز لمواصلة الشراء المشترك. وأعربوا عن الدعم لإيلاء الأولوية للاتفاقات الطويلة الأجل، باعتبارها الطريقة المفضلة للعقود، وللجهود المبذولة لضمان استخدام أكبر عدد قدر الإمكان من المنظمات الشريكة لتلك الاتفاقات.

٩٢ - وحثَّت الوفود المنظمات على التماس الفرص سويا لجعل الطلب إجماليا، ولتحديد الكيفية التي يمكن بها أن تؤثر زيادة توحيد عملية الشراء في الأسواق وتتيح أسعارا أفضل، كما تتيح الأمن للإمدادات. وقالوا إنهم مهتمون بتحليل الإنفاق المشترك لأربعة مجالات من خدمات السلع الأساسية ويرغبون في الاطلاع على التقدم؛ وأبدوا اهتمامهم بمعرفة الطريقة التي يمكن بها للدول الأعضاء تيسير تلك المبادرات. ودعوا إلى مضي التعاون المشترك في مجال المشتريات على الصعيد القطري إلى ما هو أبعد من الخدمات والمشتريات المشتركة، بحيث يشمل ذلك المشتريات من السلع والخدمات والبرامج، بما في ذلك أثناء مراحل التخطيط والتنبؤ ووضع المعايير.

٩٣ - وطلبت الوفود معلومات بشأن التحديات التي تواجه المشتريات المشتركة وما تفعله المنظمات للتغلب عليها ولتعزيز المشتريات المشتركة على الصُعُد العالمية والإقليمية والقطرية، بما في ذلك في مجال مشتريات البرامج. وأشاروا إلى أن هناك اهتماما بمعرفة المزيد عن الأثر الإقليمي للمشتريات المشتركة. وقالوا إنهم يتطلعون قُدُما إلى تقارير إحصائية سنوية في المستقبل بشأن مشتريات الأمم المتحدة، بما في ذلك تفاصيل عن الأصناف، وأحجامها، وقِيَمها مما سيساعد على مراعاة ممارسات الشراء المشتركة والإشارة إلى أنواع النُهُج التعاونية التي يمكن للأمم المتحدة محاكاتها في سائر المنظومة.

٩٤ - وردا على ذلك، أبرز مدير مكتب دعم المشتريات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن المشتريات هي قبل كل شيء مهمة شراكة في الأعمال التجارية؛ حيث لكل منظمة شواغلها المتعلقة بالأعمال التجارية. ويتمثل التحدي في تحديد المعايير المشتركة بشأن مجالات محددة. ويتمثل تحدٍ آخر في الطابع الطوعي لمبادرات المشتريات المشتركة. ويمثل السوق تحديا آخر، نظرا لافتقار القطاع الخاص إلى الحافز لمشاركة الأمم المتحدة. وينشأ تحدٍ آخر من الأثر غير المقصود للشراء المشترك، لموارد ناجمة عن مشتريات يُحتمل تناقصها، والتي بدأت بعض المنظمات تعتمد عليها. وبصورة مماثلة، لا يزال العثور على بيانات متاحة يمثل حجر عثرة لتحديد الفرص وفهم سُبُل المضي قدما. وفي ما يتعلق بالحوافز، هناك أنواع داخلية

وخارجية على حد سواء دفعت المنظمات إلى التضافر، ولو أن الحافز الرئيسي هو المنطق البديهي. وسيساعد مزيد من التعاون بشأن تحليل البيانات على توضيح سبل المضي قُدُما. وفي ما يتعلق بالمسألة الإقليمية، فإن المنظمات وإن كانت تتعامل بصورة رئيسية الصعيد العالمي، فإنها تستكشف الأبعاد الإقليمية بشكل أوثق، في ضوء الاحتياجات الإقليمية والتركيز على الشركات المهتمة بالعمل الإقليمي.

٩٥ - وأبرز نائب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (الإدارة) أن عام ٢٠١٢ سجل نقطة تحول في التقدم في المشتريات المشتركة عندما وضعت الأمم المتحدة أدوات وإجراءات للتنسيق، بما في ذلك من أجل المشتريات المشتركة، والتي شهدت منذ ذلك الوقت نموا متزايدا. والآن وقد أدرج العديد من المنظمات تلك الأدوات والإجراءات الجديدة، سيستمر الاتجاه التصاعدي للمشتريات المشتركة، بينما ستقوم إجراءات تفعيل مبدأ 'توحيد الأداء' بتيسير تطبيقه على الصعيد القطري.

٩٦ - وشدد مدير مكتب الإدارة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على توفر جهود منسقة للدفع بالمشتريات المشتركة صوب البرمجة وبعيدا عن التكاليف الإدارية. ومع الاتجاه الصاعد صوب البرمجة المشتركة، تدخل البرمجة المشتركة معادلة البرمجة في مرحلة مبكرة من العملية. وأشار إلى أن منظومة الأمم المتحدة المتضافرة بشكل أكبر ينبغي أن تتخذ خطوات لتنسيق نظم مواردها المؤسسية.

٩٧ - وأبرز نائب المدير التنفيذي، لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، أن الصعوبات التي تواجه تقدير التقدم كمّيا ناشئة جزئيا من عدم اتفاق المؤسسات على تعاريف المشتريات المشتركة، والتدوير المستمر للقضايا التي لم تتم تسويتها. وتفتقر المؤسسات أيضا إلى حوافز للاشتراك في مشتريات مشتركة عند حدوث ما يلي: (أ) فقد الإيرادات أو الرؤية بسبب المشتريات المشتركة؛ (ب) إدارة ميزانيات غير قابلة للاستبدال؛ أو (ج) السعي إلى حماية مصالح مكتسبة. وأشار إلى حافزين محتملين لمواصلة المشتريات المشتركة وهما: ضمان عدم 'معاقبة' المنظمة لاتباع نهج المشتريات المشتركة عندما يكون ذلك خلافا للمنطق البديهي للأعمال التجارية، وإفساح مجال 'للمركزية الذكية' للمشتريات، نظرا لأن معظم الوفورات تحدث على مستوى المقر. وشدد على أهمية تلك الحوافز وعلى دعم المجلس، وخاصة عندما تكون المثبطات قوية إلى حد كبير.

٩٨ - اتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢٧/٢٠١٤ بشأن تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن أنشطة المشتريات المشتركة.

ثالث عشر – متابعة اجتماع مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٩٩ – عرض نائب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (البرنامج)، التقرير المتعلق بتنفيذ مقررات وتوصيات مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (DP/2014/24-DP/FPA/2014/16 and Corr.1) (UNAIDS). وقدم المدير، المؤقت لمكتب دعم السياسات والبرامج، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عرضا بشأن التقرير.

١٠٠ – وأشاد أعضاء المجلس ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على مساهماتهما في البرنامج المشترك. وأشاروا إلى زيادة حالات العدوى الجديدة، ولا سيما بين النساء، وعدم إمكانية الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، وقالوا إن نهج صندوق الأمم المتحدة للسكان القائم على الحقوق، أكثر أهمية من ذي قبل. وأعرب الوفود عن دعمهم القوي لتعزيز الصلات بين الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، وفيروس نقص المناعة البشرية. وأعربوا عن ترحيبهم بالتعاون الوثيق بين برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، واليونيسيف، بشأن التثقيف الجنسي والخدمات المواتية للشباب، وبخاصة في سياق مبادئ برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عن تقسيم العمل، وطلبوا تفاصيل عن ذلك.

١٠١ – وأعرب أعضاء المجلس عن ارتياحهم لتركيز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على ربط التنمية المستدامة بالصحة، والأثر الاجتماعي والاقتصادي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأشادوا بنهجه المتعدد القطاعات والساعي إلى تحقيق العدالة. وأضافوا أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي له دور مهم يقوم به في دعم تنفيذ نموذج التمويل الجديد للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز، والسُل، والملاريا ولتعزيز إدارة المخاطر. وأشاروا إلى أنه أثناء الجلسة الثالثة والثلاثين لمجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك طلب المجلس من برنامج الأمم المتحدة المشترك اتخاذ خطوات لتعزيز الترابط والتنسيق بين وكالات الدعم التقني الثنائية والمتعددة الأطراف، وطلبت الوفود آخر المستجدات بشأن التقدم، ولا سيما ما يتعلق بنموذج التمويل الجديد للصندوق العالمي على الصعيد القطري، مع التركيز على دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتعاون مع منظمة الصحة العالمية. وأبرزوا دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ منح الصندوق العالمي، والتي عمل فيها كمستفيد رئيسي مؤقت، وشجعوا

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الاضطلاع ببناء القدرة الوطنية بشكل مكثف، ومنتظم أكثر وتعزيز إعداد استراتيجيات الخروج.

١٠٢ - وناشد بعض الوفود المنظمات على توخي الحذر بشأن التقدم في مكافحة الوباء والإبقاء على وجودهم المادي في البلدان التي لم تستقر فيها الحالة بعد. ورحبت الوفود بدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم البلدان من أجل اجتذاب التمويل المستقر المرتبط بالإيدز، وشددوا على أهمية تدابير الوقاية للشباب والمراهقين، وهو ما ينبغي أن تقوم فيه الأسر بدور أكبر.

١٠٣ - وأشار عديد من الوفود إلى فعالية إطار النتائج والمساءلة للميزانية الموحدة لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في إبلاغ التقدم المشترك والإنجازات المشتركة. ومع تسليمهم بجودة التقرير، طلبوا تفاصيل عن الأنشطة الفعلية. ولفتوا الانتباه إلى الغايات الثلاثة المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لما بعد عام ٢٠١٥، والتي أيدتها الدول الأعضاء في الاجتماع الثالث لتنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك، والتمسوا تقييما أوليا - يشمل ما كان يلزم إنجازه - بشأن المساهمات المتوقعة للمنظمات. وطلبت تلك الوفود آخر المستجدات في ما يتعلق بالمناقشات مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بشأن تلك المسألة، كجزء من المفاوضات الرسمية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ومن المهم بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة والجهات المشاركة في رعايته التمكن من تحديد حجم ما هو مطلوب ومداومة الاطلاع بانتظام على سير الأمور. وأكد أعضاء المجلس التزامهم بتوفير الدعم للاستجابة القوية الجيدة التنسيق بمشاركة أطراف متعددين لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، وبدعم من برنامج مشترك قوي من جانب برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يكون عنصراه الرئيسيان هما الشمول وعدم التمييز.

١٠٤ - وردا على ذلك، أشار نائب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (البرنامج) أنه في ما يتعلق بالوقاية لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. وفي ما يتعلق بالتحضير لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، سيظل صندوق الأمم المتحدة للسكان يركز الاهتمام على التكامل والاندماج. ويتعين على صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يتولى زمام القيادة في ما يتعلق بالاندماج، وأن يكفل إجراء تحليل أقوى كثيرا للتخطيط، والرصد وإعداد تقارير بشأن السُبُل التي يتم بها مراعاة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في تنظيم الأسرة، والتثقيف الجنسي الشامل بما في ذلك مع الأسر، والعنف الجنساني، بما في ذلك مع الرجال. وفي ما يتعلق بالمجال الإنساني، يتعين على صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يفهم

أثر عدم الاستقرار والهشاشة على نقل العدوى، وعلى السكان المصابين بالفيروس. ويتخذ الصندوق نهجا كليا متكاملا، يركز على شخص الفرد مع إيلاء الاعتبار لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٠٥ - وأشار المدير المؤقت لمكتب دعم السياسات والبرامج، إلى أن البرنامج الإنمائي أحاط علما بطلب معلومات إضافية بشأن متطلبات التنفيذ. وقال إن تنمية القدرة وبناء استراتيجية الخروج متأصلان في ما يقوم به البرنامج الآن بشراكة مع الصندوق العالمي؛ فقد انتقل البرنامج الإنمائي بالفعل إلى خارج ٢٢ بلد كمستفيد رئيسي. وفي الحالات التي تعرض فيها البرنامج الإنمائي لضغط كي يغادر البلد، أو يسلم برنامجا من برامج الصندوق العالمي بصفته مستفيدا رئيسيا من المنح التي يقدمها، دون أن يُكمل دور تنمية القدرة، كثيرا ما دُعي البرنامج الإنمائي مرة أخرى نتيجة للإلغاء في وقت مبكر. وقد سعى البرنامج الإنمائي دائما إلى الخروج في اللحظة المناسبة. وحرص البرنامج الإنمائي على الإبقاء على وجود مادي له في بلدان ليس فيها برامج مستقرة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، وسيُوفر معلومات بشأن أفضل الممارسات عن مشاركة الأسرة. وفي ختام كلمته شدد على أن اعتماد الدول الأعضاء للغايات الثلاث المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز كجزء من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ سيكون أساسيا لحصول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على الولاية من أجل الإنجاز بنجاح.

١٠٦ - أحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المتعلق بتنفيذ مقررات وتوصيات مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (DP/2014/24-DP/FPA/2014/16 and Corr.1).

رابع عشر - الزيارات الميدانية

١٠٧ - قدم المقررون تقارير كل منهم بشأن الزيارة الميدانية المشتركة للمكاتب التنفيذية التي قام بها كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واليونيسيف، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبرنامج الأغذية العالمي إلى بنما والسلفادور (DP/FPA/OPS-ICEF-UNW-WFP/2014/CRP.8) فضلا عن الزيارة الميدانية المشتركة إلى فيجي وساموا (DP/FPA/2014/CRP.2).

١٠٨ - وشدد أعضاء المجلس في تعليقاتهم العامة على جدوى الزيارات الميدانية التي تعطيهم خبرة مباشرة عن الأعمال التي تضطلع بها المنظمات الإنمائية التابعة للأمم المتحدة في الميدان،

ومساعدتها على فهم مركزها على الصعيد القطري بالتعاون مع الحكومة والشركاء. وأبرز الوفود أيضا أهمية ترابط منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ البرامج على الصعيد القطري، والاستفادة من مزاياها النسبية المختلفة.

١٠٩ - أحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير الزيارة الميدانية إلى بنما والسلفادور (DP/FPA/OPS-ICEF-UNW-WFP/2014/CRP.8).

١١٠ - أحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير الزيارة الميدانية للمجلس التنفيذي إلى فيجي وساموا (DP-FPA/2014/CRP.2).

خامس عشر - مسائل أخرى

مرفق البيئة العالمية: تعديلات على صك مرفق البيئة العالمية - مذكرة من مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١١١ - عرض المدير المؤقت لمكتب دعم السياسات والبرامج، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المذكرة المقدمة من المدير بشأن مرفق البيئة العالمية: التعديلات على صك مرفق البيئة العالمية (DP/2014/23).

١١٢ - وأعرب وفد عن القلق لأن القرار الذي اتخذه مجلس مرفق البيئة العالمية في جمعيته الخامسة المعقودة في عام ٢٠١٤، قد تترتب عليه آثار بالنسبة لتمويل الموارد العادية المقدمة إلى البلدان النامية. والتمست الوفود إيضاحا بشأن ما إذا كان قد أُجري تقييم لتحديد ما سيترتب على ذلك من آثار.

١١٣ - وردا على ذلك، أكد المدير المؤقت لمكتب دعم السياسات والبرامج، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأعضاء المجلس أن قرار مجلس مرفق البيئة العالمية لن يكون له أثر البتة على مقدار أو حجم الموارد العادية المخصصة للبلدان النامية المؤهلة. وأضاف قائلا إن البلدان غير المؤهلة فقط هي المشمولة بذلك؛ وليست تلك التي خُصصت لها موارد بالفعل. والواقع أن القرار لا يؤثر في المقادير العالمية أو الفردية المخصصة للبلدان.

١١٤ - اتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢٠١٤/٢٨ بشأن مرفق البيئة العالمية: تعديلات على صك مرفق البيئة العالمية.

كلمة رئيس مجلس موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وهيئة الأمم المتحدة للمرأة

١١٥ - في البيان الذي أدلى به أمام المجلس، نائب رئيس مجلس موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع/هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ركّز على ثلاث قضايا رئيسية وهي: التغييرات التنظيمية الجارية، طرائق العقود، التوازن والتنوع في الإدارة وفي ما بين الموظفين. وقال إن مجلس الموظفين على أهبة الاستعداد لمناقشة تلك القضايا والحلول الممكنة مع المنظمات المعنية.

١١٦ - أحاط المجلس التنفيذي علما ببيان نائب رئيس مجلس موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع/هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

المرفق الأول

القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٤

المحتويات

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٤
(من ٢٧ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، نيويورك)

رقم القرار		الصفحة
١/٢٠١٤	استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧	١١٥
٢/٢٠١٤	البرنامج العالمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧	١١٧
٣/٢٠١٤	وثائق البرامج الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بشأن أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، والدول العربية، وأوروبا ورابطة الدول المستقلة، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧	١١٨
٤/٢٠١٤	ألف - تغيير اسم مكتب التقييم ليصبح مكتب التقييم المستقل (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)	١١٩
	باء - خطة التقييم المتوسطة الأجل (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)	١١٩
٥/٢٠١٤	خطة التقييم الانتقالية المدرجة في الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (صندوق الأمم المتحدة للسكان)	١٢٠
٦/٢٠١٤	الإعراب عن التقدير للسيد يان ماتسون، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، في الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٤	١٢١
٧/٢٠١٤	تعديل الإجراءات المتعلقة بالنظر في وثيقتي البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واعتمادهما	١٢٢
٨/٢٠١٤	تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لعام ٢٠١٢	١٢٤
٩/٢٠١٤	عرض عام للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٤	١٢٥

الدورة السنوية لعام ٢٠١٤
(من ٢٣ إلى ٢٧ حزيران/يونيه، جنيف)

١٠/٢٠١٤	تقرير مديرة البرنامج بشأن الخطة الاستراتيجية: الأداء والنتائج لعام ٢٠١٣	١٣٠
١١/٢٠١٤	الإطار المتكامل للنتائج والموارد المشمول بالخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧	١٣١
١٢/٢٠١٤	التقرير عن النتائج التي حققها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام ٢٠١٣	١٣٢
١٣/٢٠١٤	متطوعو الأمم المتحدة: تقرير مديرة البرنامج	١٣٣
١٤/٢٠١٤	التقرير السنوي عن التقييم لعام ٢٠١٣ (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)	١٣٥
١٥/٢٠١٤	التقرير السنوي للمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان	١٣٦
		١٣٧

١٦/٢٠١٤ الإطار الاستراتيجي للتدخلات العالمية والإقليمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ . . . . . .

١٧/٢٠١٤ التقرير السنوي عن التقييم لعام ٢٠١٣ صندوق الأمم المتحدة للسكان ١٣٨

١٨/٢٠١٤ استكمال السياسة الرقابية لصندوق الأمم المتحدة للسكان ١٣٩

١٩/٢٠١٤ النظام المالي والقواعد المالية المنقّحان لصندوق الأمم المتحدة للسكان ١٣٩

٢٠/٢٠١٤ التقرير السنوي للمدير التنفيذي، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ١٤١

٢١/٢٠١٤ تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لعام ٢٠١٣ . . . . . ١٤٢

٢٢/٢٠١٤ تقارير مكاتب الأخلاقيات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ١٤٤

٢٣/٢٠١٤ عرض عام للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠١٤ . . . . . ١٤٥

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٤

(من ٢ إلى ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، نيويورك)

٢٤/٢٠١٤ الالتزامات بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتنفيذ الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ١٥١

٢٥/٢٠١٤ الالتزامات بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتنفيذ الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ١٥٣

٢٦/٢٠١٤ التقرير الإحصائي السنوي عن أنشطة الشراء التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة في عام ٢٠١٣ ١٥٥

٢٧/٢٠١٤ تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن أنشطة المشتريات المشتركة ١٥٦

٢٨/٢٠١٤ مرفق البيئة العالمية: التعديلات على صك مرفق البيئة العالمية ١٥٧

٢٩/٢٠١٤ عرض عام للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٤ . . . . . ١٥٨

١/٢٠١٤

استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بالتقرير بشأن تنفيذ استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين في عام ٢٠١٣، وهو التقرير الشفوي الأخير عن تنفيذ استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للمساواة بين الجنسين، للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣؛

٢ - يرحب بالجهود التي يبذلها البرنامج الإنمائي لتنفيذ استراتيجية المساواة بين الجنسين منذ عام ٢٠٠٨، ولتحقيق نتائج إنمائية ومؤسّسية ملموسة على صعيد المساواة بين الجنسين؛

٣ - يحيط علما باستراتيجية البرنامج الإنمائي الجديدة بشأن المساواة بين الجنسين، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، التي تحدد برنامجا طموحا للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع مجالات عمل البرنامج الإنمائي، وفي الوقت ذاته، احترام الولايات المسندة بموجب القرارات ذات الصلة التي تعالج مسائل المساواة بين الجنسين، على النحو الذي اعتمدته الهيئات الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك قرارات الجمعية العامة؛

٤ - يثني على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لاضطلاعه بعملية تشاورية وتشاركية في إعداد استراتيجية تحقيق المساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧؛

٥ - يلاحظ مع التقدير الجهود التي يبذلها البرنامج الإنمائي لمواءمة استراتيجيته المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، مع الولايات المتعلقة بنوع الجنس الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية؛

٦ - يرحب بهيكل وإطار استراتيجية المساواة بين الجنسين، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، بما في ذلك ما تقترحه من نقاط دخول وشروح لكيفية إدماج المساواة بين الجنسين في نتائج الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، ويرحب أيضا بالخطوط العريضة للترتيبات المؤسسية الداعمة لإدماج اعتبارات المساواة بين الجنسين في أنشطة الأمم المتحدة الإنمائي؛

٧ - يسلم بأن استراتيجية المساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، تقدم التوجيه الاستراتيجي لوحدات عمل البرنامج الإنمائي في ما يتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني لدى تنفيذها خطة البرنامج الإنمائي الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧؛

٨ - يطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يأخذ في الاعتبار الحوار الجاري على الصعيد القطري بشأن الأولويات والاحتياجات الوطنية، على النحو المبين في صكوك البرمجة على الصعيد القطري، لدى تنفيذ استراتيجية تحقيق المساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، في البلدان المستفيدة من البرامج؛

٩ - يحيط علما بإدراج مصفوفة رصد الفعالية المؤسسية المتعلقة برصد تنفيذ النتائج المؤسسية وتقديم التقارير بشأنها؛

١٠ - يحث البرنامج الإنمائي على تنفيذ الهيكل الجنساني، على النحو المبين في استراتيجية تحقيق المساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧؛

١١ - يعرب عن تقديره لاستناد استراتيجية البرنامج الإنمائي الجديدة لتحقيق المساواة بين الجنسين، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، إلى الإنجازات التي حققتها الاستراتيجية السابقة، وبوجه خاص، استنادها إلى مجموعة من الآليات المؤسسية للمساءلة والإبلاغ؛

١٢ - يعرب عن تقديره لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لالتزامه بمعالجة المساواة بين الجنسين للموظفين على جميع المستويات في المنظمة من خلال استراتيجية المساواة بين الجنسين التي وضعت مؤخرا، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، ويطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يواصل تحسين التوازن بين الجنسين على مستوى الوظائف المتوسطة والعليا، فضلا عن أن يتخذ الخطوات اللازمة لضمان تمثيل النساء من البلدان المستفيدة من البرامج، على جميع المستويات، وفي المقر، وعلى الصعيدين الإقليمي والقطري، مع مراعاة مبدأ التمثيل الجغرافي العادل؛

١٣ - يشجع البرنامج الإنمائي على توسيع نطاق الآليات المعنية بالتوجيه والتنفيذ في المجال الجنساني على الصعيد الإقليمي من أجل رصد تنفيذ استراتيجية تحقيق المساواة بين الجنسين، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧؛

١٤ - يلاحظ أن الفقرة ٤٨ من استراتيجية المساواة بين الجنسين سيستعاض عنها بالفقرة التالية، ”وستقدم جميع المكاتب القطرية خطة تكفل امتلاكها للخبرات اللازمة في مجال الشؤون الجنسانية لبرامجها المحددة، وبما يتناسب والسياق القطري لكل منها، مع الإشارة إلى أن المكاتب التي تفوق ميزانيتها ٢٥ مليون دولار، (بمستويات التمويل الحالية) يتوقع أن يكون لديها مستشار متفرغ للشؤون الجنسانية أو ما يعادل ذلك من القدرات المخصصة، مع مراعاة أن تجرى عملية تخصيص الموارد على أساس إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بالتشاور مع البلدان المستفيدة من البرامج. وستشجَّع المكاتب القطرية على أن

تستكشف مع الوكالات الشريكة، وبخاصة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، سبل الاستفادة من خبراتها“؛

١٥ - يحث البرنامج الإنمائي على تنفيذ استراتيجية المساواة بين الجنسين، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، على نحو يكفل التكامل ويتجنب الازدواجية، بالتعاون والتكاتف وتبادل المعلومات بفعالية لتحقيق أقصى قدر ممكن من التآزر مع المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة هيئة الأمم المتحدة للمرأة وغيرها من الجهات المعنية صاحبة المصلحة؛

١٦ - يشجع البرنامج الإنمائي على أن يقوم، لدى تنفيذه استراتيجية المساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، بتقييم نهج مبتكرة، بما في ذلك الحصول على تكنولوجيات تمكينية، باعتبار ذلك وسيلة لتمكين المرأة؛

١٧ - يطلب إلى البرنامج الإنمائي مواءمة عملية الإبلاغ عن استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، مع عملية تقديم التقارير السنوية عن الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وإبلاغ المجلس التنفيذي عن تنفيذ استراتيجية المساواة بين الجنسين، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وأدائها ونتائجها، بدءاً من دورته السنوية لعام ٢٠١٥.

٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤

٢/٢٠١٤

البرنامج العالمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧

إن المجلس التنفيذي،

١ - يوافق على البرنامج العالمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/GP/3 و DP/GP/3/Corr.1)؛

٢ - يشدد على ضرورة أن يركز البرنامج العالمي للبرنامج الإنمائي على الأولوية العليا والهدف الشامل، وهما القضاء على الفقر والحد من أوجه عدم المساواة والاستبعاد، وأن يسهم في نتائج الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧:

(أ) أن يكون النمو والتنمية شاملين للجميع ومستدامين، متضمنين قدرات إنتاجية توفر فرص العمل وسبل العيش للفقراء والمستبعدين؛

(ب) أن تحقق توقعات المواطنين المتصلة بالحق في إبداء آرائهم وفي التنمية وسيادة القانون والمساءلة، من خلال تعزيز نظم الحكم الديمقراطي؛

(ج) أن تكون لدى البلدان مؤسسات معززة قادرة على توفير الخدمات الأساسية للجميع تدريجياً؛

(د) أن يحرز تقدم أسرع في الحد من عدم المساواة بين الجنسين، وفي تعزيز تمكين المرأة؛

(هـ) أن تكون البلدان قادرة على تقليل احتمالات نشوب النزاعات، والحد من مخاطر الكوارث الطبيعية، بما فيها الكوارث الناجمة عن تغير المناخ؛

(و) أن يتم تحقيق الإنعاش المبكر والعودة السريعة إلى مسارات التنمية البشرية المستدامة في حالات ما بعد النزاع وما بعد الكوارث؛

(ز) أن تولي المناقشات والإجراءات الجارية على جميع المستويات الأولوية لمسائل الفقر وعدم المساواة والاستبعاد، انسجاما مع مبادئنا في العمل؛

٣ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يعمل، بالتشاور مع الدول الأعضاء، من أجل تحسين نوعية إطار النتائج والموارد للبرنامج العالمي، من أجل الاستفادة من مساهمات البرنامج العالمي، على وجه التحديد، في الرؤية الشاملة للخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧؛

٤ - يقرر أن يأخذ البرنامج الإنمائي في الاعتبار مجالات بناء القدرات وتعبئة الموارد من أجل التنمية، من بين أمور أخرى، التي تهدف إلى تحقيق القضاء على الفقر وفقا للاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات للسياسات المتعلقة بالأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة؛

٥ - يسلّم بعدم لزوم أن تترتب على الوثيقة DP/GP/3/Corr.1 أي آثار تشغيلية.

٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤

٣/٢٠١٤

وثائق البرامج الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بشأن أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، والدول العربية، وأوروبا ورابطة الدول المستقلة، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧

إن المجلس التنفيذي،

١ - يرحب بالبرامج الإقليمية الجديدة، باعتبار ذلك خطوة هامة لتحسين تنفيذ الخطة الاستراتيجية الجديدة؛

٢ - يشجع التنسيق القوي فيما بين البرامج الإقليمية، من أجل زيادة تحسين الاتساق وقابلية المقارنة، وفي تنفيذ برامج واضحة وعملية من أجل ضمان تقسيم العمل على الصعيد العالمي وعلى كل من الصعيدين الإقليمي والقطري.

٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤

٤/٢٠١٤

ألف - تغيير اسم مكتب التقييم ليصبح مكتب التقييم المستقل (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

إن المجلس التنفيذي،

١ - يسلّم بأن سياسة التقييم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2011/3) تعزز الاستقلالية الهيكلية لوظيفة التقييم؛

٢ - يشدّد على الحاجة إلى الحفاظ على استقلالية مكتب التقييم التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وعلى توضيح هذا الوضع لدى أصحاب المصلحة؛

٣ - يوافق على أن يتم فورا تغيير اسم مكتب التقييم التابع للبرنامج الإنمائي إلى مكتب التقييم المستقل التابع للبرنامج الإنمائي.

باء - خطة التقييم المتوسطة الأجل (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

إن المجلس التنفيذي،

١ - يشير إلى قراره ١٥/٢٠١٣ الذي يطلب فيه من مكتب التقييم وضع خطة عمل مفصلة جديدة تدمج على نحو كامل الخطة الاستراتيجية الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧؛

٢ - يحيط علما مع التقدير بالوثيقة DP/2014/5، مكتب التقييم التابع للبرنامج الإنمائي: الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، التي تقدم نظرة شاملة للتقييمات وغيرها من الأنشطة المتصلة بالتقييم المقررة لفترة الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي؛

٣ - يطلب إلى إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن ترصد ما يكفي من التمويل، وفي الوقت المناسب، من أجل التنفيذ الكامل لخطة التقييم المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري؛

٤ - يطلب أيضا إلى الإدارة على جميع المستويات أن تعزز الجهود الرامية إلى استخدام التقييمات من أجل تحسين نتائج البرامج وأدائها، ولجعل البرامج أكثر تركيزا على النتائج وأكثر كفاءة؛

٥ - يتطلع إلى التقرير السنوي المتعلق بالتقييم الذي سيقدم في دورة المجلس التنفيذي السنوية لعام ٢٠١٤، ورد الإدارة عليه؛

٦ - يشدد على أهمية الدعم الذي يقدمه مكتب التقييم إلى المكاتب القطرية في إجراء تقييمات لامركزية من أجل مواصلة تحسين نوعيتها، ويتطلع إلى نتائج استعراض عام ٢٠١٤ المستقل لسياسة البرنامج الإنمائي التقييمية.

٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤

٥/٢٠١٤

خطة التقييم الانتقالية المدرجة في الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (صندوق الأمم المتحدة للسكان)

إن المجلس التنفيذي،

١ - يرحب بخطة التقييم الانتقالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، المدرجة في الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (DP/FPA/2014/2)؛

٢ - يلاحظ مع التقدير العملية التشاورية الشفافة والقائمة على المشاركة التي يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان في وضع خطة التقييم الانتقالية المدرجة في الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥؛

٣ - يوافق على خطة التقييم الانتقالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، المدرجة في الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، بالصيغة الواردة في الوثيقة DP/FPA/2014/2، بما في ذلك النهج؛ والتقييمات المؤسسية المقترحة، على النحو المبين في المرفق ١؛ والتقييمات المقترحة على صعيد البرامج، على النحو المبين في المرفق ٢؛

٤ - يدعو صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى إجراء مناقشات مع المجلس التنفيذي بشأن المجالات التي يتعين تقييمها في الفترة ٢٠١٦ -٢٠١٧، مع الأخذ في الاعتبار المواضيع الواردة في المرفق الثالث من الوثيقة DP/FPA/2014/2.

٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤

٦/٢٠١٤

الإعراب عن التقدير للسيد يان ماتسون، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، في الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٤

إن المجلس التنفيذي،

١ - يلاحظ مع الأسف أن السيد يان ماتسون سوف يتقاعد من منصبه بوصفه مديرا تنفيذيا لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، اعتبارا من ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤؛

٢ - يسلم بأن السيد ماتسون قد تمكن، هو وفريقه، بفضل ما يتمتع به من قيادة ورؤية، من إحداث تحول في برنامج الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بأن أعادوا بناء المنظمة وأعادوا إليها مصداقيتها المالية؛

٣ - يقر بأن المكتب أصبح، بفضل سعي السيد ماتسون من أجل تحقيق الكفاءة والمساءلة والشفافية، يقوم بدور ريادي في عملية إصلاح الأمم المتحدة، وأصبح معترفا به بصفة مستقلة بأنه يلبي معايير ذات مستوى عالمي في المجالات الأساسية؛

٤ - يسلم بأن مكتب خدمات المشاريع، بفضل تركيز الجهود على استدامة إدارة المشاريع، والهياكل الأساسية، والمشتريات، أثبت أنه مورد محوري للأمم المتحدة والحكومات والشركاء الآخرين؛

٥ - يُقر كذلك بالتزام السيد ماتسون بتحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في عمليات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وبتركيزه الشديد على الملكية الوطنية وتنمية القدرات؛

٦ - يدرك مع بالغ التقدير أن السيد ماتسون قد تحلى، خلال فترة توليه منصب المدير التنفيذي للمكتب، بروح تنم عن التواضع والتعاطف والمهنية، وهو بذلك، قد جسد أسمى قيم الأمم المتحدة؛

٧ - يثني عليه لما أبداه من قيادة فعالة وابتكارية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، في الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٤، وهو مما جعل من هذه المنظمة جهازا بارزا في الدفاع عن إصلاح الأمم المتحدة؛

٨ - يعرب عن امتنانه العميق له لقيادته القوية المركزة على النتائج وعلى ما قدمه من خدمة ممتازة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والأمم المتحدة على مدى

٣٠ عاما، في أدوار متعددة، منها مناصب على أعلى المستويات بصفة أمين عام مساعد ووكيل أمين عام؛

٩ - يعرب عن أحر التمنيات للسيد يان ماتسون بالصحة الجيدة على الدوام وبالتوفيق في جميع مساعيه المقبلة.

٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤

٧/٢٠١٤

تعديل الإجراءات المتعلقة بالنظر في وثيقتي البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واعتمادهما

إن المجلس التنفيذي،

١ - يؤيد التعديل المقترح على الإجراءات المتعلقة بالنظر في وثيقتي البرامج القطرية (DP/2014/8 و DP/FPA/2014/3) واعتمادهما، رهنا بأحكام هذا القرار؛

٢ - يرحب بالجهود المتواصلة التي يبذلها أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل زيادة مواءمة وتبسيط أدوات البرمجة وعملياتها دعماً لبرامج التعاون القطرية، وذلك تمشياً مع التوصيات الصادرة عن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية؛

٣ - يشدد على ضرورة أن تواصل عملية برمجة التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان التأكيد على الملكية الوطنية؛

٤ - يشدد كذلك على أهمية الدور الذي يضطلع به المجلس التنفيذي في استعراض وثائق البرامج القطرية واعتمادها؛

٥ - يطلب إلى البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يكفلا القيام بعملية تشاور تتسم بالشفافية وحسن التوقيت مع المجلس التنفيذي، لإتاحة وقت كاف للمناقشة، وأن يكفلا إتاحة جميع التعليقات والتوصيات التي تقدمها الدول الأعضاء، في ما يتعلق بمشاريع وثائق البرامج القطرية، لأعضاء المجلس التنفيذي قبل النظر رسميا في وثائق البرامج القطرية؛

٦ - يطلب أن يستمر إعداد وثائق البرامج القطرية على أساس الخطط والأولويات الوطنية، بالتشاور مع الحكومات الوطنية، والمنسق المقيم وغيره من أعضاء الفريق القطري التابع للأمم المتحدة، وكذلك مع سائر أصحاب المصلحة المعنيين

على الصعيد القطري، بالتوافق التام مع إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، حيثما ينطبق ذلك، ومع الخطط الاستراتيجية لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

٧ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يحدا من عدد الصكوك والعمليات الخاصة بكل وكالة، حيثما أمكن ذلك، وبوجه خاص في بلدان ''توحيد الأداء'' والبلدان التي تقرر تطبيق إجراءات التشغيل الموحدة، باتباع جملة طرق منها الاستعاضة عن خطط عمل البرامج القطرية وخطط العمل السنوية بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وخطط العمل المشتركة للأفرقة المعنية بتحقيق النتائج ضمن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛

٨ - يشجع البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على أن يواصلا العمل مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة لزيادة موائمة نماذج وثائق برامجها القطرية، والوثائق والمرفقات المتصلة بها؛

٩ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يدرجا العناصر التالية في وثيقة البرنامج القطري ومرفقاتها:

(أ) ميزانية إرشادية تبين أوجه الاستخدام المتوقعة للموارد العادية والموارد الأخرى؛

(ب) إطار للنتائج والموارد؛

(ج) معلومات عن كيفية اتصال النتائج، كما تظهر في إطار النتائج والموارد، بالخطة الاستراتيجية وإطار النتائج على نطاق المنظمة، وبالأولويات الوطنية، وحسب الاقتضاء، بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛

(د) خطة تقييم محددة التكاليف؛

(هـ) بيان للمساءلة عن النتائج البرنامجية؛

١٠ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان كفالة أن تكون النتائج وأطر الموارد جزءا لا يتجزأ من وثائق البرامج القطرية وترجمتها وفقا لذلك؛

١١ - يشير إلى أهمية المراعاة الدقيقة للقرارات والقواعد، من قبيل قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٩٢، الذي يحدد الترتيبات المتعلقة باللغات بالنسبة لمختلف هيئات الأمم المتحدة وأجهزتها.

٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤

٢٠١٤/٨

تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لعام ٢٠١٢

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2014/7)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2014/1)، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/OPS/2014/1)، عن حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لعام ٢٠١٢؛

في ما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان:

٢ - يرحب بالآراء غير المشفوعة بتحفظات الصادرة عن مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لعام ٢٠١٢، الموجهة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

٣ - يرحب أيضا بالتقدم الذي أحرزه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في معالجة الأولويات العليا المتصلة بمراجعة الحسابات في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣؛

٤ - يؤيد الجهود المتواصلة التي تبذلها إدارتي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في تنفيذ توصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢؛

٥ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يواصلا تعزيز الضوابط الداخلية وتحسين مراقبة المكاتب القطرية ورصدها، بما في ذلك تنفيذ التوصيات المتبقية لمجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة في الوقت المناسب، وأن يواصلا كفالة الامتثال للسياسات والإجراءات المتعلقة بالمشتريات، وتتبع المخزون، والتسويات المصرفي؛

٦ - يلاحظ الإجراءات التي يتخذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان لمعالجة ارتفاع مستوى الخصوم غير الممولة بعد انتهاء الخدمة، ويشجع على مواصلة العمل للتأكد من توافر خطط تمويل نهائية للخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين؛

٧ - يشجع البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على إعطاء الأولوية للانتهاء من وضع الإطار المنقح للنهج المنسق للتحويلات النقدية، بالتنسيق مع الأعضاء الآخرين في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وكفالة تحسين الرقابة عند تنفيذ الإطار المنقح؛

في ما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع:

٨ - يرحب بالرأي غير المعدل وغير المشفوع بتحفظات بشأن مراجعة حسابات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الصادر عن مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لعام ٢٠١٢؛

٩ - يرحب بالتقدم الذي أحرزه مكتب خدمات المشاريع في معالجة الأولويات المتصلة بمراجعة الحسابات التي أبرزها مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة؛

١٠ - يؤيد الجهود المتواصلة التي تبذلها إدارة مكتب خدمات المشاريع للتأكد من تنفيذ التوصيات المتبقية؛

١١ - يشيد بالجهود التي تبذلها إدارة مكتب خدمات المشاريع من أجل تحقيق النجاح في التصدي للتحديات التي يواجهها مكتب خدمات المشاريع في الانتقال من المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤

٩/٢٠١٤

عرض عام للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٤

إن المجلس التنفيذي،

يشير إلى أنه قام بما يلي، في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٤:

البند ١

المسائل التنظيمية

انتخب أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لعام ٢٠١٤:

الرئيس: سعادة السيد بيتر ثومسن (فيجي)

نائب الرئيس: سعادة السيد توفاكو ناثانيال مانونغي (جمهورية تترانيا المتحدة)

نائب الرئيس: السيد بويان بيليف (بلغاريا)

نائب الرئيس: السيد فينسنت هيرليهي (أيرلندا)

نائب الرئيس: السيد جوناثان فييرا (إكوادور)

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الأولى لعام ٢٠١٤ (DP/2014/L.1) http://undocs.org/ar/DP/2014/L.1

اعتمد التقرير عن دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٣ (DP/2014/1) وتصويبه (DP/2014/1/Corr.1).

أقر خطة العمل السنوية لعام ٢٠١٤ (DP/2014/CRP.1).

وافق على خطة العمل المؤقتة لدورته السنوية لعام ٢٠١٤.

وافق على الجدول الزمني التالي للدورتين المتبقيتين للمجلس التنفيذي في عام ٢٠١٤:

الدورة السنوية لعام ٢٠١٤: من ٢٣ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (جنيف)

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٤: من ٢ إلى ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٢

الشؤون الجنسانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

اتخذ القرار ٢٠١٤/١ بشأن استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

البند ٣

البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها (البرنامج الإنمائي)

اتخذ القرار ٢/٢٠١٤ بشأن البرنامج العالمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

اتخذ القرار ٣/٢٠١٤ المتعلق بوثائق البرامج الإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بشأن أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، والدول العربية، وأوروبا ورابطة الدول المستقلة، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

اتخذ القرار ٧/٢٠١٤ بشأن إدخال تعديلات على إجراءات النظر في وثائق البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان والموافقة عليها.

وافق على وثائق البرامج القطرية النهائية التالية على أساس عدم الاعتراض، من دون عرض أو نقاش، وفقا للقرارين ١١/٢٠٠١ و ٣٦/٢٠٠٦:

منطقة أفريقيا: ناميبيا؛

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: المكسيك.

البند ٤

التعاون فيما بين بلدان الجنوب

أحاط علما بالإطار الاستراتيجي لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، ووافق عليه.

البند ٥

التقييم (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

اتخذ القرار ٤/٢٠١٤ بشأن: (أ) تغيير اسم مكتب التقييم ليصبح مكتب التقييم المستقل؛ و (ب) خطة التقييم المتوسطة الأجل.

البند ٩

الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

أحاط علما بالرد على المجلس التنفيذي في ما يتعلق بالقرار ٢٨/٢٠١٣ بشأن توفير موارد إضافية للتدابير الأمنية.

البند ١٠
صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

أحاط علما بالإطار الاستراتيجي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، والنتائج الأولية لعام ٢٠١٣.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٦
التقييم (صندوق الأمم المتحدة للسكان)

اتخذ القرار ٢٠١٤/٥ بشأن خطة التقييم الانتقالية، المدرجة في الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

أحاط علما بتقرير التقييم المشترك المتعلق بالبرنامج المشترك لصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة بشأن تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث: الإسراع بالتغيير.

البند ٧
البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

اتخذ القرار ٢٠١٤/٧ بشأن إجراء تعديلات على إجراءات النظر في وثائق البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان والموافقة عليها.

وافق على الوثيقتين النهائيتين للبرنامجين القطريين التاليين:

منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي: ناميبيا (DP/FPA/CPD/NAM/5)؛

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: المكسيك (DP/FPA/CPD/MEX/6).

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

اتخذ القرار ٢٠١٤/٦ بشأن الإعراب عن التقدير للسيد ماتسون، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ٢٠٠٦-٢٠١٤.

الجزء المشترك

البنـد ٨
توصيات مجلس مراجعي الحسابات

اتخذ القرار ٨/٢٠١٤ بشأن تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لعام ٢٠١٢.

البند ١١
الزيارات الميدانية

أحاط علما بالتقرير المتعلق بالزيارة الميدانية التي قام بها المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب خدمات المشاريع، إلى طاجيكستان، في الفترة من ٢٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (DP-FPA/2014/CRP.1).

اجتماع مشترك

عقد اجتماعا مشتركا للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي في ٣ شباط/فبراير ٢٠١٤، تناول بالنظر المواضيع التالية: (أ) معايير الأداء بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الخطط الاستراتيجية، ٢٠١٤-٢٠١٧، لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي؛ و (ب) تحقيق الاتساق في عمل الأمم المتحدة في مجال مكافحة الفقر والضعف ومن أجل تحقيق القدرة على التكيف.

عقد أيضا جلسات الإحاطة والمشاورات غير الرسمية التالية:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مشاورات غير رسمية بشأن حالة أطر النتائج للبرنامج الإنمائي ومبادرة دعم المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي؛

مشاورات غير رسمية بشأن الإطار الاستراتيجي لمتطوعي الأمم المتحدة، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

مشاورات غير رسمية بشأن الإطار الاستراتيجي لتدخلات صندوق الأمم المتحدة للسكان على الصعيدين العالمي والإقليمي، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧؛

جلسة إحاطة غير رسمية بشأن البرنامج العالمي لأمن سلع الصحة الإنجابية؛

جلسة إحاطة غير رسمية بشأن أعمال صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال الشباب والمراهقين.

البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

جلسة إحاطة بشأن متابعة تنفيذ الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة.

٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤

١٠/٢٠١٤

تقرير مديرة البرنامج بشأن الخطة الاستراتيجية: الأداء والنتائج لعام ٢٠١٣

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بالتقرير السنوي لمديرة البرنامج بشأن الخطة الاستراتيجية: الأداء والنتائج لعام ٢٠١٣ (DP/2014/11) ومرفقاته؛

٢ - يحيط علماً مع التقدير بالجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز الإبلاغ عن التقدم الذي أحرزه وعن أدائه من خلال إحداث ''سجل للأداء''، ويشجع الإدارة على مواصلة تعزيز الإبلاغ في مجال تقييم الأداء؛

٣ - يحيط علما أيضا مع التقدير بالإنجازات التي حققها البرنامج الإنمائي في عام ٢٠١٣؛

٤ - يشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة تحسين نوعية التقرير السنوي عن الأداء والنتائج، وذلك بإبراز التقدم المحرز بصورة شاملة نحو الالتزام بالمراحل وتحقيق الأهداف في الإطار المتكامل للموارد والنتائج وإدراج سرد أكثر تحليلاً للتحديات والدروس المستفادة والكيفية التي سيؤثر بها ذلك على البرمجة المستقبلية؛

٥ - يشجع كذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على يوفر بالفعل موارد للقدرات في مجال رصد النتائج على المستويين القطري والإقليمي؛

٦ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدم إلى المجلس التنفيذي في جلسة إحاطة غير رسمية في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٤ الخطوط العريضة للشكل الذي ستتخذه التقارير السنوية عن النتائج والمعلومات التي ستتضمنها استناداً إلى الإطار المتكامل للموارد والنتائج، والتي سوف تسمح بالتتبع الملائم للنتائج المحققة فيما يتعلق بالنفقات الفعلية والمتوقّعة.

٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤

١١/٢٠١٤

الإطار المتكامل للنتائج والموارد المشمول بالخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧

إن المجلس التنفيذي،

١ - يشير إلى قراره ٢٧/٢١٠٣ بشأن خطة البرنامج الإنمائي الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧؛

٢ - يلاحظ مع التقدير التقدم الذي أحرزه البرنامج الإنمائي في وضع الصيغة النهائية للإطار المتكامل للنتائج والموارد المشمول بالخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧؛

٣ - يسلم بأن الإطار المتكامل للنتائج والموارد ينبغي أن يبيّن الروابط بين النتائج والموارد على نحو فعال، ويشجع في هذا الصدد على الإبلاغ عن الموارد المخصصة لمختلف النتائج في الإطار المتكامل للنتائج والموارد، فضلا عن الإبلاغ عن الموارد المستخدمة على ضوء النواتج ذات الصلة عند الانتهاء من دورة الإبلاغ، وفقاً لأولويات الخطة الاستراتيجية ومجالات عملها؛

٤ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إجراء أي تعديلات ضرورية على الإطار المتكامل للنتائج والموارد قبل نهاية عام ٢٠١٤، تتضمن وجهات نظر الدول الأعضاء، حسب الاقتضاء؛

٥ - يطلب كذلك إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وضع الصيغة النهائية للحد الأقصى لعدد المعايير المرجعية المحددة للسنتين الأولى والثانية وأهداف ٢٠١٧ لغرض تقديم أحدث المعلومات عن الصيغة النهائية للإطار المتكامل للنتائج والموارد إلى المجلس التنفيذي في جلسة غير رسمية في دورته العادية الأولى في عام ٢٠١٥ للمساعدة في إعداد التقرير السنوي لمدير البرنامج في عام ٢٠١٥؛

٦ - يؤكد أن الإطار المتكامل للنتائج والموارد المشمول بالخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ قد صُمّم وفقاً لمبادئ الإدارة القائمة على النتائج، علماً أن كل مستوى من النتائج مرتبط بشكل مباشر أو غير مباشر ببرامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأن النتائج والأهداف المتوقعة محددة على أساس البرامج القطرية أو المعايير والالتزامات المتفق عليها دوليا؛

٧ - يؤكد كذلك أن النتائج الواردة في الإطار المتكامل للنتائج والموارد المشمول بالخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ سوف يتم تحقيقها بمساعدة البرامج التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البلدان المعنية، فضلا عن برامجه الإقليمية والعالمية؛

٨ - يقر بأن جميع المؤشرات الدولية المضمنة في الإطار المتكامل للنتائج والموارد وما يقابلها من معايير مرجعية خاصة بالأهداف قد تم وضعها وفقاً للمعايير الدولية المتاحة؛

٩ - يقر في هذا الصدد بأنه عند عدم توفر الأهداف والمؤشرات الدولية الثابتة، ولا سيما على مستوى النواتج، سوف يتم بذل كل الجهود لوضعها باستخدام الأهداف والمؤشرات القطرية ذات الصلة والتي يمكن التحقق منها، متضمنة وجهات نظر بلدان البرنامج المعنية؛

١٠ - يطلب إلى البرنامج الإنمائي كفالة أن تكون أي مؤشرات وأهداف ذات صلة في الإطار المتكامل للنتائج والموارد متسقة مع الأهداف المتصلة بالتنمية المستدامة في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، عند الاقتضاء؛

١١ - يدعو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تطبيق الإطار المتكامل للنتائج والموارد في أقرب وقت ممكن وإطلاع المجلس التنفيذي على التقدم المحرز والتحديات التي تُواجه في هذه العملية.

٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤

١٢/٢٠١٤

التقرير عن النتائج التي حققها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام ٢٠١٣

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بالتقرير عن النتائج التي حققها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام ٢٠١٣ (DP/2014/12) وبالأداء القوي المتواصل للصندوق على أساس الأهداف المرسومة؛

٢ - يحيط علماً بمصفوفة النتائج والموارد المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧؛

٣ - يسلّم بالاستفادة الاستراتيجية من ولاية الصندوق المرنة في مجال الاستثمار في تطوير شراكات مبتكرة مع الشركاء في التنمية من القطاعين العام والخاص، لا سيما تلك المتصلة بحشد الموارد المحلية في مجالات خبرة الصندوق، ويلاحظ أن هذه الخبرة يمكن أن تكون مفيدة للمناقشات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٤ - يحيط علماً بالنمو المستمر في موارد الصندوق (١٨ في المائة في عام ٢٠١٣) ونفقاته، والذي يبدو أنه مؤشر يدل على الأهمية الكبيرة للطلب على خدمات الصندوق من أقل البلدان نمواً وغيرها من الشركاء في التنمية على حد سواء؛

٥ - يعرب عن قلقه من أن الموارد العادية، وإن كانت قد شهدت زيادة طفيفة في عام ٢٠١٣، لا تزال دون عتبة ٢٥ مليون دولار المطلوبة لاستمرار برامج الصندوق في ٤٠ بلداً من أقل البلدان نمواً؛ ويلاحظ مع القلق أنه، نتيجة لذلك، انخفض عدد البلدان الأقل نمواً التي يدعمها الصندوق من ٣٧ بلداً في عام ٢٠١٢ إلى ٣٣ بلداً في عام ٢٠١٣؛

٦ - يسلّم بأنه يلزم توفير حد أدنى من الموارد العادية لاستمرار ولاية الصندوق من أجل مواصلة الاستفادة من الموارد الأخرى ومتابعة الاستثمارات لصالح أقل البلدان نمواً؛ ويهيب، على ضوء ذلك، بالدول الأعضاء القادرة أن تساهم في الموارد العادية للصندوق بما يكفل تحقيقه هدف ”الكتلة الحرجة“ المتمثل في ٢٥ مليون دولار سنوياً من الموارد العادية السنوية لضمان تقديم الدعم لـ ٤٠ بلداً على الأقل من أقل البلدان نمواً؛

٧ - يلاحظ مع التقدير الجهود التي يبذلها الصندوق لزيادة تبسيط عملياته التجارية، والدخول في شراكات ومنتجات ابتكارية تكمّل موارده العادية، بما في ذلك عن طريق حشد موارد أخرى أكثر مرونة، حسب الاقتضاء، وفقاً للظروف المحلية؛

٨ - يطلب إلى الصندوق تقديم تحليل لممارساته في مجال استرداد التكاليف بهدف تحقيق قدر أكبر من الكفاءة والنتائج.

٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤

١٣/٢٠١٤

متطوعو الأمم المتحدة: تقرير مديرة البرنامج

١ - يحيط علماً بتقرير مديرة البرنامج (DP/2014/13)؛

٢ - يثني على برنامج متطوعي الأمم المتحدة لنجاحه في وضع واستهلال إطاره الاستراتيجي ومصفوفته المتكاملة للنتائج والموارد للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ ولما يبذله من جهود لتحسين الفعالية والكفاءة التشغيليتين؛

٣ - يلاحظ اعتزام مديرة البرنامج هيكلة التقارير المقبلة بالاستناد إلى إطار النتائج الجديد؛

٤ - يعرب عن التقدير للمساهمة المتميزة التي قدمها متطوعو الأمم المتحدة، بمن فيهم المتطوعون عبر الإنترنت الذين حشدهم برنامج متطوعي الأمم المتحدة، إلى البرامج القطرية وشركاء الأمم المتحدة في مجالات السلام وتحقيق المنجزات الإنمائية؛

٥ - يحث برنامج متطوعي الأمم المتحدة على صياغة نُهُج استشرافية وابتكارية تُدمج العمل التطوعي في البرامج والمبادرات، بما فيها تلك التي تتضمن التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

٦ - يطلب إلى الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة صياغة شراكات قوية مع متطوعي الأمم المتحدة للتأكد من إدماج العمل التطوعي بشكل أوثق في البرمجة الإنمائية لهذه الدول والكيانات؛

٧ - يقر بالعمل الجاري، الذي يضطلع به متطوعو الأمم المتحدة في إطار البرنامج العالمي للشباب، ويدعمه، ويدعو الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة إلى إتاحة الإمكانيات وتوفير الهياكل الأساسية ذات الصلة في مجال السياسات لصالح عمل المتطوعين الشباب؛

٨ - يثني على برنامج متطوعي الأمم المتحدة لمشاركته النشطة والناجحة في عملية ريو+٢٠، ويشجع متطوعي الأمم المتحدة على مواصلة إسهامهم في تطوير وتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٩ - يرحب بتقرير صندوق التبرعات الخاص، ٢٠٠٩-٢٠١٣، الذي عرضه برنامج متطوعي الأمم المتحدة ويوافق على توسيع ولاية الصندوق بما يتيح زيادة المشاريع الناجحة وتكرارها على النحو الذي يحدده التقرير، ويناشد الدول الأعضاء زيادة التمويل الذي تقدمه إلى الصندوق؛

١٠ - يدعو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى مواصلة تزويد برنامج متطوعي الأمم المتحدة بكافة أشكال الدعم البرنامجي والإداري والمالي والقانوني الضرورية لتنفيذ ولايته.

٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤

١٤/٢٠١٤

التقرير السنوي عن التقييم لعام ٢٠١٣ (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بالتقرير السنوي عن التقييم (DP/2014/14) ويرحب بطابعه الأكثر شمولا؛

٢ - يحث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على معالجة النتائج والتوصيات الواردة في التقرير السنوي عن التقييم في الوقت المناسب، وذلك بهدف تحسين أداء البرنامج وفعاليته وكفاءته؛

٣ - يرحب بالتقييمات المشتركة ويحث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن يقدم إلى المجلس التنفيذي ردود الإدارة على التقييمات المشتركة؛

٤ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يكفل النظر في نتائج التقييم واستخدامها على نحو كامل في إعداد السياسات والاستراتيجيات والبرامج الرئيسية؛

٥ - يوافق على برنامج العمل المنقّح لعام ٢٠١٤ وبرنامج العمل لعام ٢٠١٥ الذي اقترحه مكتب التقييم المستقل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويشدد على أهمية الحفاظ على مستوى تمويل مناسب لهذا المكتب باعتباره وسيلة للحفاظ على فعاليته واستقلاليته؛

٦ - يطلب إلى مكتب التقييم المستقل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدم برنامج عمل محسوب التكاليف لينظر فيه المجلس في دورته السنوية لعام ٢٠١٥ وأن يناقش بشكل غير رسمي برنامج العمل المحسوب التكاليف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ مع المجلس قبل انعقاد الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٤؛

٧ - يشجع مكتب التقييم المستقل التابع للبرنامج الإنمائي على مواصلة تطوير منهجية تحليل الكفاءة، في الوقت المناسب لتقييمات نتائج التنمية التي سيضطلع بها المكتب في عام ٢٠١٥؛

٨ - يتطلع إلى إجراء استعراض مستقل لسياسة التقييم في البرنامج الإنمائي ولتقييم البرنامج للتقدم الذي أحرزه في النمو بوصفه منظمة للتعلم؛

٩ - ينوه بالتحسن في نوعية التقييمات اللامركزية وبالجهود المبذولة لتحسين قدرة البرنامج الإنمائي في مجال الرصد والتقييم على المستويين القطري والإقليمي، ويطلب إلى البرنامج الإنمائي اتخاذ التدابير المناسبة لكفالة الامتثال لخطط التقييم، وتحسين جودة واستخدام التقييمات اللامركزية والحد من معدل ردود الإدارة المتأخرة؛

١٠ - يسلّم بالتقدم الذي أحرزه البرنامج الإنمائي في إعداد ردود الإدارة المتعلقة بجميع عمليات التقييم التي يجريها مكتب التقييم المستقل التابع للبرنامج الإنمائي، ويطلب إلى البرنامج الإنمائي شرح مستوى الإجراءات المنجزة في تعليقات الإدارة المستقبلية على التقرير السنوي عن التقييم.

٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤

١٥/٢٠١٤

التقرير السنوي للمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان

(أ) تقرير المدير التنفيذي لعام ٢٠١٣: التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣

(ب) الاستعراض الإحصائي والمالي لعام ٢٠١٣

(ج) التقرير عن توصيات وحدة التفتيش المشتركة في عام ٢٠١٣

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً مع التقدير بالوثائق التي يتكون منها تقرير المدير التنفيذي لعام ٢٠١٣ وهي: DP/FPA/2014/5 (Part I, Part I/Add.1 and Part II)؛

٢ - يرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ أطر نتائج الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣؛

٣ - يحيط علماً بتوصيات وحدة التفتيش المشتركة في عام ٢٠١٣، وتحديداً الجوانب التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لعمل الصندوق؛

٤ - يعرب عن تقديره للجهود التي يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان لتنفيذ التوجيه الاستراتيجي المنقح وتوصيات استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، من خلال خطة العمل؛

٥ - يسلّم بأهمية زيادة المساهمات في الموارد العادية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، التي تشكل الأساس والقاعدة المتينة لعمليات الصندوق، وكفالة استقرار هذه المساهمات وإمكانية التنبؤ بها؛

٦ - يسلّم بما لدفع التبرعات في أوقاتها المقررة من أهمية أساسية في الحفاظ على السيولة وتسهيل استمرار تنفيذ البرامج، في إطار الاحترام الكامل للمِلكية الوطنية للتنمية؛

٧ - يحيط علما مع التقدير بأن الصندوق يسهم في العمليات ذات الصلة والأنشطة المتعلقة بالمناقشات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٨ - يطلب إلى الصندوق أن يقدم إلى المجلس التنفيذي في جلسة إحاطة غير رسمية في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٤ الخطوط العريضة للشكل الذي سيتخذه التقرير السنوي لعام ٢٠١٥ وللمعلومات التي سيتضمنها، استناداً إلى الإطار المتكامل للنتائج والموارد ضمن الخطة الاستراتيجية، بما في ذلك تلك المستقاة من التدخلات العالمية والإقليمية، والتي سوف تسمح بالتتبع المناسب للنتائج التي تحققت مقارنة بالنفقات.

٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤

١٦/٢٠١٤

الإطار الاستراتيجي للتدخلات العالمية والإقليمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧

إن المجلس التنفيذي،

١ - يرحب بالإطار الاستراتيجي المقترح للتدخلات العالمية والإقليمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، بما في ذلك إطار النتائج والموارد للتدخلات الإقليمية للصندوق، على النحو المبين في الوثيقتين DP/FPA/2014/8 و DP/FPA/2014/8/Add.1؛

٢ - يوافق على الإطار الاستراتيجي للتدخلات العالمية والإقليمية للصندوق للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، الوارد في الوثيقة DP/FPA/2014/8؛ ويقر إطار النتائج والموارد للتدخلات العالمية والإقليمية للصندوق للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، الوارد في الوثيقة DP/FPA/2014/8/Add.1؛

٣ - يؤيد اقتراح الصندوق إجراء تقييم مستقل للتدخلات الإقليمية والعالمية في عام ٢٠١٦، بتكليف من مكتب التقييم المستقل التابع للصندوق؛ ويشجع الصندوق على تنسيق التقييم مع متابعة تنفيذ شعبة خدمات الرقابة لتوصيات مراجعة حسابات البرنامج العالمي والإقليمي، حرصاً على تحقيق التكامل؛ ويطلب أن يكفل الصندوق متابعة ملائمة للنتائج ذات الصلة في الوقت المناسب، عند الضرورة وحسب الاقتضاء؛

٤ - يطلب إلى الصندوق أن يقدم تقريراً سنوياً عن التدخلات العالمية والإقليمية كجزء من التقرير السنوي للمدير التنفيذي، يلخّص إسهامات نتائج التدخلات العالمية والإقليمية ومواردها في الإنجازات التي تحققت في إطار الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧؛

٥ - يدعو الصندوق إلى إدراج مرفق في التقرير السنوي للمدير التنفيذي يتضمن معلومات عن تنفيذ التدخلات العالمية والإقليمية، على المستوى الإجمالي، ويلخص النتائج التي تحققت، ويرصد الأنشطة، بما في ذلك استعراض أداء البرنامج، فضلا عن أنشطة الرقابة؛

٦ - يشجع الصندوق على تنفيذ التدخلات على المستوى القُطري بتنسيق وثيق مع الحكومات، مع مراعاة الظروف الإقليمية والظروف الخاصة بكل بلد.

٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤

١٧/٢٠١٤

التقرير السنوي عن التقييم لعام ٢٠١٣ (صندوق الأمم المتحدة للسكان)

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً مع التقدير بالتقرير السنوي عن التقييم، لعام ٢٠١٣ (DP/FPA/2014/7)؛

٢ - يعرب عن دعمه المتواصل لتعزيز وظيفة التقييم بالصندوق؛

٣ - يطلب إلى مكتب التقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يدرج في التقرير السنوي عن التقييم معلومات بشأن تنفيذ سياسة التقييم وخطة التقييم المدرجة في الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥؛

٤ - يطلب إلى الصندوق أن يبلغ عن التقدم المحرز في معالجة القضايا والتحديات الأساسية في مجال التقييم في التقرير السنوي عن التقييم، وأن يكفل أن تتضمن ردود الإدارة مقترحات بإجراءات ملموسة للتصدي لهذه التحديات؛

٥ - يطلب إلى الصندوق أن يقدم تقريراً إلى المجلس التنفيذي، ضمن التقرير السنوي للمدير التنفيذي، عن متابعة ردود الإدارة على التقييمات المؤسسية والبرنامجية؛

٦ - يحث الصندوق على كفالة أن تعالج ردود الإدارة نتائج التقييم وتوصياته في الوقت المناسب، وذلك بهدف تحسين أداء البرنامج وفعاليته وكفاءته؛

٧ - يؤكد أن مهام الرصد والتقييم ترتبط ارتباطاً جوهرياً، ويشجع الصندوق على مواصلة تعزيز بناء القدرات والتأهيل المهني لمهام الرصد والتقييم في الصندوق، ولا سيما على الصعيدين الإقليمي والقُطري؛

٨ - يرحب بالتقييمات المشتركة، ويشجع الصندوق على أن يقدم إلى المجلس التنفيذي ردود الإدارة على التقييمات المشتركة.

٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤

١٨/٢٠١٤

استكمال السياسة الرقابية لصندوق الأمم المتحدة للسكان

المضي قدماً في استكمال السياسة الرقابية لصندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بالتقرير عن سبل المضي قدماً في استكمال السياسة الرقابية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2014/CRP.2)؛

٢ - يطلب إلى الصندوق استعراض واستكمال سياسته الرقابية من أجل: '١' دمج جميع القرارات ذات الصلة بالرقابة التي اتخذها المجلس التنفيذي منذ الموافقة على هذه السياسة في عام ٢٠٠٨؛ و '٢' الإشارة إلى التغييرات في هيكل وأدوار ومسؤوليات الوحدات التنظيمية المشاركة في مهام الرقابة، فضلا عن التحسن في اللغة والمعرفة والممارسات في مجال الرقابة؛

٣ - يطلب كذلك إلى المدير التنفيذي للصندوق إطلاع المجلس دوما على التقدم المحرز؛ ويرحب باعتزام الصندوق عقد مشاورات غير رسمية مع المجلس التنفيذي بشأن استكمال السياسة؛

٤ - يتطلع إلى عرض سياسة الرقابة المنقحة على المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٥ لكي ينظر فيها ويوافق عليها.

٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤

١٩/٢٠١٤

النظام المالي والقواعد المالية المنقّحان لصندوق الأمم المتحدة للسكان

(أ) النظام المالي والقواعد المالية المنقّحان لصندوق الأمم المتحدة للسكان

(ب) تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تنقيح النظام المالي والقواعد المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي،

١ - يرحب بالتقرير المتعلق بالنظام المالي والقواعد المالية المنقحين لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

٢ - يؤيد التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تنقيح النظام المالي والقواعد المالية للصندوق؛

٣ - يوافق على تعديل النظام المالي رهناً بالأحكام التالية:

'١' إدراج ''الدول غير الأعضاء التي تشارك في الجمعية العامة بصفة مراقب'' في الجملة الأولى من البند ٢-١ (ي)، بحيث يصبح نص الجملة الأولى من هذا البند كما يلي: '''الحكومة' تعني حكومة دولة عضو في الأمم المتحدة، أو دولة غير عضو تشارك في الجمعية العامة بصفة مراقب، أو دولة عضو في وكالة متخصصة، أو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية''؛

'٢' حذف عبارة ''وفي حالات استثنائية'' من الجملة الأولى من البند ١٣-٥ وتعويضها بما يلي: ''لأغراض التأمين الصحي'' بعد انتهاء الخدمة وغير ذلك من الالتزامات على المدى الأطول المتعلقة باستحقاقات الموظفين فيما يتعلق بالإجازة السنوية والعودة إلى الوطن وكذلك صندوق ''مارس''، بحيث يصبح نص الجملة الأولى من هذا البند كما يلي: يجوز للأمين العام أن يودع، بالتشاور مع المدير التنفيذي، النقود غير اللازمة فوراً في صكوك سائلة محددة الأجل وفي صكوك استثمارية أخرى لأغراض التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة وغير ذلك من الالتزامات على المدى الأطول المتعلقة باستحقاقات الموظفين فيما يتعلق بالإجازة السنوية والعودة إلى الوطن وكذلك صندوق ''مارس''، مع مراعاة أهداف الصندوق وسياساته والمتطلبات الخاصة لعملياته، بما في ذلك السيولة''؛

'٣' حذف عبارة ''مثل الاستدامة البيئية'' من البند ١٥-٢، بحيث يصبح نص الفقرة الفرعية (أ) من هذا البند كما يلي: ''(أ) أفضل قيمة مقابل النقود مع مراعاة جميع العوامل ذات الصلة، بما في ذلك التكاليف والفوائد التي تعود على الصندوق''؛

'٤' يقر بالتزام الصندوق بالإبقاء على القاعدة ١١١-٤ قيد الاستعراض؛

'٥' يحيط علماً بأن الصندوق قد تناول متطلبات الإبلاغ عن المصروفات النثرية على مستوى السياسات، على النحو الذي أوصت به اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية فيما يتعلق بالقاعدة ١١٤-٧ (ج)؛

٤ - يحيط علماً بالتغييرات في القواعد المالية وبأن النظام المالي والقواعد المالية المنقحة ستدخل حيز النفاذ اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤.

٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤

٢٠/٢٠١٤

التقرير السنوي للمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

إن المجلس التنفيذي،

١ - يرحب بتعيين المدير التنفيذي الجديد؛

٢ - يحيط علماً بالمساهمات الكبيرة التي قدمها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، والتي تمت في غالب الأحيان في ظل ظروف غاية في الصعوبة، من أجل تحقيق النتائج التشغيلية للأمم المتحدة وشركائها في عام ٢٠١٣؛

٣ - يرحب بالتحول الشامل الذي شهده مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع خلال مدة الخطة الاستراتيجية ٢٠١٠-٢٠١٣؛

٤ - يرحب بالمنهاج الراسخ الذي وضع لغرض تنفيذ الخطة الاستراتيجية ٢٠١٤-٢٠١٧، والذي يركز على التنمية المستدامة؛

٥ - يرحب بالزيادة المستمرة في الأعمال التي ينفذها المكتب؛

٦ - يرحب بارتفاع نسبة تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات إلى ٩٣ في المائة؛

٧ - يقدر الجهود المتواصلة التي يبذلها المكتب لزيادة نسبة الموظفات؛

٨ - يرحب بالدور القيادي الذي يقوم به المكتب في مجال المشتريات والهياكل الأساسية وإدارة المشاريع.

٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤

٢١/٢٠١٤

تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لعام ٢٠١٣

(أ) تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات

(ب) تقرير مدير شعبة خدمات الرقابة، عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات في صندوق الأمم المتحدة للسكان عام ٢٠١٣

(ج) التقرير عن نشاط لفريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن عام ٢٠١٣

إن المجلس التنفيذي،

فيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع:

١ - يرحب بالتقدم الذي أحرزه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في معالجة قضايا الإدارة المتصلة بمراجعة الحسابات في عام ٢٠١٣؛

٢ - ينوه مع التقدير بالجهود المبذولة لتنفيذ التوصيات المتعلقة بمراجعة لحسابات التي لم يبت فيها من تقارير سابقة؛

٣ - يلاحظ مع القلق عدد التوصيات المتكررة في مجالات إدارة المشاريع، وإدارة الشؤون المالية، والرصد، والمشتريات، ويطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تكثيف جهودها لكي تنفذ في حينه، وعلى أتم وأكمل وجه، وبصورة مطردة جميع التوصيات التي لم يبت فيها والتوصيات الجديدة المتعلقة بمراجعة الحسابات، بما في ذلك عن طريق تعزيز القدرات على مستوى المكاتب الإقليمية والقُطرية؛

٤ - يحث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على مواصلة تعزيز مهام مراجعة الحسابات والتحقيقات، وكفالة تزويد هذه المكاتب بما يكفي من الموارد للاضطلاع بولاياتها على نحو فعال، بما في ذلك من خلال تحليل تغطية وموارد مراجعة الحسابات في التقارير السنوية المقبلة؛

٥ - يؤكد ضرورة وضع ضوابط رقابية فعالة في المكاتب الإقليمية والقطرية واتخاذ تدابير لضمان الامتثال للسياسات والإجراءات المتعلقة بتفويض السلطة وإدارة المخاطر؛

٦ - يرحب بالتقدم المحرز في تنقيح النهج المنسق للتحويلات النقدية ويشجع إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على ضمان التنفيذ والرقابة الفعالين؛

٧ - يرحب بإدراج المعلومات المتعلقة بالخسائر المالية التي حددتها التحقيقات ويطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان إدراج المزيد من المعلومات في التقارير المقبلة عن طريقة استرداد المبالغ وقيمتها؛

فيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

٨ - يحيط علماً بالتقرير عن المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات (DP/2014/16) ومرفقاته ورد الإدارة؛

٩ - يعرب عن دعمه المتواصل لتعزيز مهام المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويشجع إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على ضمان ملء وظائف المحققين الثابتة دون إبطاء؛

١٠ - يحيط علماً بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات لعام ٢٠١٣؛

١١ - يلاحظ مع التقدير الجهود المبذولة لزيادة مد مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات بالموارد ويشجع إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إعطاء الأولوية للبت في القضايا التي تم ترحيلها؛

١٢ - يطلب إلى إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم معلومات عن طريقة تشغيل آليات المساءلة والرقابة في الهيكل الجديد للبرنامج الإنمائي، بما يكفل بلوغ المستوى المناسب من الرقابة الداخلية الفعالة؛

١٣ - يسلم بأن الإدارة الفعالة للمخاطر أمر ضروري لتنفيذ الخطة الاستراتيجية ويشجع الإدارة على تكثيف الجهود لتعميم إدارة المخاطر في جميع العمليات؛

فيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان:

١٤ - يحيط علماً بتقرير مدير شُعبة خدمات الرقابة بشأن المراجعة الداخلية وأنشطة الرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠١٣ (DP/FPA/2014/6)، ومرفقاته ورد الإدارة؛

١٥ - يعرب عن دعمه المتواصل لتعزيز مهام مراجعة الحسابات والتحقيقات في الصندوق؛

١٦ - يتفهم ويدعم مشاركة مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق في أنشطة الرقابة المشتركة؛

١٧ - يحيط علماً بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات ورد الإدارة في هذا الصدد الواردة في الوثيقة (DP/FPA/2014/6 (Add.1؛

١٨ - يشجع الصندوق على وضع وتنفيذ سياسات فعالة لإدارة المخاطر لضمان التنفيذ الفعال للخطة الاستراتيجية؛

في ما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع:

١٩ - يحيط علماً بالتقرير السنوي لفريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات عن عام ٢٠١٣ (DP/OPS/2014/3)؛

٢٠ - يلاحظ مع التقدير التقدم المحرز في تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات التي اتُخذت منذ ما يزيد عن ١٨ شهراً؛

٢١ - يحيط علماً بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية للاستراتيجية ومراجعة الحسابات لعام ٢٠١٣ (بما يتفق مع قرار المجلس التنفيذي ٢٠٠٨/٣٧).

٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤

٢٠١٤/٢٢

تقارير مكاتب الأخلاقيات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

إن المجلس التنفيذي،

١ - يرحب بتقارير مكاتب الأخلاقيات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2014/17 و DP/FPA/2014/4 و DP/OPS/2014/4)؛

٢ - يثني على قيادة إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لدعمها المستمر لعمل مكاتب الأخلاقيات والتزامها بها، ويحث الإدارة على مواصلة جهودها الرامية إلى تخصيص موارد كافية لمهمة إعمال الأخلاقيات؛

٣ - يلاحظ مع التقدير الإسهامات الهامة التي قدمتها مكاتب الأخلاقيات من أجل

تعزيز ثقافة قوامها الأخلاقيات والنزاهة والمساءلة، ويحث المكاتب على مواصلة تعزيز تلك الثقافة؛

٤ - يطلب إلى مكتب الأخلاقيات، إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد، أن تُحسّن حماية المبلغين عن المخالفات عن طريق وضع وتنفيذ سياسة فعالة بشأن الحماية من الانتقام تحدد مدة للتقادم المسقط حدها الأدنى ستة أشهر للإبلاغ عن الانتقام؛

٥ - يشجع مكاتب الأخلاقيات على مواصلة توسيع نطاق برامجها للتدريب في مجال الأخلاقيات بغية: (أ) تضمين تفاصيل محددة بشأن حماية المبلغين عن المخالفات؛ (ب) كفالة حصول الموظفين من جميع المستويات على التدريب، بما في ذلك الإدارة وموظفو المكاتب الميدانية النائية؛ و (ج) جمع التعليقات على برامج التدريب والاستعانة بها لكفالة أن تظل أنشطة التدريب فعالة وملائمة وأن تمثل استثماراً جيداً للموارد؛

٦ - يشجع أيضاً مكاتب الأخلاقيات على مواصلة جهودها لتحقيق الاتساق مع سائر أعضاء فريق الأخلاقيات في الأمم المتحدة فيما يتعلق بسياسات الأخلاقيات ومعاييرها وممارساتها في كل وكالة.

٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤

٢٣/٢٠١٤

عرض عام للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠١٤

إن المجلس التنفيذي،

يشير إلى أنه قام خلال دورته السنوية لعام ٢٠١٤ بما يلي:

البند ١
المسائل التنظيمية

اعتمد جدول الأعمال وخطة العمل لدورته السنوية لعام ٢٠١٤ (DP/2014/L.2)؛

اعتمد تقرير الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٤ (DP/2014/9)؛

أقر خطة العمل المؤقتة للدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٤؛

وافق على الجدول الزمني التالي للدورة المتبقية للمجلس التنفيذي في عام ٢٠١٤:

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٤: من ٢ إلى ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٢

التقرير السنوي لمديرة البرنامج الإنمائي

اتخذ القرار ١٠/٢٠١٤ بشأن التقرير السنوي لمديرة البرنامج: الأداء والنتائج لعام ٢٠١٣؛

أحاط علماً بتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التوصيات التي قدمتها وحدة التفتيش المشتركة في عام ٢٠١٣ (DP/2014/11/Add.1)؛

أحاط علماً بالمرفق الإحصائي (DP/2014/11/Add.2).

البند ٣

الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧

اتخذ القرار ١١/٢٠١٤ بشأن الإطار المتكامل للنتائج والموارد للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

البند ٤

تقرير التنمية البشرية

أحاط علماً بالتقرير الشفوي المتعلق بالمشاورات التي جرت بشأن تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٥، وذلك وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٦٤/٥٧.

البند ٥

صندوق تنمية رأس المال الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

اتخذ القرار ١٢/٢٠١٤ بشأن التقرير عن النتائج التي حققها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام ٢٠١٣.

البند ٦

متطوعو الأمم المتحدة

اتخذ القرار ١٣/٢٠١٤ بشأن تقرير مديرة البرنامج عن برنامج متطوعي الأمم المتحدة.

البند ٧

التقييم (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

اتخذ القرار ١٤/٢٠١٤ بشأن التقرير السنوي عن التقييم لعام ٢٠١٣.

البند ٨

البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

أحاط علماً بالتمديد الأول للبرامج القطرية للأرجنتين، وأوغندا، والجزائر، ولبنان، وليبيا لفترة سنة واحدة اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (DP/2014/15)؛

وافق على التمديد لفترة سنتين للبرنامج القطري لبوتسوانا، اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦؛

وافق، بصفة استثنائية، على وثيقة البرنامج القطري لكينيا؛

أحاط علماً بوثائق مشاريع البرامج القطرية التالية والتعليقات المبداة عليها:

أفريقيا

وثيقة مشروع البرنامج القطري لأنغولا (DP/DCP/AGO/3).

وثيقة مشروع البرنامج القطري لجزر القمر (DP/DCP/COM/2).

الدول العربية

وثيقة مشروع البرنامج القطري لدولة الكويت (DP/DCP/KWT/2).

وثيقة مشروع البرنامج القطري لتونس (DP/DCP/TUN/2).

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

وثيقة مشروع البرنامج القطري لجمهورية فنزويلا البوليفارية (DP/DCP/VEN/2).

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٩

التقييم (صندوق الأمم المتحدة للسكان)

اتخذ القرار ١٥/٢٠١٤ بشأن تقرير المدير التنفيذي لعام ٢٠١٣: التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣؛

أحاط علماً بالاستعراض الإحصائي والمالي، ٢٠١٣ (DP/FPA/2014/5 Part I، Add.1)؛

أحاط علماً بالتقرير المتعلق بتوصيات وحدة التفتيش المشتركة في عام ٢٠١٣ (DP/FPA/2014/5 Part II).

البند ١٠

التقييم (صندوق الأمم المتحدة للسكان)

اتخذ القرار ١٦/٢٠١٤ بشأن الإطار الاستراتيجي للتدخلات العالمية والإقليمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

البند ١١

التقييم (صندوق الأمم المتحدة للسكان)

اتخذ القرار ١٧/٢٠١٤ بشأن التقرير السنوي عن التقييم.

البند ١٢

الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة (صندوق الأمم المتحدة للسكان)

(أ) استكمال السياسة الرقابية لصندوق الأمم المتحدة للسكان

اتخذ القرار ١٨/٢٠١٤ بشأن سبل المضي قدماً في استكمال السياسة الرقابية لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

(ب) النظام المالي والقواعد المالية المنقّحان لصندوق الأمم المتحدة للسكان

اتخذ القرار ١٩/٢٠١٤ بشأن النظام المالي والقواعد المالية المنقّحين لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

أحاط علماً بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تنقيح النظام المالي والقواعد المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2014/13).

البند ١٣

البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة (صندوق الأمم المتحدة للسكان)

وافق على التمديد الثاني لفترة سنة واحدة لبرنامج غينيا بيساو؛

وافق على التمديد لفترة سنتين لبرنامج بوروندي؛

وافق، بصفة استثنائية، على وثيقة البرنامج القطري لكينيا؛

أحاط علما بأول تمديدات لمدة سنة واحدة لبرامج كل من أوغندا والجزائر ولبنان (DP/FPA/2014/10؛ DP/FPA/2014/11)؛

أحاط علماً بوثائق مشاريع البرامج القطرية التالية والتعليقات المبداة عليها:

شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي

وثيقة مشروع البرنامج القطري لأنغولا (DP/FPA/DCP/ANG/7).

وثيقة مشروع البرنامج القطري لجزر القمر (DP/FPA/DCP/COM/6).

غرب ووسط أفريقيا

وثيقة مشروع البرنامج القطري لسيراليون (DP/FPA/DCP/SLE/8).

الدول العربية

وثيقة مشروع البرنامج القطري لتونس (DP/FPA/DCP/TUN/9).

آسيا والمحيط الهادئ

وثيقة مشروع البرنامج القطري لأفغانستان (DP/FPA/DCP/AFG/4).

وثيقة مشروع البرنامج القطري لتيمور الشرقية (DP/FPA/DCP/TLS/3).

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

وثيقة مشروع البرنامج القطري لجمهورية فنزويلا البوليفارية (DP/FPA/DCP/VEN/3).

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

البند ١٤
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

اتخذ القرار ٢٠١٤/٢٠ بشأن التقرير السنوي للمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

الجزء المشترك

البند ١٥
مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان

اتخذ القرار ٢٠١٤/٢١ بشأن (أ) تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات؛ (ب) تقرير المدير، شعبة خدمات الرقابة، بشأن المراجعة الداخلية للحسابات وأنشطة الرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠١٣؛ و (ج) التقرير عن النشاط لفريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن عام ٢٠١٣.

البند ١٦
تقارير مكاتب الأخلاقيات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

اتخذ القرار ٢٠١٤/٢٢ بشأن تقارير مكاتب الأخلاقيات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة السكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

البند ١٧
مسائل أخرى

عقد جلسات الإحاطة والمشاورات التالية:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مشاورات غير رسمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن مسائل تمويل الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات.

٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤

٢٤/٢٠١٤

الالتزامات بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتنفيذ الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بالاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ٢٠١٣ (DP/2014/20 و Add.1) وبالتقرير المتعلق بحالة الالتزامات بتمويل الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق والبرامج المرتبطة به في عام ٢٠١٤ وما بعده (DP/2014/21)؛

٢ - يطلب إلى اليونيسيف أن تواصل تحسين فعاليتها وكفاءتها، بما في ذلك عن طريق الحد من تكاليف الإدارة، ومواصلة تعزيز شفافيتها ومساءلتها في إطار الجهد الرامي إلى تعزيز النتائج الإنمائية وزيادة المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء؛

٣ - ينوِّه بالعملية التشاورية مع الدول الأعضاء بشأن المقاربات الممكنة للكتلة الحرجة من الموارد، فضلا عن الموارد الأخرى التي يمكن التنبؤ بها بقدر أكبر والأقل تقييدا/تخصيصا والمواءمة مع نتائج الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، بما يتماشى وقرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية؛

٤ - يحيط علما بالمبادئ المشتركة المتعلقة بمفهوم الكتلة الحرجة من الموارد والموارد الأساسية على النحو الذي وضعته الأمم المتحدة والصناديق والبرامج، ويشير كذلك إلى ورقة المعلومات الأساسية التي أعدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المؤرخة ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٤، بشأن ”الكتلة الحرجة من أجل النجاح في تحقيق التنمية“، كالتزام بالقضاء على الفقر وضمان الطابع الطوعي والعالمي والمتعدد الأطراف لبرامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٥ - يرحب بالعمل الذي اضطلع به البرنامج الإنمائي حتى الآن من أجل وضع منهاج متاح للجمهور إلكترونيا لتعقُّب النتائج والموارد، بما في ذلك زيادة التعريف بالجهات المساهمة في التمويل الأساسي؛

٦ - يرحب باعتزام البرنامج الإنمائي تحسين إدارة البرامج بزيادة الاعتماد على بيانات وأدلة أفضل، والاستثمار في تصميم محكم، و التعلم المستمر والتسويات القائمة على الرصد، والتقييمات المستقلة، وكذلك إدارة المخاطر بصورة فعلية، بوصفها حوافز للزيادة في الموارد الأساسية والتي يمكن التنبؤ بها على نحو أفضل، والمساهمات غير الأساسية الأقل تقييدا،

ويطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يبلغ المجلس عن التقدم المحرز، من خلال التقرير السنوي للمديرة؛

٧ - يلاحظ ما للموارد العادية من أهمية، فهي تشكل القاعدة الصلبة للمنظمة وتمكن البرنامج الإنمائي من التخطيط المسبق ومن أن يكون استراتيجياً ومستجيباً وأن يعزز المساءلة والشفافية والرقابة والاتساق والتنسيق المسبق على مستوى الأمم المتحدة وأن يوفر خدمات متمايزة ويمكن للتنبؤ بها لجميع البرامج القطرية، وعلى الأخص لصالح البلدان الأشد فقراً وضعفاً؛

٨ - يلاحظ الحاجة الماسة إلى تحسين نوعية المساهمات في الموارد الأخرى وإمكانية التنبؤ بها واتساقها مع الخطة الاستراتيجية، ذلك أنها تشكل تكملة هامة لقاعدة الموارد العادية؛

٩ - يسلم بأن تقاسم الحكومات للتكاليف يشكل آلية تمويل مخصص الغرض تعزز الملكية الوطنية فضلا عن أنها تسهم في إنجاز البرامج القطرية، ويشدد في هذا الصدد، على الحاجة إلى أخذ السمات الخاصة بتقاسم الحكومات للتكاليف في الاعتبار عند النظر في اعتماد آليات لحفز التمويل الأقل تقييدا/المخصص غير الأساسي، مع الحرص على مواءمة هذه الموارد مع الخطة الاستراتيجية؛

١٠ - يشجع الدول الأعضاء على إعطاء الأولوية للموارد العادية وغيرها من الموارد التي تتسم بمزيد من المرونة وإمكانية التنبؤ بها وبأنها أقل تخصيصاً ومتوائمة مع نتائج الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧؛

١١ - يحث الدول الأعضاء على أن تلتزم في وقت مبكر قدر الإمكان بتقديم مساهمات في الموارد العادية للبرنامج لعام ٢٠١٤ وما بعده، من خلال تقديم تعهدات متعددة السنوات ما أمكن ذلك؛

١٢ - يشير إلى أهمية إمكانية التنبؤ بالتمويل وحُسن توقيت المدفوعات تحاشياً لقيود السيولة على الموارد العادية؛

١٣ - يطلب من البرنامج الإنمائي أن يواصل، بالتعاون مع المجلس التنفيذي، استكشاف الحوافز والآليات ونوافذ التمويل من أجل توسيع قاعدة الجهات المانحة، وتشجيع الجهات المانحة على زيادة مساهماتها الأساسية، وعلى التحول إلى تقديم تمويل غير أساسي أقل تقييدا/تخصيصا، ويطلب، في هذا الصدد، من البرنامج الإنمائي أن يعرض على المجلس التنفيذي استراتيجية لتعبئة الموارد تحقيقا لهذه الغاية لينظر فيها خلال دورته العادية الأولى في عام ٢٠١٥؛

١٤ - يشير إلى قراره ٩/٢٠١٣، ويشجع، في هذا الصدد، البرنامج الإنمائي، في سياق الاستعراض المقرر إجراؤه للمنهجية الجديدة لاسترداد التكاليف وما يتصل بذلك من معدلات في عام ٢٠١٦، على اقتراح إدخال تعديلات، حسب الاقتضاء، لكي ينظر فيها المجلس التنفيذي والتي يمكن أن تعزز الحوافز لتوفير تمويل أساسي وغير أساسي يكون أكثر قابلية للتنبؤ به وأقل تقييدا/تخصيصا؛

١٥ - يقرر أن ينظم، بدعم من أمانة البرنامج الإنمائي، على أساس سنوي خلال الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي، حوارا منظما مع الدول الأعضاء يتضمن معلومات عن الثغرات في التمويل، وذلك بهدف رصد ومتابعة إمكانية التنبؤ بالموارد المقدمة من أجل تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، ومدى مرونتها ومواءمتها، بما في ذلك توفير معلومات عن الثغرات في التمويل.

٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤

٢٥/٢٠١٤

الالتزامات بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتنفيذ الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بالتقرير الصادر عن مساهمات الدول الأعضاء وغيرها إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان وإسقاطات الإيرادات لعام ٢٠١٤ والسنوات المقبلة (DP/FPA/2014/15)؛

٢ - يطلب إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يواصل تحسين فعاليته وكفاءته، بما في ذلك عن طريق الحد من تكاليف الإدارة، ومواصلة تعزيز شفافيته ومساءلته في إطار الجهد الرامي إلى تعزيز النتائج الإنمائية وزيادة المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء؛

٣ - ينوّه بالعملية التشاورية مع الدول الأعضاء بشأن المقاربات الممكنة للكتلة الحرجة من الموارد، فضلا عن الموارد الأخرى التي يمكن التنبؤ بها بقدر أكبر والأقل تقييدا/تخصيصا والمواءمة مع نتائج الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، بما يتماشى وقرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية؛

٤ - يثني على الجهود التي يبذلها صندوق الأمم المتحدة للسكان لتوسيع قاعدة التمويل وتعبئة الموارد الإضافية وغيرها من أشكال الدعم من مصادر متنوعة؛

٥ - يرحب بالعمل الذي اضطلع به صندوق الأمم المتحدة للسكان حتى الآن من أجل وضع منهاج متاح للجمهور إلكترونيا لتعقُّب النتائج والموارد، بما في ذلك زيادة التعريف بالجهات المساهمة في التمويل الأساسي؛

٦ - يشير إلى المبادئ المشتركة لمفهوم الكتلة الحرجة من الموارد والموارد الأساسية كما حددته صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، ويشير كذلك إلى ورقة المعلومات الأساسية ذات الصلة بتنفيذ الاستعراض الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية بشأن ”تمويل الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠١٤-٢٠١٧“ (DP/FPA/2014/CRP.5)؛

٧ - يلاحظ الحاجة الماسة إلى تحسين نوعية المساهمات في الموارد الأخرى وإمكانية التنبؤ بها واتساقها مع الخطة الاستراتيجية، ذلك أنها تشكل تكملة هامة لقاعدة الموارد العادية؛

٨ - يؤكد على أن الموارد العادية هي الركيزة التي يستند إليها صندوق الأمم المتحدة للسكان، وأنها أساسية للحفاظ على الطابع المتعدد الأطراف والمحايد والشامل لأعماله، ويشجع الصندوق على مواصلة تعبئة هذه الموارد والعمل في الوقت نفسه على مواصلة حشد موارد تكميلية لتمويل صناديقه وبرامجه المواضيعية، وذلك من أجل تلبية احتياجات جميع البلدان المستفيدة من البرامج، لا سيما أشد البلدان فقرا وأضعفها؛

٩ - يُقرّ بضرورة مواصلة الدعم السياسي القوي وزيادة الدعم المالي إضافة إلى تمويل أساسي يمكن التنبؤ به من أجل مساعدة البلدان على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، فضلا عن دعم البلدان من خلال تنفيذ البرامج القطرية من أجل تحقيق أهدافها الوطنية المتعلقة بإطار العمل لمتابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤ وإطار التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥؛

١٠ - يشجع جميع الدول الأعضاء على زيادة مساهماتها في الموارد العادية، بما في ذلك من خلال تقديم مساهمات خلال النصف الأول من العام وإعلان تبرعات لسنوات متعددة من أجل كفالة فعالية البرمجة؛

١١ - يشجع الدول الأعضاء التي لم تقدم بعد مساهماتها في الموارد العادية لعام ٢٠١٤ على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن؛ ويشجع جميع حكومات البلدان المستفيدة من البرنامج على النظر في توسيع مساهماتها في البرامج في بلدانها، بما في ذلك البرامج المتعلقة بتقديم الدعم للأهداف الإنمائية للألفية ٣ و ٥ و ٦، من أجل التعجيل بتحقيق النتائج، وتحقيق الأهداف بحلول عام ٢٠١٥؛

١٢ - يطلب إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان، أن يواصل، بالتشاور مع المجلس التنفيذي، استكشاف الحوافز، والآليات ونوافذ التمويل من أجل توسيع قاعدة الجهات المانحة وتشجيع الجهات المانحة على زيادة مساهماتها الأساسية والتحول إلى التمويل غير الأساسي الأقل تقييدا/تخصيصا؛ ويطلب، في هذا الصدد، إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يقدم استراتيجية لتعبئة الموارد من أجل تحقيق هذه الغاية في الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي في عام ٢٠١٥؛

١٣ - يشير إلى قراره ٩/٢٠١٣، ويشجع، في هذا الصدد، صندوق الأمم المتحدة للسكان، على أن يقترح، في سياق الاستعراض المقرر إجراؤه للمنهجية الجديدة لاسترداد التكاليف وما يتصل بذلك من معدلات في عام ٢٠١٦، إدخال تعديلات، حسب الاقتضاء، لكي ينظر فيها المجلس التنفيذي والتي يمكن أن تعزز الحوافز لتوفير تمويل أساسي وغير أساسي يكون أكثر قابلية للتنبؤ به وأقل تقييدا/تخصيصا؛

١٤ - يقرر أن ينظم، بدعم من أمانة صندوق الأمم المتحدة للسكان، وعلى أساس سنوي خلال الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي، حوارا منظما مع الدول الأعضاء لرصد ومتابعة إمكانية التنبؤ بالموارد المقدمة من أجل تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، ومدى مرونتها ومواءمتها، بما في ذلك توفير معلومات عن الثغرات في التمويل.

٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤

٢٠١٤/٢٦

التقرير الإحصائي السنوي عن أنشطة الشراء التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة لعام ٢٠١٣

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بالتقرير الإحصائي السنوي عن أنشطة مشتريات منظومة الأمم المتحدة لعام ٢٠١٣ (DP/OPS/2014/5)؛

٢ - يعرب عن تقديره للمساهمات التي قدمتها كيانات الأمم المتحدة التي وفرت المعلومات اللازمة لتجميع التقرير الإحصائي السنوي، ويشجع جميع الكيانات التابعة للأمم المتحدة على المشاركة في المساهمة في هذا التقرير الهام المتعلق بالشراء؛

٣ - يعرب عن تقديره للطريقة الشفافة التي أتاح بها مكتب خدمات المشاريع التقرير للجمهور من خلال المبادرة الدولية لشفافية المعونة المتعلقة بشفافية البيانات؛

٤ - يُقرّ بقيمة التقارير التكميلية المواضيعية السنوية وبأهميتها في المساهمة في تعزيز الكفاءة المهنية للعاملين في مجال المشتريات؛

٥ - يرحب بوصول المديرة التنفيذية الجديدة وبما أعربت عنه في ملاحظاتها إلى المجلس التنفيذي، ويتطلع إلى العمل معها.

٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤

٢٧/٢٠١٤

تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن أنشطة المشتريات المشتركة

إن المجلس التنفيذي،

١ - يرحب بتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن أنشطة المشتريات المشتركة (DP-FPA-OPS/2014/1)؛

٢ - يرحب أيضا بالتقدم المحرز في مبادرات الشراء المشتركة، بما في ذلك الوفورات؛

٣ - يشدد على أهمية مواصلة تقديم خدمات أكثر اتساقا وفعالية من حيث التكلفة وكفاءة ومواءمة في مجال المشتريات، من أجل تحسين تقديم المساعدة الإنمائية، وتحقيق وفورات إضافية من الموارد بهدف الحد من الفقر في البلدان المستفيدة من البرامج، على النحو الوارد في الفقرة ٢ من الوثيقة DP-FPA-OPS/2014/1؛

٤ - يحث البرنامج الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب خدمات المشاريع، ويدعو وكالات الأمم المتحدة الأخرى إلى عدم الاكتفاء بشراء الخدمات المشتركة عند النظر في فرص التعاون من أجل معالجة السلع الأساسية، ودعم خدمات البرامج، لا سيما تلك التي لها قيمة كبيرة؛

٥ - يشجع بقوة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب خدمات المشاريع، وغيرها من وكالات الأمم المتحدة على العمل بشكل أوثق، مع اللجنة الرفيعة المستوى لإدارة شبكة المشتريات ومع سائر الشركاء الإنمائيين، مركزيا وعلى الصعيد القطري، من أجل مواصلة تحديد فرص الطلب الكلي وتوحيد عمليات الشراء من أجل الحصول على أسعار أفضل؛

٦ - يرحب بإعطاء الأولوية لعملية تحليل الإنفاق المشترك الجارية حاليا في أربعة مجالات رئيسية من مجالات السلع الأساسية والخدمات، ويشجع ذلك؛

٧ - يهيب ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب خدمات المشاريع، ويدعو وكالات الأمم المتحدة الأخرى، إلى القيام، بما يتسق مع ولاية كل منها، بإدماج بناء قدرات البلدان المستفيدة من البرنامج في مجال الشراء في عملها المتعلق بتنمية القدرات بصفة عامة، وإلى زيادة إتاحة الفرص أمام الموردين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

٨ - يطلب إلى البرنامج الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب خدمات المشاريع زيادة تحسين رصد أنشطة الشراء المشتركة؛

٩ - يطلب أيضا إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب خدمات المشاريع أن تقدم تقارير عن تنفيذ إطار الأمم المتحدة النموذجي المتعلق بفرض عقوبات على البائعين، كجزء من الإبلاغ المنتظم الذي تقوم به؛

١٠ - يتطلع إلى التقرير المقبل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب خدمات المشاريع عن أنشطة الشراء المشتركة الذي تحدد فيه تفاصيل أنشطة الشراء المشتركة الناجحة، بما في ذلك المواد والكميات والقيم والفترات الزمنية التي تحققت فيها؛

١١ - يطلب إلى البرنامج الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب خدمات المشاريع زيادة تعزيز التحليل في التقارير المقبلة، بما في ذلك تقديم معلومات كمية عن المكاسب المتحققة في مجال الكفاءة، والدروس المستفادة، والصعوبات المواجهة في السعي إلى الأخذ بنهج تعاوني والكيفية التي تجري بها معالجتها.

٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤

٢٠١٤/٢٨

مرفق البيئة العالمية: التعديلات على صك مرفق البيئة العالمية

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بمذكرة مديرة البرنامج بشأن التعديلات المقترحة على صك إنشاء مرفق البيئة العالمية المعاد تشكيله (DP/2014/23)؛

٢ - يقرر اعتماد التعديلات على صك إنشاء مرفق البيئة العالمية المعاد تشكيله بالصيغة التي وافقت عليها الجمعية الخامسة لمرفق البيئة العالمية في اجتماعها الذي عقدته في كانكون، المكسيك، في ٢٨ و ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٤؛

٣ - يطلب إلى مديرة البرنامج أن تنقل هذا القرار إلى المسؤول التنفيذي الأول ورئيس مرفق البيئة العالمية.

٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤

٢٩/٢٠١٤

عرض عام للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٤

إن المجلس التنفيذي،

يذكِّر بأنه قد قام أثناء دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٤ بما يلي:

البند ١

المسائل التنظيمية

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الثانية لعام ٢٠١٤ (DP/2014/L.3).

أقر تقرير الدورة السنوية لعام ٢٠١٤ (DP/2014/18).

وافق على الجدول الزمني التالي للدورات التالية التي سيعقدها المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٥:

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٥: ٢٦-٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥

الدورة السنوية لعام ٢٠١٥: ١-١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (نيويورك)

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٥: ١-٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥

وافق على مشروع خطة العمل السنوية للمجلس التنفيذي لعام ٢٠١٥ (DP/2014/CRP.2) وأقر خطة العمل المؤقتة للدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٥.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٢

الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

اتخذ القرار ٢٠١٤/٢٤ بشأن الالتزامات بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتنفيذ الاستعراض الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية.

البند ٣

التزامات التمويل

اتخذ القرار ٢٠١٤/٢٤ بشأن الالتزامات بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتنفيذ الاستعراض الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية.

البند ٤

البرامج القطرية التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل ذات الصلة بها

اعتمد وافق على البرامج القطرية التالية وفقا للقرار ٢٠١٤/٧:

أفريقيا: سيراليون

منطقة آسيا والمحيط الهادئ: تيمور – ليشتي

أوروبا وكومنولث الدول المستقلة: البوسنة والهرسك

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: إكوادور، وباراغواي.

وافق على وثائق البرامج القطرية التالية على أساس عدم الاعتراض، من دون عرض أو نقاش، وفقا للقرارين ٢٠٠١/١١ و ٢٠٠٦/٣٦:

منطقة أفريقيا: أنغولا، وجزر القمر؛

منطقة الدول العربية: تونس، والكويت؛

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: جمهورية فنزويلا البوليفارية.

وافق على التمديد الثالث لمدة عام واحد للبرنامج القطري لغينيا – بيساو على أساس استثنائي؛

وافق على التمديد الرابع لمدة عام واحد للبرنامج القطري للجمهورية العربية السورية على أساس استثنائي؛

أحاط علما بالتمديد الأول للبرنامج القطري للعراق لمدة سنة واحدة.

البند ١٤

تنفيذ الاستعراض الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

اتخذ القرار ٢٤/٢٠١٤ بشأن الالتزامات بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتنفيذ الاستعراض الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية.

البند ١٥

مسائل أخرى

اتخذ القرار ٢٨/٢٠١٤ بشأن مرفق البيئة العالمية: تعديلات على صك مرفق البيئة العالمية.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٥

استكمال السياسة الرقابية لصندوق الأمم المتحدة للسكان

أحاط علما بمشروع صيغة السياسة الرقابية المنقحة لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

البند ٦

الالتزامات بالتمويل لصندوق الأمم المتحدة للسكان

اتخذ القرار ٢٥/٢٠١٤ المتعلق بالالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان وتنفيذ الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية.

البند ٧

الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة والمسائل ذات الصلة بها

أحاط علما بتحديث خطة الموارد المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

البنـد ٨

البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

وافق على تمديد برنامج بوتسوانا لمدة سنتين (DP/FPA/2014/13)؛

وافق، وفقا لقرار المجلس التنفيذي ٢٠٠٦/٣٦، على الوثائق النهائية للبرنامج القطرية للبلدان التالية:

أفغانستان (DP/FPA/CPD/AFG/4)؛

أنغولا (DP/FPA/CPD/ANG/7)؛

جزر القمر (DP/FPA/CPD/COM/6)؛

سيراليون (DP/FPA/CPD/SLE/6)؛

تيمور – ليشتي (DP/FPA/CPD/TLS/3)؛

تونس (DP/FPA/CPD/TUN/9)؛ و

جمهورية فنزويلا البوليفارية (DP/FPA/CPD/VEN/3).

وافق، وفقا لقرار المجلس التنفيذي ٢٠١٤/٧، على وثائق البرامج القطرية لكل من البلدان التالية:

البوسنة والهرسك (DP/FPA/CPD/BIH/2)؛

إكوادور (DP/FPA/CPD/ECU/6)؛

غواتيمالا (DP/FPA/CPD/GTM/7)؛

باراغواي (DP/FPA/CPD/PRY/7)؛ و

دولة فلسطين (DP/FPA/CPD/PSE/5).

البند ٩

تنفيذ الاستعراض الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

اتخذ القرار ٢٠١٤/٢٥ المتعلق بالالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان وتنفيذ الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية.

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

البند ١٠

التقرير الإحصائي السنوي المتعلق بأنشطة مشتريات منظومة الأمم المتحدة، ٢٠١٣

اتخذ القرار ٢٠١٤/٢٦ بشأن التقرير الإحصائي السنوي المتعلق بأنشطة مشتريات منظومة الأمم المتحدة، ٢٠١٣.

الجزء المشترك

البند ١١

الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

اتخذ القرار ٢٠١٤/٢٧ عن تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن أنشطة الشراء المشتركة.

البند ١٢

متابعة اجتماع مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

أحاط علماً بالتقرير المتعلق بتنفيذ مقررات وتوصيات مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز (DP/2014/24-DP/FPA/2014/16 و Corr.1).

البند ١٣

الزيارات الميدانية

أحاط علما بالتقرير عن الزيارة الميدانية المشتركة إلى بنما، والسلفادور (DP/FPA/OPS-ICEF-UNW-WFP/2014/CRP.8).

أحاط علما بالتقرير عن الزيارة الميدانية التي قام بها المجلس التنفيذي إلى ساموا وفيجي (DP-FPA/2014/CRP.2).

البند ١٥

مسائل أخرى

أحاط علما ببيان نائب رئيس مجلس موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

عقد جلسات الإحاطة والمشاورات غير الرسمية التالية:

البرنامج الإنمائي

مشاورة غير رسمية بشأن الاستعراض المستقل لسياسة البرنامج الإنمائي التقييمية؛

عرض إطار نتائج وموارد البرنامج العالمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٤-٢٠١٧؛

إحاطة إعلامية بشأن مجمل تقارير النتائج السنوية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

إحاطة إعلامية بشأن مجمل التقرير السنوي للمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

إحاطة إعلامية قدمها المدير التنفيذي الجديد لمكتب خدمات المشاريع.

الجزء المشترك

مشاورة غير رسمية مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي بشأن وثائق البرامج القطرية الموحدة.

٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤

المرفق الثاني

عضوية المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٤

(تنتهي مدة العضوية في اليوم الأخير من السنة المشار إليها)

الدول الأفريقية: إثيوبيا (٢٠١٥)، أنغولا (٢٠١٥)، جمهورية تترانيا المتحدة (٢٠١٦)، جمهورية الكونغو (٢٠١٥)، ليبريا (٢٠١٤)، ليسوتو (٢٠١٥)، المغرب (٢٠١٤)، النيجر (٢٠١٥).

دول آسيا والمحيط الهادئ: إندونيسيا (٢٠١٤)، جمهورية إيران الإسلامية (٢٠١٥)، باكستان (٢٠١٥)، جمهورية كوريا (٢٠١٤)، الصين (٢٠١٦)، فيجي (٢٠١٥)، نيبال (٢٠١٦).

دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: إكوادور (٢٠١٦)، البرازيل (٢٠١٤)، غواتيمالا (٢٠١٥)، كوبا (٢٠١٦)، نيكاراغوا (٢٠١٤).

دول أوروبا الشرقية: الاتحاد الروسي (٢٠١٤)، أرمينيا (٢٠١٦)، بلغاريا (٢٠١٥)، الجبل الأسود (٢٠١٦).

دول أوروبا الغربية ودول أخرى*: ألمانيا، أيرلندا، بلجيكا، السويد، سويسرا، فرنسا، فنلندا، كندا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

* لمجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى جدول تناوب خاص بها يختلف من سنة إلى أخرى.